تحديث أنظمة
الإرشاد الزراعي الوطنية

دليل عملي لواضعي السياسات
في البلدان النامية

تحديث أنظمة
الإرشاد الزراعي الوطنية

دليل عملي لواضعي السياسات
في البلدان النامية

م . كليـم قمـر

كبير خبراء التدريب والارشاد الزراعي

قسم البحوث والإرشاد والتدريب

مصلحة التنمية المستدامة

منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة

إن التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذه الوثيقة لا تعكس بأي شكل رأي منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة بشأن الوضع القانوني او التنموي في اي من البلدان او المناطق أو الأقاليم او في سلطاتها، او بشأن ترسيم حدودها.

كل الحقوق محفوظة. يسمح نسخ المواد الواردة في هذه الوثيقة الاعلامية ونشرها لأهداف تعليمية او غير تجارية، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من اصحاب حقوق النشر، على أن يتم ذكر المصدر بكمال ووضوح. يمنع نسخ مواد من هذه الوثيقة الإعلامية بغرض إعادة بيعها أو لأغراض تجارية أخرى، بدون الحصول على اذن خطي مسبق من اصحاب حقوق النشر. تقدم طلبات الأذون الى رئيس قسم ادارة النشر في الدائرة الاعلامية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على العنوان التالي:

Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome

او على البريد الالكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2005

فهـرس

تقـديـم	**هـ**
ملخص تنفيـذي	**ذ**
اولاً: مقـدمـة	**١**
- المفهوم	١
- الإرشاد – دعامة أساسية للبحوث والتنمية الزراعية	١
- اعتماد الارشاد رسميا فى البلدان النامية	٥
- وظيفة الإرشاد مقابل تنظيم الارشاد	٥
- زيادة تنوع مهام العاملين في الارشاد	٦
- التحديات امام ممارسات الارشاد التقليدية	٧
ثانيا: التطورات العالمية التي تفرض الإصلاح في الارشاد	**٩**
- العولمة وتحرير الاسواق	٩
- الخصخصة	١١
- التعددية	١٣
- اللامركزية والتفويض	١٣
- مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرار	١٥
- الكوارث الطبيعية والتى من فعل الانسان	١٦
- ثورة تكنولوجيا المعلومات	١٧
- الفقر الريفي وإنعدام الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة المكتسبة / الأيدز	١٨
- التنمية المتكاملة، متعددة الميادين، الشاملة والمستدامة	١٩
ثالثا: إطار عمل لتحديد الحاجة الى اصلاح الإرشاد (FDNER)	٢١
- اطار العمل (FDNER)	٢١
- السياسات والهيكل التنظيمي	٢١
- التمويل	٢٢

- التوظيف ٢٢
- العمل الميداني ٢٢

رابعاً: توجيهات لتحديث أنظمة الإرشاد الوطنية ٢٥
- السياق العام ٢٥

خامساً: إطار عمل معياري لمراجعة الارشاد وإصلاحه (NFERR) ٥٧
- السياق العام ٥٧
- المبررات والغرض من اطار العمل NFERR ٥٨
- مبادئ الإرشاد الاساسية ٥٨
- مبادئ ومداخلات إصلاح الارشاد وتطبيقها ٥٩
- كيفية استعمال الاطار المعياري لمراجعة الارشاد وإصلاحه ٦٢
- الشروط المعيارية لإجراء الدراسات ٦٣
- المدة المقترحة ٦٥

المراجع ٦٧
- بعض المؤلفات الحديثة عن الارشاد ٦٧

تقـديم

يكتسب الإرشاد الزراعي بعداً جديداً بفضل التوجه العالمي الى إصلاح أنظمة الارشاد الوطنية في البلدان النامية والذي بدأ في أواخر القرن العشرين. وتظهر اليوم حاجات تعلّم جديدة فى مجتمعات المزارعين ، فى ظل الظروف المعاصرة التى يعيشها العالم من العولمة والديمقراطية والخصخصة واللامركزية، والتي تؤثر على المزارعين في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بطرق مختلفة. ويشهد العالم اليوم عزماً جديداً وحازماً لمكافحة الجوع والفقر الريفي، ويمكن أن يشكل العاملون في الارشاد سواء كانوا ينتمون الى الأجهزة الحكومية او المنظمات الأهلية او المؤسسات الخاصة او جمعيات المزارعين قوة هائلة في هذا المجال. وأصبح على الارشاد في البلدان النامية ان يضطلع بدور جديد للغاية، ولا بدّ أن يأخذه واضعو السياسات على محمل الجد بهدف إصلاحه وتحديثه بشكل ناجح حتى يمكنه القيام بهذه الأدوار الجديدة.

تتوفر أدبيات حديثة وكثيرة عن إصـلاح الارشـاد. وقد نشـرقسم البحوث والارشـاد والتدريـب في منظمة الفاو عام ٢٠٠١ «الارشاد الزراعي والريفي في العالم: خيارات من أجل الإصلاح المؤسسي في البلدان الناميّة». غير أن الطلب يتزايد على التوجيهات العملية والتي يمكن لواضعي السياسات استخدامها في إصلاح أنظمة الإرشاد. وقد اعدت هذه الورقة بالذات استجابة لهذا الطلب.

توضح هذه الورقة في صفحاتها الاولى المفهوم الاساسي للارشاد. ومن ثم تتناول التطورات العالمية التي تشكل تحديات الشكل والوسائل التقليدية للمنظمات الارشادية. يلي ذلك تقديم اطار عمل بسيط يسهل استخدامه من قبل واضعي السياسات لتحديد ما اذا كانت هناك حاجة حقيقية لاصلاح انظمة الارشاد. وقد اقترحت مجموعة من التوجيهات والأنشطة الرئيسية والتى إن طبقت بالشكل السليم يمكن أن تحوّل خدمات الارشاد الزراعي التقليدية الى قوة حديثة قابلة للاستدامة وقادرة على مواجهة التحديات الجديدة. ولما كانت بعض البلدان قد بدأت بالعملية الإصلاحية فعليا، فقد تم اقتراح اطار عمل معياري آخر يمكن استخدامه لتقييم نطاق الإصلاح في اي نظام إرشادى. وفي النهاية وضعت قائمة بالمراجع المفيدة لمن يودّ الاطلاع على المزيد بشأن بعض النواحي الحديثة فى الإرشاد.

هذه التوجيهات ليست نظرية ولا أكاديمية، بل انها استنبطت من سنوات الخبرة وملاحظة اوضاع وحالات حقيقية للارشاد الزراعى. ويضيف الى قيمة هذا الدليل أنه لم يُغفل إطلاقاً الظروف الميدانية

الحقيقية. فالإرشاد الزراعي مجال واسع، ولا يمكن تغطية كل نواحيه في دراسة موجزة. وتأتي المناداة المتزايدة الى توسيع مهام الارشاد التقنية الى اكثر من مجرد النقل التقليدي للتكنولوجيا وهو ما يزيد من إشكالية هذه التغطية.

أنا واثق من أن هذه الدراسة سوف تفيد واضعي السياسات الذين يشعرون بأهمية دور الارشاد في التنمية الزراعية والريفية الوطنية، ويودون في الوقت نفسه اصلاح أنظمة الإرشاد التقليدية. ومنظمة الفاو مستعدة لتقديم المساعدة لهم عند الطلب.

ديتريش لاينر
مدير قسم البحوث والإرشاد والتدريب
منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٥

ملخص تنفيـذي

مفهـوم

لواضعي السياسات الذين يودون تحديث معرفتهم بمفهوم الإرشاد نشير بأن الإرشاد يعني توفير المعارف والمهارات المستندة الى الحاجة والطلب للرجال والنسـاء والشباب بشكل تشاركي غير رسمي، بهدف تحسين نوعية حياتهم. ويمكن تطبيق الارشاد في عدد من المجـالات الزراعيـة وغير الزراعية على حد سواء، كالصحـة مثـلاً. وحين يطبق الإرشاد على الزراعـة، يُعرف بالإرشاد الزراعي.

أهمية الإرشاد الزراعي

يعتبر الإرشاد دعامة اساسية للبحوث والتنمية. ولكن لسوء الحظ يسود في العديد من البلدان النامية مفهوم مغلوط عن الإرشاد، يُعزى الى ضعف مجموعات الضغط المنادية بالإرشاد والى ضعف التأسيس التنظيمي الأولي له والى ضعف الثقة والصلة بين منظمات البحوث والإرشاد والى ضعف فرص التطور الوظيفي للعاملين بالارشاد. أضف الى ذلك أن برامج البحوث الزراعية أكاديمية جداً، إلا اذا ساهم العاملون في الإرشاد بتحديد المشاكل التي يواجهها المزارعون لنقلها الى جهات البحث. وتركز البحوث عادة على النواحي الفنية لتوليد تكنولوجيات مفيدة، بينما يركز الإرشاد على تبنى المسترشدين لهذه التكنولوجيات وتطبيقها واعتمادها. وتحتاج مؤسسات البحوث التطبيقية الى خدمات ارشاد قوية للعمل وفقاً لآلية موجهة الى المشاكل الميدانية، بينما تحتاج خدمات الارشاد الى دعم مؤسسات البحوث الزراعية التطبيقية لخدمة مجتمعات المزارعين بفعالية. فبلدان مثل الولايات المتحدة الامريكية او كندا او استراليا او الدانمارك تمتلك زراعة متقدمة جداً وذلك لامتلاكها خدمات إرشاد قوية، كانت حكومية (عامة) فى بداية تأسيسها وفى الوقت الراهن توجد الخدمات الارشادية العامة والخاصة جنبا الى جنب.

وظيفة الإرشاد مقابل تنظيم الارشاد

إن وظيفة الإرشاد، شأنها شأن وظائف اخرى رئيسية في الحياة اليومية كالتعليم والصحة، مهمة ايضاً لرفاه المزارعين بغض النظر عمّن يقوم بها، طالما أنها تنفذ بشكل مرضٍ. وفي السنوات الأخيرة نشأت الى جانب أقسام الإرشاد التابعة للحكومة شركات خاصة للخدمات الارشادية ومستشارون خاصون يقومون بوظيفة الارشاد، بالاضافة الى المنظمات غير الحكومية والجامعات وجمعيات المزارعين ومعاهد البحوث وغيرها. أما تنظيم الإرشاد فيعني كيف تنظم الوكالة أو الدائرة

المسؤولة عن وظيفة الإرشاد نفسها لأداء هذه المهمة. وهذا ما يميز مفهوم "وظيفة الارشاد" عن "تنظيم الارشاد". فإذا ما أبدى قسم الإرشاد ضعفاً في الأداء بسبب سوء تنظيمه، يجب ألا يؤدي ذلك الى الاستنتاج الخاطئ بأن وظيفة الإرشاد غير مهمة.

التطورات العالمية التي تستدعي اصلاحا في الارشاد

تشمل التطورات العالمية الرئيسية العولمة وتحرير الاسواق والخصخصة والتعددية واللامركزية والتفويض ومشاركة المستهدفين في اتخاذ القرار والكوارث الطبيعية والتى من صنع الانسان والفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي. هذه التطورات فرضت ضرورة توافر فرص تعلّم جديدة لمزارعي الكفاف والمزارعين التجاريين في البلدان النامية. واذا أخذت هذه التطورات في إطار ثورة تكنولوجيا المعلومات، تجعلنا نعيد النظر فى آليات عمل الارشاد الزراعى والتى كان يعمل فى ظلها من قبل.

لقد آن الأوان لواضعي السياسات في البلدان النامية أن يعيدوا النظر فى الإرشاد الزراعى ضمن السياق العالمي، بحيث تؤدى وظيفة الإرشاد على أكمل وجه وبما يتماشى والتحديات العالمية التي تواجه اقتصادهم خاصة فى القطاع الزراعي.ان التغييرات البسيطة والسطحية في أنظمة الارشاد الوطنية القائمة لن تكون مجدية، كما لن يكون مجدياً التدريب المتكرر للمرشدين على موضوعات زراعية نمطية. تماما كما لا يجدي ضرب حصان ميت.

إطار عمل لتحديد الحاجة الى اصلاح الإرشاد

يعتبر تحديث أنظمة الارشاد الزراعي الوطنية وإصلاحها مهمة جوهرية تتطلب تحليلاً دقيقاً للوضع القائم وفهم السياسة الوطنية حول التنمية الريفية والزراعية والامن الغذائي، وتصور القيادات عن التنمية المستهدفة للبلد في السنوات العشرين القادمة. وهي تستوجب اخيراً اتخاذ قرارات جريئة تتعلق بالسياسات، قد يستتبع بعضها تبعات سياسية وتكون ذات كلفة عالية من حيث الوقت والمال والطاقة، وتتطلب متابعة فعالة للتقدم. لهذا يكون من الضرورى ان ينظر واضعو السياسات اولاً الى نظام الارشاد الزراعي الوطني القائم لتحديد ما اذا كان هذا النظام يحتاج الى الإصلاح أم لا. وسوف تعرض هذه الورقة إطاراً بسيطاً لمراجعة النواحي المتعلقة بالسياسات والبنية التنظيمية والتمويل والتوظيف والعمل الميداني في خدمات الارشاد الحالية.

توجيهات لتحديث أنظمة الارشاد الوطنية

تتناول الورقة عددا من التوجيهات والانشطة الرئيسية لتحديث نظم الارشاد الوطنية منها:

- تقييم التنظيم الحالي للإرشاد على ضوء احتياجات المزارعين وتحديد الحاجة الى تدعيمه أو إعادة هيكلته.
- تطبيق لا مركزية الارشاد، ولكن ليس قبل بناء قدرات الموظفين وتوجيه المسؤولين المنتخبين المعنيين.

- توسيع مهام الارشاد التقنية، بهدف توسيع اطار تنمية الموارد البشرية الريفية.
- صياغة سياسة وطنية للإرشاد لضمان الالتزام السياسي والمالي.
- اعطاء مهنة الإرشاد المكانة التي تستحقها على غرار الاختصاصات الزراعية الأخرى.
- تعزيز التعددية في الإرشاد من خلال اشراك مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
- خصخصة الإرشاد جزئياً أو كلياً حين يكون ذلك مجديا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير وتطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات لتسهيل عمل موظفي الارشاد.
- تطوير منهجيات ومواد إرشاد متميزة وتشاركية وغير مكلفة تأخذ بعين الاعتبار الموقع واعتبارات النوع الاجتماعي بدل الاكتفاء بتطبيق المنهجيات التي يروّج لها على أنها ملائمة عالمياً.
- تعريف موظفي الإرشاد بالتطورات العالمية الرئيسية المرتبطة بالأمن الغذائي التي قد تؤثر في النهاية على مصادر العيش في الريف.
- تشجيع خدمات الإرشاد على تمكين المزارعين من خلال تنظيمهم ضمن جمعيات بشكل قانوني بحيث تشكل مجموعات ضغط قوية لمصلحتهم ولمصلحة الإرشاد.
- تشجيع مشاركة المزارعين فى تخطيط برامج إرشاد تبدأ من القاعدة صعوداً، بحيث يكون الإرشاد نابعا من الطلب، مع اعتماد المدخل الموجه من العرض ايضا أي من القمة نزولاً وذلك لتعزيز الممارسات المشتركة التي تخدم المصلحة العامة كالمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- إذا كانت وظيفة الإرشاد ستؤدى بعدد ضئيل من موظفي الإرشاد، فيجب اتباع الاستراتيجيات الملائمة للحصول على اكبر قدر من المخرجات.
- تأمين الروابط التشغيلية الفعالة بين مؤسسات الارشاد والبحوث وغيرها من المؤسسات الرئيسية المعنية.

إطارعمل معياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه

تعرض هذه الورقة لإطار عمل معياري يخدم واضعي السياسات. وقد أعدّ هذا الإطار بهدف واحد رئيسى هو: مراجعة أنظمة الارشاد الريفي والزراعي الحالية في البلدان النامية، بهدف اصلاحها على اساس المبادئ المعيارية والمداخلات والدروس المتعددة المستقاة من تجارب وملاحظات الإرشاد عبر العالم. هذه المبادئ المعيارية والمداخلات مشتركة بين المناطق كلها، غير ان تطبيقها يجب ان يتم وفقاً "للسياق الظرفي" الذي يأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والزراعية والجغرافية والتكنولوجية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية. هذه الاعتبارات ضرورية من أجل تطبيق واقعي للمبادئ والمداخلات، ولكن من دون الافراط في التنازلات والتسويات.

اولاً: مقدمة

مفهوم

لواضعي السياسات الذين يودون تحديث معرفتهم بمفهوم الارشاد نشير بأن الارشاد يعني توفير المعارف والمهارات المستندة الى الحاجة والطلب الى الرجال والنساء والشباب بشكل تشاركي غير رسمي، بهدف تحسين نوعية حياتهم. حين تطبق وظيفة الارشاد على الزراعة، يسمى الارشاد الزراعي، وعلى الصحة الإرشاد الصحي، الخ... وبما ان معظم السكان المستهدفين هم من البالغين، يطبق الارشاد عادةً مبادئ تعليم الكبار في المداخل والمواد التعليمية لدعم عملية التعلّم. فالإرشاد في جوهره عملية تعليم، مع انه لا يندرج ضمن نظم التعليم الرسمى، ويهدف الارشاد الى إحداث تغييرات سلوكية إيجابية في المجموعات المستهدفة منه.

الإرشاد - دعامة اساسية للبحوث والتنمية الزراعية

من الضرورى ان يقتنع واضعو السياسات بالدور الأساسى الذي يلعبه الارشاد في التنمية الوطنية، قبل أن يفكروا جدياً في اصلاح خدمات الارشاد الزراعي الوطنية الحالية وتحديثها. وذلك مهم بسبب التصور الخاطئ السائد حالياً للأسف عن الإرشاد لديهم، بسبب ضعف مجموعات الضغط المنادية بالإرشاد في معظم البلدان النامية والتأسيس التنظيمي الأولي الخاطىء وضعف الثقة والعلاقة بين منظمات البحوث والإرشاد وفرص التطور الوظيفي الضعيفة جداً للعاملين فى الارشاد الزراعى.

ومع بدء تطبيق برامج التعديل الهيكلي منذ سنوات عدة في البلدان النامية، كانت خدمات الإرشاد أول من تعرض للتقليص. وذلك اما بسبب ضغط الجهات المانحة لدفع الحكومات نحو هذا التقليص، أو بسبب مجموعات الضغط القوية في بعض الاختصاصات الزراعية – لاسيما البحوث الزراعية والاقتصاد الزراعي – والتى عمدت الى التشكيك فى فعالية الارشاد. أن الإرشاد مهمة صعبة جداً في البلدان الأقل تقدماً، ولا يمكن ان يقوم به اشخاص من المكاتب او المعامل المكيّفة بزيهم الرسمي. بل انه عمل ميداني في ظروف مناخية ولوجستية صعبة، ومع توفر الحد الأدنى من التسهيلات. إن مهمة الارشاد الزراعى والتي تتطلب التفاعل والتعامل مع سكان الريف ومعظمهم فقراء وأميون، بهدف احداث تغييرايجابى فى سلوكهم أمر فى غاية الصعوبة إذا ما قورن بالعمل مع النباتات والحيوانات ضمن الاطار المريح لمراكز البحوث.

ان هذا حقا لمن سوء الحظ في البلدان النامية. ومازال معظم الباحثين الزراعيين فى البلدان النامية يتعاملون مع الارشاد على أنه موضوع غير هام، وبالرغم من وجود اثباتات على أنه اذا كان الارشاد ضعيفاً فان ثمة تكنولوجيات ممتازة لا تصل إلى المزارعين. وخلال الستينيات لعب الإرشاد

توصيـات لمواجهة تحدي الأمن الغذائي

أن تطور الحكومة اجندة سياسية جديدة وموسعة حول الإرشاد الزراعي والاتصال من اجل التنمية الريفية مع تركيز الاهتمام الوطني على الامن الغذائي وتوليد الدخل لدى فقراء الريف.

أن تستحدث الحكومة منبراً لتشجيع الحوار والتعاون بين مختلف المؤسسات والبرامج المعنية في كل القطاعات، بهدف تطوير شبكة خدمات ارشاد واعلام حول الأمن الغذائي وتوليد الدخل.

أن تعمل الحكومة على تنشيط التغيير المؤسسي في القطاع العام، بهدف دعم وتعزيز السياسة الجديدة والموسعة حول الارشاد والامن الغذائي، والعناصر المتفق عليها على المستوى الوطني.

فاو ٢٠٠٣، الارشاد الزراعي، التنمية الريفية وتحدي الامن الغذائي،
و.م. ريفييرا وم. ك. قمر، روما.

دوراً أساسيا في الثورة الخضراء من خلال الإدخال والترويج الاستراتيجي لأصناف القمح والأرز العالية الانتاج واستخدام المدخلات الزراعية وفقاً لتوصيات الباحثين. ولا بد من الاعتراف بأن أجندة البحوث الزراعية تبقى بمعظمها أكاديمية اذا لم يشارك فيها العاملون في الارشاد، حيث يعمل الارشاد على تحديد المشاكل الميدانية التي يواجهها المزارعون. وإذا كانت البحوث تركز على النواحي الفنية لتوليد التكنولوجيات المفيدة، يركز الارشاد على تقبل المزارعين لهذه التكنولوجيا وتبنيها . وتحتاج مؤسسات البحوث التطبيقية الى خدمات إرشاد قوية للعمل بشكل ميداني موجه نحو حل المشاكل، كما تحتاج خدمات الإرشاد إلى دعم مؤسسات البحوث الزراعية التطبيقية القوية لكي تخدم مجتمعات المزارعين بفعالية.

إن الاعتقاد السائد بين الباحثين هو ان المزارعين سيتبنون تلقائياً اي تقنيات جيدة يطورونها، وبالتالى ليس هناك حاجة إلى الارشاد. غير ان هذا الاعتقاد خاطئ. ولو كان صائباً ما تكدست مئات التكنولوجيات الجيدة التي طورها الباحثون – كما اثير في مؤتمر دولي كبير في أديس أبابا في ١٩٩٥ شاركت به أيضاً مؤسسة ساساكاوا – على الرفوف بما يثير قلق العلماء .

يجب على التكنولوجيات الجيدة ان تقطع المسافة الفاصلة بين معاهد البحوث التي طورتها وحقول المزارعين. وينبغي بعد ذلك تقديم هذه التقنيات الى المزارعين بلغة مبسّطة غير تقنية، كما يتعين إظهار وتوضيح منافعها مقارنةً بالممارسات التقليدية بطريقة مقنعة، من خلال الايضاح الحقلي مثلاً، و شرح المكونات الضرورية للتكنولوجيا الجديدة، من حيث تكلفتها والمخاطر التى فد تنتج عنها . ومن ثم يقتضي اتباع الأساليب المختلفة لتعليم الكبار والاساليب التشاركية لاتخاذ القرار، بهدف تشجيع النقاش بشأن المعلومات المقدمة حول التكنولوجيا الجديدة، وبما يسمح بتقييم النواحي الايجابية والسلبية على حد سواء. واذا افترضنا ان بعض المزارعين التقدميين مستعدون لتجربة التكنولوجيا الجديدة، تتخذ حينها التدابير اللازمة لكي يستفيد المزارعون الآخرون من فرصة مشاهدة "عيّنة التبني" المحدودة هذه. ومن الأهمية بمكان أن تراقب تجربة التكنولوجيا بانتظام، بما في ذلك مناقشتها

مع المزارعين التقدميين، لحل أي مشكلة قد تطرأ، ولكي يقيم في النهاية أداؤها الاجمالي في الموقع ووفقاً للظروف الحقلية. وترسل النتائج الجيدة أو السيئة واسبابها المحتملة الى الباحثين المعنيين الذين أوصوا بهذه التقنية. اذا فاقت المنافع المشاكل، ستحظى التقنية بفرصة أكبر في ان يتبناها مزارعون آخرون، واذا حدث العكس تعتبر تقنية غير ملائمة وتحذف من لائحة توصيات الارشاد.

ذلك شرح مفرط التبسيط عن الاجراء الذي يتعين على كل عامل في الارشاد ان يتبعه كلما أوصى الباحثون بتقنية جديدة . واذا لم يوجد مرشدين، فمن يتولى تطبيق هذا الإجراء؟ إحدى الإجابات المحتملة هي الباحثون أنفسهم. وإذا اعتمدنا هذه الاجابة، سيكون عندها على الباحثين ان يؤدوا وظيفة الإرشاد، حتى إن لم يكونوا موظفين في أي قسم للارشاد، وهذا قد يكون مقبولا تماماً. ولكن، هل هذا الحل قابل فعلاً للتطبيق في الحياة العملية، حيث يفضل معظم الباحثين البقاء ضمن معاهدهم، مع قيامهم بزيارات معدودة الى حقول المزارعين فيما ندر من الحالات؟ الاستنتاج المنطقي اذاً هو انه اذا ما ألغيت أقسام الارشاد، يفترض ان يكون الباحثون على استعداد للتدرب والعمل في الارشاد، وهو سيناريو لا يقبله الباحثون على الأرجح في الوقت الراهن.

في الماضي انشأت معاهد البحوث الزراعية في بعض البلدان النامية وحدات ارشاد صغيرة كجزء من هياكلها التنظيمية، بغية الترويج لتقنياتها من خلال النشرات بشكل خاص. ومع ان هذه النشرات كانت ترضي الباحثين، إلا ان وقعها الدعائي نادرا ما تخطى حدود المعاهد.وبالتالى الغيت هذه الوحدات. وقد تمت كذلك تجربة مشاريع بحثية ارشادية، في اطار اختبار تجارب البحوث في حقول المزارعين. وقد أعطى هذا المدخل نتائج اكثر إيجابية، ولكن فقط في الاماكن التي شارك فيها المرشدون والمزارعون بشكل نشط في العملية بكاملها . ومع ذلك لم يكن هذا المدخل بديلاً عن خدمات الارشاد القابلة للاستدامة.

إن بلدان مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والدانمارك التى تملك زراعة متقدمة جداً تتمتع بخدمات ارشاد قوية، وفرها القطاع العام فى البداية، وفى الوقت الراهن يوفرها القطاع العام والخاص. قد تبدو خدماتها الارشادية مختلفة جداً عن خدمات البلدان النامية، ولكن كذلك الاختلاف فى نوعية المزارع في هذه البلدان حيث معظمها تجارية وفى العمليات الزراعية والتى يؤدى معظمها آليا أو يدويا وعدد المزارعين (والذين يمثلون نسبة مئوية ضئيلة من السكان). وعند تخصيص الموارد، على القطاعات الزراعية المختلفة فى هذه البلدان المتقدمة جداً لم ينظر الى الارشاد الزراعى على أنه أقل أو أدنى من باقى القطاعات او الاختصاصات الزراعية الاخرى.

في العقد الماضي، شهدت جهات مانحة كبرى كالبنك الدولي تراجعاً مضطرداً في الموارد المخصصة للقطاع الزراعي. غير أن هذا الاتجاه بدأ يتغير بوضوح مؤخراً، ويُعزى ذلك الى اسباب عدة، أبرزها عزم البلدان الغنية على مكافحة الجوع والفقر في البلدان الأقل تقدماً، حيث أن هذين التهديدين (الجوع والفقر) قد أديا الى مجموعة من المشاكل الخطيرة ذات الآثار الواسعة النطاق. ولهذا كان القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة

التنسيق بين البحوث والارشاد والتعليم والمزارعين

أجرت ادارة الإرشاد والتعليم والاتصال وادارة البحوث وتطوير التكنولوجيا في منظمة الفاو – من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٤ – دراسات حالة عن البلدان بشأن نظم المعرفة والمعلومات الزراعية بهدف تحقيق التنمية الريفية. وقد غطت الدراسات بلدان الكاميرون وتشيلي وكوبا ومصر وليتوانيا وماليزيا والمغرب والباكستان وترينيداد وتوباغو وأوغاندا. وسمح تحليل هذه الدراسات بوضع التوجيهات التالية لتعزيز التنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية والارشاد الزراعي والريفي والمزارعين.

بيئة السياسات:

- صياغة سياسة وطنية أو وضع خطة أو اتفاق رسمي بشأن نظم المعرفة والمعلومات الزراعية.
- توجيه سياسة نظم المعرفة والمعلومات الزراعية نحو الموضوعات المرتبطة بالمصلحة العامة.
- تقييم الفعالية الاقتصادية للقطاع الزراعي، على ضوء نظم المعرفة والمعلومات الزراعية.

البنية المؤسسية لدعم الابتكار:

- استحداث وحدات لأنظمة المعرفة والمعلومات الزراعية.
- ضمان توفير اشراف مركزي وفرعي على أنشطة أنظمة المعرفة والمعلومات الزراعية.
- اطلاق مبادرات لبناء قدرات كل من مؤسسات انظمة المعرفة والمعلومات الزراعية.
- تبني اللامركزية في اتخاذ القرار وتفويض هذه الصلاحية الى مستويات ادنى في الحكومة والى المؤسسات المحلية المعنية، مع تدريب العاملين فى هذه المستويات على الاعمال الادارية.
- رفع كفاءة الأداء الوظيفي لهذه الوحدات.
- إنشاء انظمة للمتابعة والتقييم وقياس التأثير.
- تأمين التنسيق والتخطيط المشترك بين مؤسسات نظام المعرفة والمعلومات الزراعية.

ظروف التعبير عن الطلب على الابتكار:

- تعزيز التوجه نحو الطلب في البرامج العامة ذات الصلة.
- الاستثمار في تطوير السوق الزراعي.
- تحسين توفر المدخلات الزراعية والوصول اليها.
- الاستثمار في البنية التحتية الريفية.
- تشجيع التخطيط المشترك بين وكالات نظام المعرفة والمعلومات الزراعية.
- الاستثمار في تثقيف المنتجين الزراعيين وتدريبهم لتمكينهم من طلب الخدمات بفعالية.
- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والمجموعات المهمشة في الوصول الى الخدمات.

الشراكات والتشبيك:

- تصميم هياكل تضمن التعاون المؤسسي الفعال
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (والتعددية المؤسسية)
- التشديد على مشاركة المنتجين الزراعيين ومنظمات المنتجين الريفيين في البرنامج.
- تشجيع الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الاتصال التقليدية.
- الاستثمار في الحاسوب / الانترنت وسواهما من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

نظم تمويل الابتكار:

- تأمين التمويل الملائم لانظمة المعرفة والمعلومات الزراعية / التنمية الريفية.
- تشجيع توزيع التكاليف
- دراسة مختلف انواع الاستثمار لتطوير قدرات الاطراف المعنية.

فاو ٢٠٠٥. تعزيز التنسيق بين الفاعلين في انظمة المعرفة والمعلومات الزراعية/التنمية الريفية: مراجعة تحليلية ومقارنة لدراسات حالة حول انظمة المعرفة والمعلومات الزراعية من اجل التنمية الريفية، و.م. ريفيرا، م ك قمر، هـ. ك موديمير، روما

ومكافحة فيروس نقص المناعة / الأيدز والملاريا وسواهما من الأمراض وضمان الاستدامة البيئية من ضمن أهداف الأمم المتحدة الانمائية للألفية، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الارشاد. وعلى ذلك يستمر التشديد العالمي على الحاجة الى التنمية الريفية والزراعية المستدامة. ولم يؤد ذلك الى تجديد الاهتمام بقدرات الارشاد المحتلمة وحسب، بل استتبع تحركاً دولياً لإصلاح أنظمة الارشاد التقليدية وتحديثها بحيث تضطلع بدورها بنجاح. أن هيئات الإرشاد الزراعى الجديدة يجب ان تكون مجهزة بالمعرفة العلمية، وكذلك الموارد الكافية وتتمتع بصلاحية تقنية واسعة النطاق تتعدى نقل التكنولوجيا، وان تكون فعالة بحقّ بغض النظر عن شكلها، اي ما اذا كانت فردية او تعددية، عامة او خاصة او مزيجاً من الاثنين. ان كل استثمار في اصلاح الارشاد وتحديثه سيعود بالنفع على البلد على المدى القصير والطويل، في حين ان غياب هيئة ارشاد فعالة في اي بلد نامٍ في هذه المرحلة الحساسة من التنمية الدولية سيترك المزارعين بدون تعليم، والقطاع الزراعي متخلفاً والحياة الريفية فقيرة.

اعتماد الإرشاد رسميا في البلدان النامية

طوال قرون طويلة كان الارشاد الزراعى فى البلدان النامية يتم بشكل غير رسمى، ولكن ادخال الارشاد الزراعي رسمياً فى هذه البلاد تم خلال الخمسينات من القرن العشرين على يد اساتذة وخبراء اميركان زائرين، وموظفين حكوميين وجامعيين ممن تلقوا التعليم والتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تأثر هؤلاء بوحدة الارشاد التعاوني الأميركي ونظام كليات منح الاراضي Land Grant College المرتبط بها، اللذين كانا يقومان بالبحوث الزراعية وانشطة ارشاد وتثقيف بدرجة عالية من التنسيق. لقد كانت منظمات الارشاد الزراعي القائمة في البلدان النامية تهدف كلياً الى تلقي التكنولوجيات المحسنة من معاهد البحوث الزراعية وتوصيلها الى المزارعين. وكانت اساليب التوصيل تشمل تقديم المشورة الشفهية الى المزارعين، بشكل فردي أو فى مجموعات المزراعين في حقولهم او في منازلهم، الى جانب توضيح النتائج الجيدة المتحصل عليها من استخدام هذه التكنولوجيا وتطبيقها في حقول المزارعين. وتم تسهيل عمليات التوعية ونقل التكنولوجيا وتبنى المزارعين لها من خلال قنوات الاتصال الاخرى كالمواد المطبوعة والراديو، ثم التلفزيون والفيديو في مرحلة لاحقة. وفي معظم البلدان، شارك العاملون في الارشاد في توزيع المدخلات الزراعية، لاسيما الأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات والحشائش الضارة.

وظيفة الارشاد مقابل تنظيم الارشاد

تكتسب وظيفة الإرشاد على غرار وظائف أخرى أهمية كبيرة في الحياة اليومية كالتعليم والصحة في تحقيق رفاه المزارعين، بغض النظر عمّن يؤديها، طالما أنها تؤدّى بشكل سليم. والعاملون في وظيفة الارشاد، الى جانب دوائر الارشاد الحكومية، قد يكونوا شركات خاصة لخدمات الارشاد، ومستشارو ارشاد خاصين والمنظمات غير الحكومية والجامعات وجمعيات المزارعين ومعاهد

البحوث، وربما آخرون ايضاً كما رأينا في السنوات الأخيرة. أما تنظيم الارشاد فيعني الكيفية التى تتبعها الوكالة او الدوائر المسؤولة عن وظيفة الارشاد لتنظيم نفسها لتأدية هذه المهمة. وهذا ما يميز بين عبارتي "وظيفة الارشاد" و "تنظيم الارشاد". وعندما تُنتقد أي وكالة عامة للارشاد الزراعي على ضعف ادائها لوظيفتها الارشادية، يُفهم عادةً أن الانتقاد موجه إلى وظيفة الارشاد، وليس ذلك صحيحاً على الاطلاق بل هو موجه الى التنظيم الارشادى القائم والذي به خلل أثر بالسلب على القيام بوظيفة الإرشاد. ولهذا، يجب ألا نلوم وظيفة الارشاد ونقلل من أهميتها على الاداء الضعيف للتنظيم الارشادى. واذا كانت الدوائر العامة للإرشاد لا تقدم خدماتها بشكل مرضٍ، يتعين إصلاحها او تدعيمها أو إلغاؤها، والبحث عن آليات اكثر فاعلية فى القيام بوظيفة الارشاد، المهم ألا نقلل تحت أي ظرف من الظروف، من أهمية الحاجة المتزايدة إلى وظيفة الارشاد أو نساوم بشأنها، لاسيما فى ضوء التركيز الدولي فى القضاء على الجوع والفقر. فإذا ما وقعت وظيفة الارشاد ضحية تفكيك (تسريح) الحكومة لدائرة الارشاد غير الفعالة، نتيجة الضغوط المالية أو احياناً بسبب ضغط الجهات المانحة، لا بد أن نسأل كيف سيتم في هذا البلد تثقيف ملايين المزارعين في مجال التنمية الذاتية والمهنية والقروية.ولهذا يكون من الضرورى أن يبقي واضعو السياسات في ذلك البلد هذا السؤال نصب أعينهم عند اتخاذ اي قرار بشأن الاستثمار في الارشاد.

زيادة التنوع في القائمين بوظيفة الارشاد

فى بداية دخول الارشاد الزراعى رسميا الى البلدان النامية الحق بوزارة الزراعة، واصبح اداء وظيفة الارشاد من مسؤولية الحكومة دون سواها. ومع مرورالوقت ظهرت حالات عديدة حاولت فيها مختلف الدوائر داخل وزارة الزراعة او داخل وزارات اخرى معنية بالتنمية الزراعية والريفية إنشاء وحداتها الخاصة للارشاد، مستخدمة الموظفين المتوفرين لديها ميدانياً رغم عددهم الضئيل. وهكذا ظهرت وحدات للإرشاد في مجال الثروة الحيوانية أو حماية النباتات أو التسويق أو البساتين، وعملت بالتوازى الى جانب دائرة الارشاد الزراعي الرئيسية. وقد ادى هذا التوجه الى نزول عدد كبير من موظفى الإرشاد الحكوميين للعمل ميدانياً، مع انتمائهم الى دوائر فنية مختلفة، وهم يعانون نقصاً في الموارد المالية التشغيلية وتسهيلات النقل، وغياب فرص التطور الوظيفي والأجور المتدنية، إلى جانب غياب التنسيق بين مختلف وحدات الارشاد. هذا التعدد فى الجهود الارشادية يتطلب وقتا طويلا من المزارعين كما قد يولد الارباك احياناً نتيجة الازدواجية او التضارب في المشورة الفنية. ولما كانت هذه المشورة الارشادية تقدم الى المزارعين مجاناً، فلم يخضع العاملون في الارشاد الى الكثير من المساءلة.

والى جانب ذلك التعدد ظهر تطور آخر مهم تمثل فى إنشاء هيئات مستقلة شبه حكومية لبعض السلع الزراعية في عدد من البلدان النامية. جامايكا على سبيل المثال استحدثت عدداً من الهيئات المماثلة أسمتها مجلس البن ومجلس السكر ومجلس الشاي، الخ. وقد هدف هذا الإجراء إلى تأمين انتاج وتصدير ملائم وسليم لهذه المحاصيل القيمة لجني العملات الاجنبية، لذا انشأت هذه المنظمات

الغنية والقوية دوائرها المصغرة الخاصة للإرشاد، من خلال اجتذاب موظفي الإرشاد الجيدين والمختصين في مختلف الموضوعات من دائرة الارشاد الحكومية، مقدمةً لهم عقوداً برواتب مرتفعة ومنافع وآليات نقل افضل من تلك التي تقدمها الدائرة الحكومية. وقد وفر هذا المنهج لمنظمات انتاج السلع وتصديرها افضل خبراء فى الارشاد، ولكنها في الوقت نفسه حرمت دوائر الارشاد العامة من هؤلاء الموظفين الموهوبين والمتميزين فنيا ومهنيا. كما ان خبراء الإرشاد هؤلاء ركزوا بشكل اساسي على المزارع التجارية، وحُرم صغار المزارعين من المشورة الإرشادية السليمة.

في حين كانت الوكالات الحكومية تتسابق الى زيادة عدد مرشديها الميدانيين، بدأ مندوبو مبيعات الشركات الخاصة التي تبيع الأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات والحشائش الضارة يقدمون النصائح الارشادية الى المزارعين. كان هدفهم الاول زيادة بيع منتجاتهم، ونادرا ما كانوا يتشاورون او ينسقون بشكل ملائم مع الدوائر الحكومية. ومنذ الستينيات أنشأت معظم هذه الشركات التجارية اقسامها الخاصة المصغرة للارشاد وشغلتها.

في السنوات الأخيرة لوحظ ان زيادة الضغوط الاقتصادية على الحكومات التي تزامنت مع انتقاد الاداء المتدهور تدريجياً لدوائر الارشاد العامة قد أدى الى ظهور فاعلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني يهمهم تقديم خدمات الارشاد الى المزارعين إما مجاناً وإما مقابل رسوم معينة. غير ان هذا التطور للأنماط التعددية لتقديم الارشاد ما زال نسبياً في مرحلة الاختبار، وقد ظهرت عدة نواحٍ ايجابية وسلبية لهذه الأنماط في عدد من البلدان. وقد بدأت عملية إدخال تعديلات مفيدة على ضوء الدروس المستقاة، وسيستمر ذلك على الأرجح لسنوات عديدة. وفي بعض البلدان المتقدمة تمت خصخصة وحدات الارشاد العامة إما كلياً أو جزئياً.

التحديات أمام ممارسات الارشاد التقليدية

يتزايد التشديد على المستوى الدولى على التنمية المستدامة، بما فى ذلك التحسين الريفي والتطور الزراعي، الى جانب تطورات مثل العولمة وتحرير الاسواق واللامركزية والخصخصة واحلال الديمقراطية، بما يوجب توسيع فرص التعلم لمزارعي الكفاف والمزارعين التجاريين في البلدان النامية على حد سواء. وهذه الموجبات تتحدى عقوداً من الصلاحيات والممارسات المتوارثة السائدة في أنظمة الارشاد التقليدية، لاسيما اذا نظرنا اليها ضمن اطار ثورة المعلوماتية.

وقد آن الأوان لواضعي السياسات في البلدان النامية ان يعيدوا النظر في اختصاص الإرشاد ضمن إطار عالمي، بما يسمح بأداء وظيفة الإرشاد بكفاءة عالية، وبما يتوافق والتحديات العالمية التي تواجه اقتصاداتهم ولاسيما قطاعهم الزراعي. فالتغيير السطحي في أنظمة الارشاد الوطنية القائمة لن يكون مجدياً، كما لن يكون مجدياً التدريب المتكرر للمرشدين على نفس الموضوعات الزراعية النمطية. تماما كما لا يجدي ضرب حصان ميت.

ثانياً: التطورات العالمية التي تفرض الإصلاح في الإرشاد

منظمات الارشاد الزراعي على غرار معظم الاختصاصات والمؤسسات الأخرى، ليست محصنة ضد مختلف التطورات التي تحصل حولها. وسوف يستعرض هذا القسم بعض أبرز التطورات وتأثيرها على مختلف نواحي الارشاد.

العولمة وتحرير الأسواق

تهدف العولمة الى ايجاد وتوفير المزيد من التفاعل والروابط بين البلدان في التجارة وتدفق المعلومات والشئون المالية، والى تشجيع المنافسة المفتوحة من خلال إزالة الحواجز التجارية وغيرها من حواجز الحماية الوطنية، في ظروف من العدل والمساواة بين منتجي السلع والخدمات، بغض النظر عن البلد الذي يعيشون فيه، فتتاح بالتالي الاستفادة المتبادلة من الاتصالات والفرص الدولية. غير ان المفارقة تكمن في عدم التأكد من الظروف العادلة والمتساوية لكل المنتجين، بغض النظر عن منافع العولمة ومساوئها وامكانياتها ومخاطرها. في ظل الظروف الراهنة لا يمكن للبلدان النامية ان تنافس البلدان المتقدمة في السوق الدولي في الانتاج والنوعية والصادرات. ويُعزى ذلك الى عدد من العوامل منها:غياب الموارد والتكنولوجيات، والمؤسسات الريفية الضعيفة، وضعف البنى التحتية ووسائل الاتصال، الخ... أن الرسالة الواضحة التى تعكسها المظاهرات التي اصبحت مألوفة خلال القمم الاقتصادية هي ان العولمة ستزيد البلدان الغنية غنى والبلدان الفقيرة فقراً. وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في سبتمبر / ايلول ٢٠٠٣ في كانكون، شهدت المكسيك خلافاً حادا بين البلدان الغنية والفقيرة، وباء المؤتمر بفشل ذريع. ولكن بعيداً عن السياسة، ستحمل ظاهرة العولمة في طياتها المخاطر والفرص على السواء بالنسبة الى مجتمعات المزارعين في البلدان النامية. ولابد بالتالي من تثقيف هذه المجتمعات وإعدادها لتغيير ممارساتها الزراعية في اطار العولمة، وهي مسؤولية يجب ان تضطلع بها بشكل عام انظمة الارشاد الزراعي الوطنية، وعليها ان تكون جاهزة لمواجهة هذا التحدي.

يعتبر تحرير الأسواق جزءاً لا يتجزأ من العولمة. وهو يعني إزالة الحواجز امام التجارة، من حواجز جمركية الى سواها من اجراءات تنظيمية تطبقها البلدان عادةً لحماية صناعاتها ومنتجاتها، وللحد من تدفق المنتجات المصنعة في بلدان أخرى. ويستدعي التحرير فتح الأسواق، بحيث تتمكن السلع من التحرك بحرية بين البلدان. وينادي تحرير الأسواق أيضاً بإزالة التحكم المصطنع بالأسعار والدعم الرسمي لقطاع الزراعة الذي يأخذ شكل الدعومات الزراعية، فيترك الى السوق ان يحدد بواقعية اسعار مختلف السلع والمنتجات، على أساس العرض والطلب والنوعية، بحيث يتمكن

الإرشاد في جزيرة صغيرة

أجرت ادارة الارشاد والتعليم والاتصال في منظمة الفاو دراسةً في ساموا لتحديد حاجات الارشاد الزراعي والتدريب لدى مزارعي الجزر الصغيرة. نورد في ما يلي الاستنتاجات والتوصيات:

- يواجه المزارعون مشاكل مع الحشرات والامراض، ونقص المعدات الزراعية، لاسيما بالنسبة الى نبات القلقاس. غير ان المسؤولين الاستشاريين لم يتلقوا التدريب الزراعي الكافي لتمكينهم من حل هذه المشاكل. لذا يوصى بأن تعمد وزارة الزراعة والغابات والثروة السمكية والمناخ الى مراجعة برنامجها التدريبي للمسؤولين الاستشاريين بغية تزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها.
- ان التقييم الريفي التشاركي هو المنهج الرئيسى الذى اعتمدته الوحدة الاستشارية التابعة للوزارة لأغراض الإرشاد. ويبدو ان المزارعين مرتاحون جداً لهذا الأسلوب. وتوصي الدراسة في هذا الإطار بأن يتبع المسؤولون الاستشاريون تدريباً على البروتوكولات الثقافية (لتأمين دعم القرية لأنشطة التقييم الريفي التشاركي) ومهارات الاتصال (لتيسير المناقشات اثناء التقييم الريفي) والمهارات التحليلية (لإجراء تحاليل معمقة لمشاكل المزارعين وتحديد الحلول الطويلة الأمد).
- على وحدات البحوث التابعة للوزارة الحد من النسبة العالية من تلف موارد المحاصيل المخصصة للتجارب والاختبارات الميدانية، بهدف استخدام الموارد المحدودة بحكمة.
- يجب تناول العدالة بين الجنسين، مع ازدياد عدد النساء العاملات في الزراعة. وتوصي الدراسة هنا بتوفير التعليم العالي للنساء في المواضيع الزراعية، وتشجيعهن على قبول وظيفة المسؤول الاستشاري.

فاو ٢٠٠٥، حاجات الارشاد الزراعي والتدريب لدى مزارعي الجزر الصغيرة؛ دراسة حالة من ساموا، م. ك. قمر وس. س. لامتيا. روما

المستهلك من ان يختار بحرية ما يناسبه. ولكننا نلاحظ حالياً أن الدعم الحكومي القوي في البلدان الغنية يعطي ميزة تفضيلية كبيرة لمزارعي هذه البلدان مقارنة بمنافسيهم من صغار المزارعين الفقراء في البلدان الأقل تقدما، وهذا ما يهدد قدرتهم على البقاء. فصغار المزارعين في مالي على سبيل المثال يزرعون القطن منذ قرون كمصدر رئيسي للدخل، وسوف يتم القضاء عليهم اذا ما استمر القطن المنتج بكلفة متدنية في البلدان المتقدمة نتيجة الدعم الحكومي، بإغراق أسواق مالي بسعر زهيد. كلا المزارعين التجاريين ومزارعي الكفاف في البلدان النامية سوف يتأثرون بتحرير الأسواق بشكل مباشر او غير مباشر عاجلاً أم آجلاً، ويجب ان تكون وحدات الارشاد الزراعي واعية بما فيه الكفاية لتعليم المزارعين كيفية النفاذ الملائم الى الاسواق العالمية.

إن الملايين من مزارعي الكفاف بالكاد ينتجون ما يكفي لاستهلاكهم الخاص. وفي المواسم الجيدة جداً، يكون لديهم فائض صغير يباع في السوق. ولكننا نشهد اليوم توجهاً نحو تسويق المنتجات الزراعية حتى على نطاق ضيق. وتطرح هنا اسئلة اخلاقية وتقنية حول ما اذا كان منطقياً ترك مزارعي الكفاف يستمرون في انتاجهم كما فعلوا لأجيال، او السماح لهم بالتحول الى مشاريع زراعية ومبادرات ريفية وصناعات ريفية او سواها من المشاريع التجارية، أو ما اذا كان يتعين تشجيع المزارعين الفقراء جداً في المناطق النائية الهامشية على النزوح الى اماكن اخرى لأن الاستثمار في التنمية بالنسبة إليهم لن يأتي بمردود يوازي كلفته. من المهم الاجابة على هذه الاسئلة فى ضوء اليقين بأن الفقر الريفي ما زال منتشراً في بلدان كثيرة وقد تفاقم في بعضها، وأن الشباب الريفى خلافاً

لأهلهم، أقل ميلاً إلى البقاء في القرى والاستمرار فى العمل بالزراعة. ولا بد من سياسات زراعية ملائمة وقوانين لتجميع الاراضي اذا اردنا دمج وحدات الأراضي الصغيرة المزروعة التي يملكها الأفراد لتشكل أراضٍ أكبر قابلة للاستدامة التجارية. وسيكون على وحدات الارشاد الزراعي أن تضع استراتيجيات من شأنها أن تساعد مزارعي الكفاف على تنظيم أنفسهم لتسويق منتجاتهم بشكل مربح، دون ان يخسروا الفخر المستمد من ملكية الأراضي.

ونشهد حالياً جدلاً عالمياً حاداً بشأن انتاج المواد المعدلة جينياً واستهلاكها. وتتباين هنا المواقف التي تعكس وجهات نظر مختلفة. فاذا كان من الضرورى استخدام كافة الأساليب المتاحة لزيادة الانتاج الزراعى لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان، فلابد أيضاً من العمل على حماية التنوع الحيوي وإخطار السكان بشأن مخاطر الأغذية المعدلة جينياً على صحة البشر والمواشي. وفي هذا المجال نجد مزارعي البلدان النامية الذين يزرعون الغذاء للملايين هم الأكثر جهلاً بهذه الامور الهامة. ولم تدرك اي من وحدات الإرشاد الزراعي حاجة المزارعين الى التثقيف والارشاد بشأن هذا الموضوع المهم والمثير للجدل. وبما ان التكنولوجيا الحيوية ليست منتشرة الى الآن في البلدان النامية، فليس هناك حاجة ملحة للبدأ ببرنامج ارشاد خاص في الوقت الحاضر. ولكن هذا الوقت مناسب جدا لاتخاذ الخطوات الضرورية لإعداد دورات تدريبية ومواد تعليمية لكلا من العاملين في الارشاد والمزارعين.

الخصخصة

يقوم اليوم القطاع الخاص ولاسيما في البلدان المتقدمة، بإدارة وتوفير الكثير من الخدمات التي كانت الحكومات في الماضي تديرها. ويحذو العديد من البلدان النامية حذو البلدان المتقدمة. ويعود ذلك الى محدودية ميزانيات المؤسسات العامة مما يجعلها غير فعالة نسبياً وأقل إنتاجية، وهذا يؤدي ليس فقط الى الخسارة المادية للحكومة، بل أيضاً الى استياء الشعب من الخدمات الى تؤديها. اما القطاع الخاص فيملك عادةً موارد أكثر، فضلاً عن الأفكار الخلاقة وحافز الربح، وبوسعه بالتالي ان يقدم الى جمهوره خدمات افضل واكثر فاعلية.

في السنوات الأخيرة، شجعت جهات مانحة عدة ثنائية ومتعددة الأطراف خصخصة وحدات الارشاد الوطنية. وقدمت حجج كثيرة تدعم اقتراح الخصخصة، كالقول مثلاً إن أنظمة الإرشاد الحكومية قد فشلت او هي في أفضل الحالات غير مرضية؛ وبما أن استفادة المزارعين من نصائح الارشاد تتراجع، وموازنة الحكومات المخصصة للخدمات العامة تتضاءل، لا بد من استرداد كلفة تقديم النصائح من خلال فرض رسوم على المزارعين؛ وبما ان القطاع الخاص يشارك بشكل نشط في بيع مدخلات الزراعة ومعداتها، فلماذا لا يهتم بنصح المزارعين في الموضوعات الزراعية، خاصة وان المنافسة الصحية بين مقدمى الخدمات ستؤدي الى نوعية افضل وكلفة أقل للخدمات؛ وانه من المستحسن اعتبار تمويل خدمات الإرشاد وتقديم خدمات الإرشاد وظيفتين منفصلتين يؤديهما

قطاعان مختلفان، اي العام والخاص. والتوجه الى خصخصة خدمات الإرشاد سوف يزعزع بدون شك العلاقة التي كانت ودية وغير رسمية بين موظفي الارشاد الحكوميين ومزارعي الكفاف في البلدان النامية، لأنه لم يسبق أن طلب من المزارعين ان يدفعوا مقابل نصائح الإرشاد. وبغض النظر عما اذا كانت خصخصة الإرشاد جزئياً أو كلياً ضرورية في البلدان النامية، فعلى وحدات الإرشاد الوطنية وجمهورها أن يدركوا تماماً محاسن هذه المسألة الجوهرية ومساوئها.

وقد اتجهت العديد من البلدان النامية الى تخصيص خدمات الارشاد الزراعي جزئياً أو كلياً وبطرق عدة. وتعبر ألفاظ مثل "الاسناد الخارجي" و"استرداد الكلفة"، و "التعاقد" عن هذا التوجه نحو الخصخصة. تتمتع كوستاريكا بنظام فريد تزود فيه الحكومة المزارعين ببطاقات إرشاد يمكن استخدامها للحصول على نصائح الإرشاد من اخصائيين في القطاع الخاص. وفي انجلترا، تطور نظام الارشاد العام مع الوقت وتحول الى استشارات خاصة. وكانت النتيجة الإيجابية زيادة فعالية الموظفين، اما النتيجة السلبية فحرمان صغار المزارعين من خدمات الإرشاد بسبب عدم قدرتهم او استعدادهم للدفع. وهناك من يقول أيضاً انه سبق للحكومة ان وضعت يدها على وظائف استشارية كانت ملكاً للقطاع الخاص، بسبب عدم الرضا عن اداء القطاع الخاص لها. في هولندا، حوالي ٦٠٪ من ميزانية الارشاد يأتي من المزارعين، بينما توفر الحكومة الـ ٤٠٪ المتبقية. تشمل المنافع زيادة الفعالية وتحسين النوعية والتوجه نحو المستهدفين، والرضا الوظيفي بالنسبة الى الموظفين وتوسيع فرص التسويق بالنسبة الى المزارعين. أما المشاكل فتشمل خسارة سلطة الحكومة، وعدم قدرة الحكومة على الإيفاء بوعودها المالية، وضعف التواصل مع المعنيين بسبب التنافس بينهم. في ألبانيا، توجت مبادرات القطاع الخاص لإقامة علاقة طويلة الأمد مع المزارعين بالنجاح. أما خدمات الارشاد في نيكاراغوا، فهي لا مركزية وشبه خاصة. في حين ان بلغاريا خصخصت عدداً من مزارع الدولة لاستخدامها كحقول ايضاحية، بهدف انشاء خدمة ارشاد خاصة. ولكن مع فشل هذه المحاولة، قررت الحكومة انشاء الخدمة الاستشارية الزراعية الوطنية، بمساعدة مالية خارجية. وتتم اليوم اعادة النظر فى هذا الوحدة، بمساعدة من الفاو، لدراسة امكانية إصلاحها والاستجابة الى حاجات التعلم الجديدة لدى المزارعين، خاصة وان بلغاريا ستنضم الى الاتحاد الاوروبي في العام ٢٠٠٧ او بعده بقليل. استونيا تملك وحدة استشارية عامة للارشاد لفقراء المزارعين، وأخرى خاصة للمزارعين الأكثر امكانية. أوغندا تختبر خصخصة الارشاد من خلال انشاء تجمع من اخصائيي الارشاد الخاصين خارج وحدتها العامة للارشاد. ويمكن لجمعيات المزارعين ان تدعو هذا التجمع لتقديم عروض لتأمين خدمات مرتبطة بالمؤسسات المختارة، ودفع كلفة هذه الخدمات من الأموال التي تمنحهم أياها الجهات المانحة عبر الوحدات الحكومية اللامركزية. وتعتبر هذه التجربة جريئة جداً، ولكن يقتضي التأكد من استدامة هذا التدبير بعد أن تنفذ أموال المانحين.

في اسرائيل لم تنجح الجهود المبذولة حاليا الى شبه خصخصة وحدات الارشاد الوطنية. وما زالت الحكومة تضطلع بمسؤولية توفير نصائح الارشاد، مع انها تشجع الخصخصة من خلال الممارسة السائدة حالياً وتقضي بأن يساهم المزارعون بجزء من دخولهم للبحوث والتنمية، بما فيها الارشاد، والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل الوحدات وتشغيلها داخل قسم الارشاد، والدفع مقابل الخدمات التي تتعدى

حزمة الإرشاد الاساسية من قبل مجالس انتاج السلع ومجالس التسويق، وتوفير انشطة ارشاد اكثر تركيزا بطلب من المزارعين المحتاجين، وتوقيع اتفاقات خاصة مع منظمات المزارعين السلعية، وتشجيع موظفي الارشاد على العمل ايام عطلتهم لقاء مبلغ يدفعه المزارع مباشرة، وأن تؤمن جمعيات المزارعين لمستشاري الإرشاد أجهزة كالهواتف المحمولة، ودفع المزارعين مباشرة للمشاركة في انشطة التدريب.

ويؤمن المنادون بخصخصة وحدات الإرشاد بأنه على المزارعين أن يدفعوا مقابل النصائح الارشادية. ولكن ما يثير القلق هو ان يؤدي الحماس المفرط للخصخصة إلى حرمان صغار المزارعين من الاستفادة من هذه الخدمات. فصغار المزارعين إما لا يؤمنون بأن نصائح الإرشاد تستحق أن يدفعوا ثمنها، وإما لا يمكنهم بكل بساطة تحمل هذه التكاليف. لذا فان من الحكمة في البلدان النامية، ان يدفع المزارعون التجاريون والتعاونيات الكبرى مقابل نصائح الارشاد، بينما تستمر الحكومة بتوفير خدمات الارشاد المجانية الى صغار المنتجين. ولا بد كذلك من اجراءات لحماية المزارعين من استغلال القطاع الخاص لهم.

التعددية

أدى انتشار الخصخصة الى نقل العديد من قطاعات الخدمات العامة من الحكومة الى الشركات الخاصة. ولا يعتبر احتكار الحكومة الخيار الافضل في البلدان المتقدمة، لاسيما في مسائل التنمية حين تتواجد مؤسسات غير حكومية كفوءة في هذا المجال. ولهذا يلقى اسلوب اللجوء إلى اكثر من منظمة سواء كانت عامة أو غير عامة لتأمين خدمات الارشاد لمجتمعات المزارعين المزيد من الشعبية والقبول. ويرجع ذلك الى تجميع كل الموارد المتوفرة لتخفيف الضغط عن الموازنات المحدودة وعدد الموظفين المتدني في وزارات الزراعة، وتخويل المزارعين الاستفادة من مصادر متنوعة. وقد بدأت العديد من البلدان النامية ممارسة التعددية في الارشاد. في زمبابوي، نجد الكثير من المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة والهيئات شبه المستقلة تقدم نصائح الارشاد الى المزارعين. أما سياسة بنجلاديش الوطنية حول الارشاد الزراعي فقد اعترفت للمرة الأولى بالحاجة الى الشراكة مع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص في ظل نظام ارشاد لا مركزي. في هندوراس، حيث تتم خصخصة وحدات الإرشاد وصغار المزارعين غير قادرين على الدفع، تصل ٧٠ منظمة اهلية الى حوالي ٥٠ ألف مزارع يقطنون بمعظمهم في مناطق نائية. في اندونيسيا، لم تكتفِ بعض المشاريع بتشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ولكن أيضاً معاهد البحوث الزراعية وكليات الزراعة وجمعيات المزارعين، على المشاركة في توفير خدمات الارشاد.

ويتمثل التحدي الاكبر في اعتماد آلية إرشاد زراعي تعددية في التنسيق الفعال بين مختلف الهيئات. فإذا غاب هذا التنسيق، قد تتضارب التوصيات التقنية بحيث تؤدي الى ارباك المزارعين. لذا على الحكومات ان تضطلع بمسؤولية التنسيق والاشراف التقني ومراقبة النوعية.

اللامركزية والتفويض

انتهج العديد من البلدان مبدأ اللامركزية والتفويض، وذلك لأن الادارة اللامركزية تنقل سلطة اتخاذ القرار الى الوحدات الادارية والسياسية الادنى مستوى والاقرب الى الناس وبالتالى اكثر قدرةعلى

حاجات الإرشاد لدى المزارعين المعاقين جسدياً

أجرت ادارة الارشاد والتعليم والاتصال التابعة لمنظمة الفاو، في جمهورية إيران الإسلامية دراسة لتحديد حاجات الارشاد والتدريب لدى المزارعين المعاقين جسدياً. تمثلت إحدى الصعوبات التي واجهت الدراسة في تحديد مكان هؤلاء المزارعين لأنهم لا يتمركزون في قرية واحدة، بل يتوزعون على عدد كبير من القرى، بعضها على مسافة بعيدة من بعضها الآخر. وتشمل أبرز الاستنتاجات والتوصيات الآتي:

- ليس هناك برامج خاصة للارشاد والتدريب الزراعي موجهة للمزارعين المعاقين جسدياً. وتوصي الدراسة الحكومة ان تعتبر المزارعين المعاقين جسدياً مجموعة خاصة من الجمهور الارشادى تستهدفها خدمات الارشاد.
- اكتسب المزارعون المعوقون جسدياً مهارات وخبرات زراعية بشكل مباشر او غير مباشر من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم.
- اقترح بعض المزارعين المعاقين جسدياً أن تقدم لهم مدخلات الزراعة ويجرى التدريب الإرشادي في مزارعهم أو منازلهم.
- اشار بعض المزارعون المعاقين جسديا بأن التدريب وحده لا يكفي اذا لم يكن مصحوبا بتوفير ادوات ومعدات ومكائن مصممة خصيصا لذوي الاعاقة الجسدية.
- طلب اقارب المزارعين المعاقين جسدياً تزويدهم بالدعم المالي والقروض لتمكينهم من تقديم التدريب اللازم لأقربائهم من ذوي الاعاقة الجسدية.
- رفض المزارعون المعاقون جسدياً أن يعاملهم موظفو الارشاد كفئة خاصة، وطلبوا معاملتهم كأي مزارع عادي آخر.
- لدى التحدث الى موظفي الارشاد، يميل المزارعون المعاقون جسديا النشطون الى تسليط الضوء على حوافزهم وقدراتهم وامكانياتهم وليس على إعاقتهم.
- الصعوبة في نقل المدخلات والمنتجات وتحميلها كانت من أبرز تأثيرات الاعاقة على هؤلاء المزارعين. ورغم ذلك، يشارك المزارعون المعاقون جسدياً بأعمال الحقول، بما فيها التحريك والتحميل والنقل. توصي الدراسة بأن يجري موظفو الارشاد مسوحات لاختيار الانشطة الزراعية التي تلائم اكثر من غيرها قدرات هؤلاء المزارعين الجسدية، ومساعدتهم بعد ذلك على القيام بهذه الأنشطة الزراعية الملائمة لهم.
- تعتبر تربية الأسماك والتفقيس وتربية النحل وتربية دود القز وزراعة الزهور وانتاج الدواجن من الانشطة الزراعية «الخفيفة» التي يمارسها بكثافة المزارعون، بينما لا يمارسها كثيراً المزارعون المعاقون جسدياً. توصي الدراسة بأن يبذل موظفو الارشاد جهداً خاصاً لإشراك المزارعين المعاقين جسدياً في هذه الأنشطة.

فاو ٢٠٠٣ – تناول حاجات الارشاد والتدريب لدى المزارعين المعاقين جسدياً: دراسة حالة عن جمهورية ايران الإسلامية، م.ك. قمر و ا. شهيزي، روما

وضع برامج تنموية وتنفيذها مع مشاركة نشطة فعالة من المعنيين. هذا المفهوم سليم، ولكن تطبيقه في البلدان النامية لم يكن مثالياً لعدة اسباب. فبعض الحكومات المركزية على سبيل المثال تتردد في التخلي عن سيطرتها على اتخاذ القرار، لاسيما في المسائل المالية؛ والوحدات اللامركزية لا تتمتع بالقدرة الكافية على تسيير الشؤون الحكومية؛ فضلاً عن تدخل السياسيين المحليين في مسائل تقنية ليسوا ملمين بها، الأمر الذي يعرقل بدوره عملية التطبيق.

في الكثير من الحالات، أسندت اللامركزية مسؤولية الارشاد الزراعي الى وزارة الحكم المحلي. ومع ان اللامركزية جيدة في المبدأ، أظهرت المرحلة الأولى انعكاساً سلبياً على الارشاد. مثال ذلك ما حدث في الفيليبين حيث، ادى تدخل السياسيين على المستوى المحلى الى نسف فعالية برامج الارشاد، الى درجة توظيف اشخاص لا يحملون شهادات في الزراعة لشغل مناصب شاغرة في الارشاد الزراعي. وقد انعكس ذلك سلباً أيضاً على فرص التطور الوظيفي لدى موظفي الإرشاد. وظهر

توجه أخير يقول إنه بما أن البلديات ليست وحدات اقتصادية قابلة للاستدامة لتقديم خدمات الإرشاد، يجب إعادة مسؤوليات الارشاد الى مستوى الأقاليم. في أندونيسيا، تم تهميش خدمات الارشاد لأن معظم الحكومات المحلية تملك أولويات معينة – بغض النظر عن السياسة الوطنية – قد تكون ذات مردود أسرع، ولأن الإرشاد الزراعي، خلافاً للمحاصيل او المواشي، يولد عادة عائدات على المدى الطويل، ولا يعتبر بالتالي أولوية. في جمهورية تنزانيا المتحدة، تعاني وحدة الارشاد اللامركزية على المستوى الميداني نقصاً في الموازنة التشغيلية. في كوسوفو، حيث تضم الحكومة الأجانب التابعين للادارة الانتقالية للأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK)، تفضل وحدات الحكم اللامركزية ألا تتعامل كثيراً مع الحكومة المركزية. في أوغندا، فضلت بعض السلطات المحلية إنفاق موازنة الإرشاد على بناء طرق فرعية تاركةً موظفي الإرشاد لشهور بدون رواتب.

أحد أسباب هذه "الفوضى المؤسسية" التي نجدها في أكثر من بلد يختبر اللامركزية والتفويض، هو أن الحكومة المركزية لم تجهز نفسها او الحكومات المحلية مسبقاً قبل المباشرة باللامركزية. واللامركزية بحق سيف ذو حدين، يؤذي أكثر مما يفيد إذا لم نحسن استخدامه. وإذ يتجه المزيد من البلدان نحو اللامركزية، ستواجه وحدات الإرشاد مشاكل التهميش وغياب الهوية المهنية، إلا اذا تم إعدادها مسبقاً لمواجهة هذا التحول الاداري والتقني والمادي الدقيق.

مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرار

ينادي المجتمع المدني بضرورة الاخذ بالأسباب التي تجعل الديمقراطية والقرار التشاركي والشفافية في الشؤون الحكومية والادارة السليمة ضرورية لاستئصال الفقر والجوع والقضاء على الفساد، والتوصل الى توزيع عادل نسبياً للمنافع بين مختلف فئات المجتمع، ورفاه المجموعات المهمشة والأقل حظوة، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية، وضمان استدامة موارد الرزق والتنمية البشرية عموماً. حتى المساعدات الاقتصادية التي يقدمها المانحون الى البلدان الفقيرة تكون مرهونة بسجل الحكومة في حقوق الانسان واساليب الحكم الجيدة. وقد تطور عدد كبير من الاستراتيجيات في السنوات الأخيرة، بشكل يُفترض أن يؤمن المشاركة في اتخاذ القرار وإشراك كافة المعنيين في التخطيط المشترك والتنفيذ. وتأثرت كل مؤسسات الخدمات العاملة على مستوى القاعدة بهذه التحولات المفاهيمية.

وقد أدى هذا التوجه القوي نحو تمكين المزارعين من خلال المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار الى تنوع التركيز على الارشاد، كالعمل مثلاً من خلال مجموعات المزارعين، وإعداد وايصال رسائل موجهة للجمهور الارشادى، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، واقامة الروابط بين البحوث والارشاد والمزارعين. وتم في السياق نفسه تطوير بعض الأدوات التشاركية كالتقييم الريفي التشاركي (PRA) ومسح المعارف والمواقف والممارسات (KAP).

نجحت أندونيسيا في استحداث مؤسسات جديدة على مستوى المقاطعة أسمتها معاهد تقييم التكنولوجيا الزراعية، تجمع المزارعين والباحثين واخصائيي الارشاد. وفي باكستان أنشأت مجموعات من صغار المزارعين المحفزين جداً في اطار برنامج منظمة الفاو الخاص حول الأمن

استراتيجية وطنية

«يتطلب إصلاح الارشاد رؤية سياسية وعزماً واستراتيجة وطنية قابلة للتنفيذ. أما قرار اللامركزية أو الخصخصة أو التدابير التعاقدية مع القطاع الخاص (بما فيها شركات رأس المال المبادر والمنظمات الأهلية ومنظمات المنتجين الريفيين وشركات الخدمات الاستشارية الإرشادية) فقرار يتخذه كل بلد، ويستوجب تحليلاً منتظماً وإعداداً، ويشتمل على تغيير متدرج، وتنسيق النظام والاشراف عليه. في اطار مثل هذه الرؤية السياسية، لا بد كذلك من اعداد وتنفيذ استراتيجية اتصال متعددة الوسائط».

فاو ٢٠٠٣ ، تصور جديد للإرشاد من أجل الأمن الغذائي: تحدي للتغيير و.م. ريفييرا و م.ك. قمر، روما

الغذائي، وبدأت هذه المجموعات تتخذ قرارات بشأن المدخرات النقدية الجماعية والبذور الجيدة النوعية والأسمدة وادارة المياه والممارسات الثقافية والمعدات الزراعية وتنويع الدخل وتسويق المنتجات. وقد اثبت هذه التجربة الرائدة نجاحها في زيادة الانتاجية، بحيث سارعت الحكومة الى تطبيق هذه المبادرة في آلاف القرى. وفي شمالي باكستان، ادخلت منظمة الفاو خدمة ارشاد نابعة من الطلب تنطلق من القاعدة صعوداً، وتأخذ بنظر الاعتبار اختلافات النوع الاجتماعي، حيث تشرك الرجال والنساء من مجموعات سكان القرى في اعداد خطط الطلب على الخدمات على مستوى القاعدة. في الأرجنتين، كان اشراك كافة الاطراف المعنية في عملية اتخاذ القرارات الكبرى أحد العناصر الرئيسة لنجاح برنامج فدرالي للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم. على غرار ذلك، شكلت وحدة الإرشاد في الأردن "مجموعات اتصال وثيق" من المزارعين، بينما انشأت تنزانيا مجموعات تشاركية من المزارعين والمزارعات. في الفيليبين حيث تم تفويض خدمات الارشاد، ساعد مشروع لمنظمة الفاو المواطنين على تحديد منهجية لتطوير برنامج ارشاد تشاركي على مستوى القاعدة، وفي اعداد آلية شراكة لتقديم الارشاد تشرك المعنيين من موظفي ارشاد ومزارعين ومنظمات اهلية وقطاع خاص ومعاهد بحوث ومؤسسات أكاديمية.

الكوارث الطبيعية والتى من صنع الإنسان:

من المؤسف أن نرى أن المآسي البشرية تتفاقم في عصر الحضارة والتقدم العلمي، بعضها طبيعية وبعضها الآخر من صنع الإنسان. فالعالم يشهد النزاعات والحروب والجفاف والمجاعات والأعاصير والزلازل والأوبئة، وكلها تلقي عبئاً بشريا ومادياً هائلاً وتعطل دورة الحياة الطبيعية. وقد ازداد بشكل ملحوظ عدد البلدان التي لحقت بها كوارث من صنع الإنسان، من معدل ٥ بلدان في الثمانينيات الى ٢٢ في العام ٢٠٠٠، لا سيما بسبب النزاعات المسلحة. في نهاية القرن العشرين، كان حوالي ٣٠ الى ٤٠ بلداً غارقين في النزاعات، وقد انعكس ذلك سلبا على آلاف الملايين من الناس. فالمزارعون في بلدان مثل أفغانستان عاجزون عن الزراعة بسبب الألغام في أراضيهم. الموارد الزراعية الأساسية كالبذور والمياه والتربة غير متوفرة. وغابت خدمات الإرشاد بحيث لا يملك المزارعون أي مصدر للمشورة التقنية. كما ان البنية التحتية مدمرة، مما يجعل نقل المدخلات الزراعية وايصالها مستحيلاً. ومع ان وكالات المساعدات الغذائية والمنظمات الأهلية نشطة في المناطق المنكوبة، فلا تكفي المعونات الغذائية الا بشكل محدود.

وفي السنوات الأخيرة ارتفع عدد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمياه وسواها من ١٠ الى ١٨ حادثا في السنة. وفي عام ١٩٩٨ وحده قتل ٣٢٠٠٠ شخص وشرد ٣٠٠ مليون من منازلهم ومصادر رزقهم. وأدى التسونامي الذي ضرب في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ الى قتل مئات الآلاف في عدد من البلدان، وجرف أو دمر بشدة البنى التحتية الزراعية في المناطق الساحلية. أما الزلزال العنيف الذي ضرب في تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٥ أزاد جامو وكاشمير الواقعة تحت الإدارة الباكستانية فحصد اكثر من ٥٠ الف قتيل، معظمهم من صغار المزارعين في القرى الجبلية، ودمر البنية التحتية ومصادر الرزق. في بعض البلدان مثل بنغلادش والكاريبي التي تضربها الأعاصير كل سنة، يتم تدريب وحدات الإرشاد لتقديم المساعدة ما بعد الكوارث. ولكن الواقع أن وحدات الارشاد الزراعي امامها الكثير لتلعب دورا حقيقيا في اعادة تأهيل العمليات الزراعية بعد الكوارث. بالطبع لا يمكن لوحدات الإرشاد ان تضطلع بمفردها بهذا التحدي الهائل، وعليها بالتالي ان تتعاون مع المؤسسات المعنية وتساعد سكان الريف على زراعة المواد الغذائية اللازمة للبقاء باستعمال الموارد المتوفرة أياً كانت. ويطول انتظار الإستجابة الشاملة من أنظمة الإرشاد الزراعي الوطنية.

ثورة تكنولوجيا المعلومات:

يعيش العالم اليوم في قلب ثورة تكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم الى قرية كونية وغيرت حياتنا بكل تفاصيلها . فتكنولوجيا المعلومات تمثل قوة هائلة يمكن للمنظمات أن تستفيد منها لمصلحة البشرية. وعلى وحدات الإرشاد الا تتردد في استخدام هذه القوة، ويمكنها ان تستعمل هذه الطاقة لتعزيز قدراتها وتثقيف سكان الريف الذين يملكون الوصول الى وسائل الإعلام. وتواجه منظمات الإرشاد في البلدان النامية مشكلتين رئيستين في علاقتها المباشرة وجهاً لوجه مع المزارعين والباحثين هما: أولاً، المسافة الجغرافية، وثانياً، غياب تسهيلات النقل. تسمح تكنولوجيا المعلومات الجديدة بتخطي هذين الحاجزين بدرجة كبيرة، من خلال تطوير آليات إعلام تفاعلية ملائمة وتطبيقها . وثمة بلدان نامية مثل جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية وفيتنام ومالي بدأت تختبر مراكز الاتصال عن بعد التي أثبتت فائدتها في عدة بلدان في اوروبا الغربية. وتتم كذلك اقامة الروابط الافتراضية التي تصل البحوث والإرشاد ببعضها البعض. احد الأمثلة على ذلك أداة فيركون (الشبكة الافتراضية لاتصال الإرشاد والبحوث) التي أدخلتها منظمة الفاو الى مصر وبوتان. وفي إطار مشروع لمنظمة الفاو في الفليبين، تم تأمين الإنترنت والبريد الإلكتروني التفاعلي على المستوى المحلى لدعم موظفي الإرشاد الميدانيين. وتطور "نظام الخبير" للتعويض نسبياً عن الزيارات الميدانية النادرة جداً التي يقوم بها الإخصائيون الى حقول المزارعين. واليوم بات استعمال الهاتف المحمول ممارسة روتينية، وهو يستخدم في مشاريع التنمية الريفية في بنغلادش. اكثر من ٣٠٪ من موظفي الإرشاد في أستونيا يستعملون الإنترنت. ونجد على الإنترنت برامج مثل "الحدائق الافتراضية" و"المزارع الافتراضية". يبقى الأساس كيفية الاستفادة من طاقات تكنولوجيا المعلومات المتطورة لمصلحة موظفي الإرشاد والمزارعين على السواء، من دون التقليل من اهمية العوامل المحلية الفريدة كأنماط التواصل المحلية، ومن دون ان نعتبر ان تكنولوجيا المعلومات بديل عن موظفي الإرشاد الذين يمثلون العنصر البشري الضروري والمطلوب.

الفقر الريفي وغياب الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة / الأيدز

تتعدد النداءات الدولية وآخرها من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، للقضاء على الفقر الريفي والجوع، ودعم المجموعات سريعة التأثر كسكان الريف الذين لا يملكون الأراضي، والنساء والشباب. لقد ارتفع عدد الفقراء في السنوات الأخيرة. وبالرغم من وجود ما يكفي من الغذاء المنتج لإطعام جميع سكان العالم، ما زال هناك اكثر من ٨٠٠ مليون شخص – حوالي ١ من كل ٧ اشخاص – لا يحصلون على طعام كاف. أن الجوع والفقر والضعف وجميعها ظواهر متداخلة مع بعضها البعض. وفي حين كان العالم يحتفل بالألفية الجديدة، كان ١٣ مليون شخصا يشارفون الموت جوعا في القرن الأفريقي، وكان جنون البقر والحمى القلاعية يضرب المزارعين الأوروبيين وصناعة المواشي لديهم، وتلتهما انفلونزا الطيور في بعض البدان الآسيوية والتي وصلت الآن الى اوروبا. وفي العام ٢٠٠٥، بينما كان زعماء مجموعة الثمانية يتعهدون بمليارات الدولارات للتنمية في أفريقيا، كانت مجاعة كبرى تضرب النيجر وتقتل آلاف الأشخاص من بينهم الكثير من الأطفال.

تشير تقديرات بيانات برنامج الأمم المتحدة للأيدز/ منظمة الصحة العالمية حول انتشار مرض الأيدز (كانون الأول / دسمبر ٢٠٠٤) الى ان ٢ر٣٧ مليون شخصا بالغا و ٢ر٢ مليون طفلا كانوا يحملون فيروس نقص المناعة المكتسبة في اواخر عام ٢٠٠٤. وفي تلك السنة وحدها، توفى من الأيدز ١ر٣ مليون شخصاً. ويعيش معظم حاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة (حوالي ٩٥٪ من الإجمالي العالمي) في البلدان النامية. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر إصابة بالايدز في العالم. فهي لا تضم سوى اكثر بقليل من ١٠٪ من سكان العالم، وفيها ٦٠٪ من اجمالي المصابين بالفيروس. ويقدر أن ١ر٣ مليون بالغا وطفلا أصيبوا بالفيروس خلال العام ٢٠٠٤. واصيب حوالي ١ر٢ مليون شخصا في آسيا بالفيروس في ٢٠٠٤، ما رفع عدد المصابين الى حوالي ٨ر٢ مليون شخصا. ان الأرقام مقلقة أيضا في مناطق اخرى في العالم. ومما لا شك فيه ان ذلك ينعكس سلباً على اليد العاملة ويؤدي الى خسارة عمال مدربين وماهرين وأصحاب خبرة في مختلف الاختصاصات. ان اليد العاملة الزراعية التي كانت كثيفة في الماضي تتضاءل اليوم بسرعة. وتبين دراسات كالتي اجرتها الفاو في مالاوي وأوغندا وزامبيا ان هذا المرض قد اثر ايضاً على منظمات الإرشاد الزراعي، ليس فقط فى حالات الوفاة والتغيب الطويل في صفوف الموظفين، بل ايضاً في جعل اساليب الإرشاد القديمة والتقليدية غير مؤاتية. ويعزى ذلك الى كون انماط الحصاد التي تتطلب يداً عاملةً كثيفة قد تغيرت بسبب الوهن الجسدي الذي يصيب المزارعين ونقص اليد العاملة الزراعية وظهور "مزارعين جدد" يتمثلون فى المسنين والأرامل والاطفال الصغار؛ الى جانب عدم ملاءمة الأدوات الزراعية الحالية؛ وكذلك عدم ملاءمة المعايير المطبقة حالياً للموافقة على القروض الريفية. ولهذا ينبغي على منظمات الإرشاد في البلدان المتأثرة بفيروس نقص المناعة/ الأيدز، لا سيما في افريقيا جنوب الصحراء، ان تعتمد استراتيجيات إرشاد جديدة تدعمها الأنظمة الزراعية المعدلة والادوات الزراعية الملائمة.

تجدر الإشارة الى وجود مبادرات جديدة لمكافحة الجوع تشرك كل المؤسسات التي تعنى بالسكان الريفيين، لاسيما منذ مؤتمر القمة العالمي للاغذية الذي عقد في روما ١٩٩٦. في السياق نفسه، أطلقت الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا NEPAD. وسيكون من الصعب على وحدات الإرشاد الزراعي التي هي على اتصال متكرر مع سكان الريف ان تبقى بمنأى عن هذه الجهود الدولية الهادفة

الى مكافحة الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة المكتسبة/الأيدز. على وحدات الإرشاد ان تطور القدرات وتضع استراتيجيات وأدوات تعليمية ارشادية ملائمة للمشاركة بفعالية في الجهود الهادفة الى مكافحة هذه المآسي البشرية. لقد انتجت الفاو مواد مفيدة يستخدمها موظفو الإرشاد الميدانيون في تثقيف المزارعين لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة.

التنمية المتكاملة، المتعددة الميادين، الشاملة والمستدامة :

ان التوجه الدولي نحو الاساليب التنموية المتعددة الميادين والمتكاملة والشاملة اصبح اليوم حقيقة واقعة، ويعزى ذلك الى كون التنمية التزامنة المتعددة القطاعات اكثر معنى من تنمية كل قطاع على حدة. ونلاحظ ان عدداً متزايداً من المنظمات تعيد النظر فى هياكلها لدعم هذا التوجه فاسلوب التنمية الريفية المتكاملة الذى طبق خلال الستينيات في العديد من البلدان يعود بصيغة معدلة لتشتمل على عناصر التخطيط من القاعدة نحو القمة ومشاركة الأطراف المعنية والتركيز على استئصال الفقر الريفي، ومداخل تأخذ اعتبارات النوع الاجتماعي في الحسبان. وقد اعتمد عدد من المانحين متعددي الأطراف اسلوب البرنامج، متخلين عن اسلوب المشروعات القديمة. ونفذت الفاو برنامجاً متكاملاً في كل من ناميبيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي، يشمل ستة مكونات تقنية بما فيها البحوث والإرشاد. ويساهم مفهوم "مصادر الرزق المستدامة" في التنمية الشاملة. وعممت مجموعة "مبادرة نوشاتيل" (Neuchatel Initiative Group) التي تضم مانحين كبار مهتمين بإصلاح أنظمة الإرشاد الزراعي الوطنية الى دراسة دور الإرشاد في إطار أوسع من التنمية الزراعية والريفية. وعملت الفاو مع البنك الدولي فى مجال "أنظمة المعرفة والمعلومات الزراعية من أجل التنمية الريفية"، الذي يهدف الى زيادة التعاون والعمليات المشتركة بين البحوث والإرشاد والتعليم والمزارعين. وأجرت الفاو دراسات حول انظمة المعرفة والمعلومات الزراعية من اجل التنمية الريفية في عشرة بلدان من مختلف مناطق العالم، تم بعد ذلك تحليلها وتلخيصها بهدف استنباط الدروس وتقديم التوصيات لتقريب الفاعلين في هذه الأنظمة من بعضهم البعض(١).

غير أننا نلاحظ ميلاً مستمراً في مختلف الدوائر الزراعية المعنية الى الإبقاء على وحدات ارشاد فردية، ولكن مع ظهور المشاكل المتأتية عن هذا المنهج وملاحظتها وتوثيقها، يتم توحيد وحدات الإرشاد بطريقة متعددة الاختصاصات بغية ضمان الاستخدام الأقصى للموارد وبيروقراطية فعالة. فلا يمكن بالفعل هدر وقت المزارع في الزيارات الفردية التي يقوم بها عدد كبير من موظفي الإرشاد، يمثل كل منهم اختصاصاً زراعياً مختلفاً. من هنا نلاحظ ان إنشاء أو تدعيم فرق الأخصائيين المتعددي الإختصاصات خلال تطبيق اللامركزية على وحدات الإرشاد في عدد من البلدان قد لاقى شعبية كبيرة. قدمت الفاو المساعدة التقنية الى اوغندا لدمج التثقيف المتعلق بالحراجة الزراعية وفيروس نقص المناعة / الأيدز في برامج الإرشاد الزراعي جاعلة اسلوب الإرشاد اسلوب متعدد الاختصاصات.

(١) و.م. ريفييرا، م.ك. قمر، ه.ك. موانديمر، تعزيز التنسيق بين الفاعلين في أنظمة المعرفة والمعلومات الزراعية من أجل التنمية الريفية: مراجعة تحليلية ومقارنة لدراسات نظم المعرفة والمعلومات الزراعية في عدة دول، روما، فاو ٢٠٠٥،

الإستراتيجيات الممكنة المرتبطة بالإرشاد لمواجهة تحدي فيروس نقص المناعة/ الأيدز

- صياغة سياسة وطنية حول الأيدز والإرشاد
- تدريب موظفي الإرشاد
  - مراجعة برامج التدريب قبل الخدمة وخلالها
  - التدريب المكثف لموظفي الإرشاد
  - مراجعة استراتيجيات الإرشاد والرسائل
  - إعداد مواد إرشادية متعددة الوسائط حول فيروس نقص المناعة/الأيدز
- تدخلات ميدانية محتملة
  - شراكات مؤسسية
  - حملات إرشاد ضد الأيدز
  - تدريب القادة الريفيين على التعاون
  - دراسات حول الإرشاد بشأن فيروس نقص المناعة/الأيدز
  - شبكات إرشاد ضمن البلد حول فيروس نقص المناعة/الأيدز

فاو ٢٠٠٣، مواجهة تحدي فيروس نقص المناعة/الأيدز: خدمات الإرشاد الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء، م.ك. قمر، روما

في إيران أوصت الفاو، خلال مساعدتها الحكومة على اعادة هيكلة النظام الوطني للإرشاد، بتشكيل فرق اخصائيين متعددي الاختصاصات على مستوى المقاطعة، على ان تحدد تشكيلة كل فريق على ضوء الحاجات والأولويات التقنية في كل مقاطعة. وعلى هذا ستحظى المقاطعات الساحلية بأخصائيين في تربية الأسماك، بينما تحظى المقاطعات التي تسيطر فيها انشطة تربية المواشي بأخصائيين في المواشي. في اندونيسيا، وضع كلا من الإرشاد الزراعي والغابوي ضمن وحدة ارشاد واحدة يساندها مشروع يموله البنك الدولي. ونجد الأمر نفسه في جمهورية لاو الشعبية الديموقراطية. في الفيليبين تغطي وحدة الإرشاد الزراعة وتربية الأسماك في ظل قانون تحديث الزراعة والثروة السمكية. وتخضع وحدات الإرشاد في فيتنام الى الإصلاح في ظل مشروع يموله البنك الآسيوي للتنمية، ويشمل احد الإجراءات الإصلاحية توحيد وحدات الإرشاد الحالية.

ويتطلب تعزيز التنمية المستدامة دمج بعض العناصر المهمة للغاية وإن لم تكن زراعية في رسائل الإرشاد. فالفاو تساعد مصر على دمج رسائل مرتبطة بالسكان والبيئة في البرامج القائمة للإرشاد الزراعي. على غرار ذلك، استفادت باكستان من المساعدة في اعداد وحدات الإرشاد لتأدية دور أساسي ميسر وتشاركي في تعليم سكان الأرياف كيفية ادارة الموارد الطبيعية ادارة سليمة. وقد روج برنامج الفاو للادارة المتكاملة للآفات طوال سنوات المكافحة البيولوجية للحشرات الصغيرة، وساهم بالتالي في الحد من الاستعمال المفرط لمبيدات الحشرات الكيميائية.

ثالثاً: إطار عمل لتحديد الحاجة الى اصلاح الإرشاد:

يعتبر تحديث انظمة الإرشاد الزراعي الوطنية واصلاحها مهمة رئيسية تتطلب تحليلا متعمقا للوضع القائم وفهما للسياسة الوطنية حول التنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي، وتصور القيادة للتنمية المستهدفة للبلد فى السنوات العشرين القادمة. ويتطلب ذلك اتخاذ قرارات جريئة في السياسات لأ قد يترتب على بعضها تبعات سياسية، وتكون مكلفة من جهة الوقت والمال والطاقة، وتستوجب مراقبة فعالة للتقدم المحرز. لذلك فان من الأهمية بمكان ان ينظر واضعو السياسات أولاً الى نظام الإرشاد الزراعي الوطني القائم ليقرروا ما اذا كان يحتاج الى الإصلاح ام لا. وتكفي عادةً مراجعة سريعة لمختلف نواحي الإرشاد للتعرف على ذلك.

يتضمن إطار العمل البسيط التالي مجموعة من العبارات المتعلقة بنواحي أساسية في نظام الإرشاد، تؤشر على أنها صحيحة أو خاطئة. وإذا ما اشرت معظم هذه العبارات على انها خاطئة، عندها يكون نظام الإرشاد بحاجة الى الإصلاح وربما الى إعادة الهيكلة. كما تساعد نتائج التقييم أيضاً على اتخاذ القرار بشأن النواحي التي ينبغي التركيز عليها عند إصلاح النظام. وتجدر الإشارة الى ان هذا الإطار يوفر توجيهاً مفيداً، ومع ذلك فانه لا يعتبر بديلاً عن الدراسة والتحليل المتعمق للوضع، بما في ذلك المراقبة الميدانية والمناقشات مع الأطراف المعنية.

إطار العمل

السياسات والهيكل التنظيمي:

- تملك وزارة الزراعة وحدة إرشاد زراعي رئيسية فقط، ولا يملك أيا من الأقسام التقنية في الوزارة موظفي ارشاد يعملون ميدانياً (صح – خطأ).
- توجد لجنة أو وحدة متعددة الاختصاصات على المستوى الوطني، مسؤولة عن التنسيق الإجمالي والمشورة في السياسات ومتابعة وتقييم أنشطة الإرشاد (صح/خطأ).
- يملك البلد سياسة وطنية حول الإرشاد (صح/خطأ)
- خدمات الإرشاد لامركزية كلياً، وتتخذ كل القرارات الرئيسية، بما فيها المتعلقة بالنواحي المالية، على مستوى المقاطعة أو دونه (صح/خطأ)
- تشجع سياسة الحكومة المؤسسات غير العامة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين على المشاركة في تقديم خدمات الإرشاد، إضافة الى تلك التي تقدمها دائرة الإرشاد الحكومية (صح/خطأ).

- يوجد أساس موضوعى لمكافأة الموظفين ومساءلتهم، ويستند على أداء كل موظف ارشاد على حدة (صح/خطأ)
- موظفو الإرشاد المحترفون يحظون بما يحظى به الموظفون المحترفون في الاختصاصات الأخرى ولا سيما الباحثون، من حيث الرواتب والمنافع والتطور الوظيفي وفرص الدراسة والتدريب داخل البلد وخارجه، وموازنة تشغيلية ملائمة وتسهيلات مادية كالإسكان الملائم والنقل الخ.... (صح/خطأ).
- تتوفر لموظفي الإرشاد على كل المستويات فرصاً كثيرة للحصول على التدريب أثناء الخدمة لتحديث معارفهم ومهاراتهم التقنية (صح/ خطأ).
- لا يعاني موظفو الإرشاد من قيود روتنية ومن غياب الحوافز الكافية (صح/ خطأ).
- البرامج الإكاديمية في الإرشاد الزراعي التي يتلقاها موظفو الإرشاد المقبلين ما قبل الخدمة في المعاهد الأكاديمية ليست نظرية بحتة بل لها قيمة عملية كبيرة، ولذا يشعر موظفو الإرشاد الجدد بثقة كبيرة حين يتكلمون مع المزارعين ذوي الخبرة (صح/خطأ).
- تجري على أساس منتظم متابعة برامج الإرشاد وتقييمها وتقييم أثرها (صح/خطأ).

التمويل:

- مصدر التمويل الرئيسي لخدمات الإرشاد الزراعي لا يقتصر على الحكومة وأحياناً المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، بل يشمل أيضاً مصادر تمويل أخرى لأنشطة الإرشاد (صح/خطأ).

التوظيف:

- الموظفون واخصائيو المواد ليسوا متمركزين على المستوى المركزي أو مستوى المحافظات (٦٠٪ أو أكثر) (صح/خطأ).
- حوالي ٧٥٪ أو أكثر من إجمالي الموظفين، بمن فيهم موظفي الإرشاد الميدانيين، متمركزون على مستوى المقاطعة أو المقاطعة الفرعية أو مستويات أدنى (صح/خطأ).
- على الأقل ٢٪ من اخصائيي المواد فى موضوع محدد، وموظفي الإرشاد الميدانيين مجتمعين هم من الإناث. (صح/خطأ).

العمل الميداني:

- موظفو الإرشاد مسؤولون بشكل عام أمام المزارعين الذين يفترض فيهم خدمتهم، وليس فقط أمام رؤسائهم داخل الهيكل البيروقراطى (صح/خطأ).
- لا تقتصر المصادر الرئيسية للتكنولوجيات الزراعية المحسنة والتوصيات على المعاهد الزراعية الوطنية ومراكز البحوث. بل توجد مصادر أخرى متعددة للتكنولوجيا يلجأ اليها موظفو الإرشاد. (صح/خطأ).

موظفات الإرشاد يستفدن من مجموعات تنمية المجتمع النسوية

صممت ادارة الإرشاد والتعليم والاتصال التابعة للفاو دراسة حالة لتقييم تصور موظفات الإرشاد لفعالية نموذج المجموعات النسائية لتنمية المجتمع في إيصال رسائل الإرشاد، مقارنةً بالنموذج التقليدي الذي يقضي بالاتصال الفردي بالمزارعين وبالنساء المزارعات. تم تشكيل المجموعات النسائية لتنمية المجتمع في اطار مشروع التنمية المجتمعية الذي مولته الإيفاد وعرف بمشروع تنمية مجتمع وادي نيلوم جيلوم في منطقة كشمير الواقعة تحت إدارة باكستان. وقد اعتمدت آلية الإرشاد هذه لأنها تقلص التأثيرات السلبية للمعوقات مثل محدودية الحركة والسلامة الشخصية وأمن موظفات الإرشاد، كما لأنها تمكن من تغطية عدد اكبر من الجمهور الارشادي وتحسن الوصول الى المعلومات التقنية وتنسيق خدمات الإرشاد.

وأكدت الاستنتاجات المستندة الى آراء ووجهات نظر المدراء ومساعدي الإرشاد وأعضاء مجموعة تنمية المجتمع فعالية وملائمة نموذج مجموعة تنمية المجتمع من أجل التنمية المستدامة، بالرغم من وجود بعض العوامل المحددة.

فاو ٢٠٠٣، الإرشاد من خلال مجموعات تنمية المجتمع النسوية: دراسة حالة عن مساعدات الإرشاد في أزادجامو وكشمير ك.قمر وك.لياز. روما.

- لا تقتصر الأساليب الرئيسية التي تستخدمها وحدات الإرشاد على الايضاحات الحقلية التقليدية القائمة على بيان الوسيلة والنتيجة، وزيارة المزارع والمنازل والإتصال الفردي بالمزارع والإتصال بمجموعات المزارعين، واستخدام وسائل الإعلام والمواد المنشورة، بل تشمل أيضاً اساليب الإرشاد المبتكرة (صح/خطأ).
- وحدات الإرشاد لا تتبع منهجية ارشاد "مستوردة" واحدة لمجرد أنها رائجة أو لأن أحدى الجهات المانحة تروج لها من خلال مشاريع (كنظام التدريب والزيارة ومدارس المزارعين الحقلية)، أو لمجرد أنها تطبق في بلدان اخرى؛ بل تتبع وحدات الإرشاد منهجيات إرشاد عديدة ومتميزة تناسب مختلف المناطق المناخية الصغرى في البلد، وقد تم تطويرها محلياً بالاستناد الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والزراعية في كل منطقة مناخية (صح/خطأ).
- وحدات الإرشاد تطور وتطبق أدوات حديثة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والإنترنت وسواها. (صح/خطأ).
- لا يتم عادةً إعداد خطط برنامج الإرشاد الدورية من قبل موظفي الإرشاد على المستوى المركزي أو مستوى المحافظة، بالرغم من أن هؤلاء هم الأكثر إدراكاً لحاجات المزارعين وللميزانية المتوفرة التي يعد على أساسها برنامج الإرشاد (صح/خطأ).
- توجد مجموعات من المزارعين على مستوى القرية يشركهم موظفو الإرشاد بشكل نشط في إعداد خطط الإرشاد الزراعي، قبل رفعها الى السلطات العليا لضمان التمويل وتوفير هذه الخدمات في نهاية المطاف. (صح/خطأ).
- موظفو الإرشاد لا يركزون معظم إهتمامهم على المزارعين الرجال، ولا يعطون الأولوية لزيارة كبار المزارعين، بل يزورون المزارعات النساء – في حال وجودهن – كما هو الحال مع المزارعين الرجال (صح/خطأ).

- مناهج تقديم خدمات الإرشاد لا تقوم على العرض ولا على التكنولوجيا المتوفرة، بل تقوم على الطلب وتركز على العنصر البشري (صح/خطأ)
- مهمة الإرشاد الرئيسية لا تقتصر على نقل التكنولوجيات الزراعية المحسنة الى المزارعين وبعض المهام غير الإرشادية، بل تشمل كذلك رسائل تثقيفية غير زراعية حول البيئة والسكان والأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة/الأيدز، الخ (صح/خطأ).
- الموارد التشغيلية المخصصة لأنشطة الإرشاد الميدانية تكفي دائماً، وموظفو الإرشاد لا يشتكون أبداً من نقص التمويل (صح/خطأ).
- تسهيلات النقل المؤمنة لموظفي الإرشاد الميدانيين ملائمة وتمكنهم من الانتقال من قرية الى اخرى للاتصال بالمزارعين (صح/خطأ).
- عدد المزارعين فى المنطقة الجغرافية التي يغطيها كل موظف إرشاد ميداني لا يفوق قدرة الموظف الواحد، ولا يشتكي المزارعون من أن موظف الإرشاد لا يزورهم بانتظام (صح/خطأ).
- العلاقات التشغيلية بين الإرشاد والبحوث الزراعية وسائر المؤسسات ذات الصلة كتلك التي تتعامل مع مدخلات الحقل والقروض والتسويق، الخ.... علاقات قوية (صح/خطأ).
- لموظف الإرشاد كلمته المسموعة لضمان توفير المدخلات الزراعية فى الوقت المناسب والتي يحتاجها المزارعون لتبني النصائح الارشادية المستندة الى توصيات الباحثين (صح/خطأ).
- تختبر التكنولوجيات الزراعية المحسنة دائما من قبل موظفي الارشاد للتأكد من عدم إيذائها البيئة، قبل أن يوصى المزارعون بتنفيذها (صح/خطأ).
- تستفيد وحدات الإرشاد قدر الإمكان من تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتدعم أنشطة الإرشاد. (صح/خطأ).

رابعاً: توجيهـــات لتحـديث أنظمـة الإرشـاد الوطنيـة

السيـــاق العـام:

تعرضت أنظمة الإرشاد الوطنية العامة في السنوات الأخيرة الى انتقادات متزايدة بسبب عدم فعاليتها بالنظر الى الإستثمارات التي خصصت لادامة التنظيم والموظفين. وقد وصفت هذه النظم بالعبء على المالية العامة، وتمت الدعوة بالتالي إمّا الى إلغائها الكامل وإما إصلاحها إصلاحاً جذرياً. بعض وحدات الإرشاد كانت من الضخامة بحيث منعها ثقلها من التحرك بفعالية. بعض هذه الانتقادات كان على حق، وبعضها الآخر كان في غير محله، حين ندرس بموضوعية القيود المالية واللوجستية وتلك المتعلقة بالتطور المهني التي يجبر موظفو الإرشاد على العمل في ظلها، مقارنةً بالاختصاصات الأخرى كالبحوث الزراعية التي تستفيد من ظروف عمل افضل بكثير (بما في ذلك الميزانية التشغيلية). ولكن يبقى كما اشرنا في فصل سابق أنه لا بد من تحديث أنظمة الإرشاد الوطنية القائمة وإصلاحها كنتيجة للقوى الدولية العديدة التي غيرت من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم، والتي تطرح تحديات جديدة وتولد حاجات تعلم جديدة لدى المزارعين في البلدان النامية.

إذا تبين بعد تقييم وضع أنظمة الإرشاد الوطنية على أساس إطار العمل المقترح في الفصل السابق، أن أنظمة الإرشاد الحالية قد أصبحت بالفعل متقادمة نسبياً، عندها ستساعد هذه التوجيهات المعروضة في هذا الفصل في عملية التحديث. باختصار، يهدف التحديث الى جعل انظمة الإرشاد الوطنية موجهة نحو الطلب، مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، تشاركية، تبدأ من القاعدة، وتحويلها الى منظمات مرنة يمكن ان تستجيب بفعالية الى حاجات المزارعين من الإرشاد والتدريب الناشئة عن العولمة وتحرير الأسواق واللامركزية وإحلال الديمقراطية، مع الاستفادة قدر الإمكان من أدوات تكنولوجيا المعلومات.

تـوجيـه:

تقييم منظمة الإرشاد الحالية على ضوء حاجات المزارعين وتحديد ما اذا كانت بحاجة الى التدعيم أو إعادة الهيكلة.

كل المنظمات تنشأ وتزود بالموارد البشرية لخدمة هدف خاص في إطار سياسة معينة ومهمة محددة. وتمول المؤسسات العامة بالأموال العامة، وبالتالي يفترض بها ان تخدم العامة. وفي حالة الارشاد الزراعي، يفترض فى المنظمة ان تستجيب الى حاجات الإرشاد والتعليم والتدريب لدى المزارعين والمزارعات. إذا تبين أن المنظمة لا تؤدي بكفاءة وفعالية ما أنشئت لتأديته، يتعين عندها إعادة النظر فيها. وأسرع طريقة للقيام بذلك هي تقييمها على ضوء حاجات الإرشاد والتدريب في المجتمعات الزراعية.

أنشطة رئيسة:

- تقييم حاجات الإرشاد والتدريب لدى المزارعين
  - إعداد أداة مسح كالاستبيان المفصل والمتسلسل.
  - إعداد جامعي البيانات من خلال تدريب موجز
  - إختيار عينات مناطق للمسح
  - إختيار عينة من فئات المزارعين والمزارعات تشمل مزارعي الكفاف والمزارعين التجاريين وأصحاب المصالح الخاصة والذين لا يملكون أراضي، الخ...
  - إجراء مسح لجميع البيانات حول إجابات المزارعين على الأسئلة، من خلال مقابلات فردية و جماعية.
  - تحليل البيانات وتحديد حاجات الإرشاد والتدريب لدى مختلف فئات المزارعين، وترتيبها وفقاً للأولويات على ضوء سياسات الحكومة وأهداف التنمية الريفية والزراعية.
- على ضوء أولويات الإرشاد والتدريب لدى المزارعين، يتم تحديد مجالات محددة في الأوضاع الحالية تحتاج الى إعادة النظر فيها وتدعيمها أو إعادة هيكلتها للاستجابة بشكل مرضٍ الى حاجات المزارعين:
  - الهيكل التنظيمى القائم.
  - الروابط التشغيلية مع المؤسسات المعنية.
  - المهمة الحالية والصلاحيات التقنية (اما ضيقة جداً أو فضفاضة).
  - الموارد البشرية (العدد الإجمالي، عدد الموظفات مقابل الموظفين، الاختصاصات، المؤهلات، الخبرة وموقع الموظفين المحترفين المتخصصين وغير المتخصصين).
  - المنشآت المادية (كالمكاتب والمعدات والقرطاسية والمعينات السمعية البصرية وتسهيلات الاتصال والنقل الخ).
  - الميزانية التشغيلية (واقعية ام لا).

– وجود أو غياب مؤسسات غير عامة كفوءة او كفوءة نسبياً بما في ذلك المنظمات الأهلية وجمعيات المزارعين ومنظمات المجتمع الريفي وشركات خاصة مزودة بموظفين مؤهلين ومهتمين بتوصيل خدمات الإرشاد بموجب عقد مع الحكومة.

- على ضوء الثغرات المحددة من خلال تقييم العناصر المذكورة أعلاه، بالاضافة الى نتائج مسح حاجات الإرشاد لدى المزارعين، اتخذ قراراً حول ما اذا كان أي من القرارات التالية اكثر جدوى من حيث التكلفة والنتائج:
  – الإبقاء على منظمة الإرشاد العامة كما هي.
  – تعديلها على ضوء نتائج المسح الميداني.
  – إنشاء مزيج من المنظمة الحالية والمؤسسات غير العامة.
- بالاستناد الى القرار المتخذ بشأن المسألة السابقة، يجب إعداد خطة عمل، وضمان التمويل ووضع برنامج زمني للتعديل التنظيمي الإجمالي أو لتدعيم أو إعادة هيكلة المكونات التنظيمية المحددة، بما في ذلك مراجعة التوصيف الوظيفي بمشاركة الموظفين الرئيسين. إذا ظهر وجود تباين واضح بين الأخصائيين التقنيين الموجودين في المنظمة والاختصاصات التقنية الضرورية بالاستناد الى حاجات المزارعين المحددة، على افتراض ان التمويل الملائم متوفر، عندها قد يكون التوجة الى الاسناد الخارجي خياراً مطروحا، أي إسناد عمل الإرشاد المطلوب الى القطاع غير العام، بدل توظيف موظفين تقنيين جدد. تسمح هذه الاستراتيجية بادخار الوقت والمال والجهد.
- تنفيذ الخطة

تـوجيـه:

تطبيق اللامركزية في الإرشاد، ولكن ليس قبل بناء قدرات الموظفين وتهيئة المسؤولين المنتخبين المعنيين

في حين تعتبر اللامركزية خطوة في الاتجاه الصحيح، تبين حتى الآن أنها كانت كارثة على الإرشاد الزراعي في عدد من البلدان. ويرجع ذلك الى ميل كل منطقة أو بلدية مستقلة الى اعتماد توجيه خاص بها، ضاربة عرض الحائط بالسياسة الوطنية والأولويات الوطنية. وقد تضرر الإرشاد بشكل خاص من تأثير السياسيين المحليين وتدخلهم غير المبرر، كما تضرر من أفكار صناع القرار والمشرعين المحليين الذين لا يقدرون أهمية الإرشاد في التنمية الريفية والزراعية. وقد أدى ذلك الى تحويل ميزانية الإرشاد الى أنشطة أخرى، وتكليف موظفي الإرشاد بمهام غير إرشادية، واستخدام معدات وسيارات الإرشاد القليلة والمتهالكة لأهداف شخصية، وتوظيف أشخاص غير حائزين على شهادات لشغل وظائف الإرشاد الزراعي.

لما كان صناع القرار المحليون يعتمدون بدرجة كبيرة على الحكومة المركزية فى توفير حاجاتهم المالية، فهم يسعون ويركزون على الانشطة التى توفر لهم عوائد مادية في أقصر وقت ممكن للحد من تبعيتهم المالية. وبما ان الإرشاد الزراعي ذو طبيعة تعليمية، فهو بالتالي عملية بطيئة تهدف الى تغيير السلوك البشري ولا تعطي منافع سريعة وملموسة. لذلك يفضل صناع القرار المحليون، الذين ينتخبون لسنتين أو ثلاث، اختيار أنشطة كتربية المواشي أو المحاصيل الزراعية التي تولد عائدات كبيرة وملموسة وسريعة نسبياً، أو كبناء الطرقات ومراكز التسوق التي تلقى تأييد الناخبين وتضمن أصواتهم في الانتخابات التالية. يتعين تغيير هذا التوجه لدى صناع القرار المحليين والذين لا يتمتع معظمهم بمستوى تعليمي عال. ويمكن ذلك من خلال تعريفهم بالسياسات والأولويات الوطنية، وتزويدهم بالتثقيف والتوعية والتوجيه بأهمية الإرشاد ومنافعه على المدى الطويل. فإذا لم يتم كسب تأييد هذه المجموعة المهمة، سيبقى الإرشاد الزراعي مهمشاً، أو قد يختفي بكل بساطة، في ظل الإدارة اللامركزية.

توجد بلدان مثل النيبال وباكستان باشرت مؤخراً تطبيق اللامركزية / التفويض، ويمكنها أن تجعل العملية سلسة عبر اعتماد إجراءات لبناء قدرات الوحدات اللامركزية، كما يمكنها أن تستفيد من الدروس المستقاة من خبرات بلدان مثل تشيلي وكولومبيا وأوغندا، والفيليبين واندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا، التي طبقت فيها اللامركزية منذ سنوات طويلة. من شأن ذلك ان يجنب هذه البلدان الوقوع في مآزق اللامركزية التي وقعت فيها البلدان التي سبقتها الى اعتمادها.

أنشطة رئيسة:

- إعداد موظفي الإرشاد قبل إحلال اللامركزية من خلال الإجراءات التالية:
  - تعديل التوصيف الوظيفي للعاملين
  - شرح التدابير والإجراءات التنظيمية والإدارية الجديدة للموظفين، بما فيها موضوعات مثل العلاقة

مع مسؤولي الحكومة المحلية ووزارة الزراعة، والعلاقة مع الوحدات اللامركزية الأخرى، وتخصيص الميزانية، وأي تأثيرات رئيسية على ظروف استخدام الموظفين خلال الانتقال نحو اللامركزية، والانتقال الى المكاتب الجديدة على مستوى المنطقة أو المستويات الأدنى، والعلاقات المؤسسية على المستوى اللامركزي، الخ...

– توفير التدريب في الموضوعات التقنية التالية: فلسفة اللامركزية ومناهج الإرشاد التشاركية والإرشاد النابع من الطلب والقاعدة المحلية وتخطيط البرنامج من القاعدة نحو القمة وتنظيم مجموعات المزارعين والمزارعات ودمج خطط الإرشاد القروي في خطط التنمية المناطقية والتقييم التشاركي الاجتماعي الاقتصادي لتأثير أنشطة الإرشاد.

- ادماج فصل حول الارشاد في برنامج تدريب المسؤولين المنتخبين في الحكومة المحلية، او تنظيم دورات خاصة حول الارشاد. ولابد ان يركز التوجيه لهم على توعيتهم بأهمية الارشاد في احداث تغيير سلوكي ايجابي لدى المزارعين، بما يساعد على تحقيق التنمية الريفية والزراعية المستدامة، على الرغم من ان ذلك يستغرق وقتا اطول مما تستغرقه الاستثمارات القصيرة الامد في المحاصيل التي تدر عوائد سريعة. ويمكن ان تشمل المواضيع الاخرى اهمية وضع موظفين مؤهلين في المناصب الارشادية، وان يؤكد التوصيف الوظيفي الخاص بموظفي الارشاد انهم غير مسؤولين عن مهام غير ارشادية، وتسهيل عمليات الانتقال لموظفي الارشاد لضمان التواصل مع المزارعين واداء مهامهم بشكل مرض، واهمية تركيز جهود موظفي الارشاد على صغار المزارعين بدل اعطاء الافضلية لكبار المزارعين، والاخذ في الاعتبار المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على الخدمات الارشادية، واحترام القرارات التى يتخذها الاخصائيون التقنيون، وتجنب تحويل ميزانية الارشاد الى انشطة غير ارشادية، وعدم تسييس الموضوعات التقنية، وأهمية التوسع فى فرص التطور الوظيفى بالنسبة الى موظفى الارشاد .
- التفكير في تطبيق اللامركزية على البحوث الزراعية في الوقت نفسه مع تطبيق لامركزية الإرشاد الزراعي، إذ تبين ان مشاكل الروابط المؤسسية أكثر حدةً في البلدان التي يصبح فيها الإرشاد لامركزياً بينما تبقى البحوث مركزية.
- إذا لم تكن اللامركزية رسمية، وكان معظم الأخصائيين التقنيين وموظفي الإرشاد متواجدون على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، عندها ينصح بممارسة اللاحصرية ونقل معظم الموظفين الى المستوى المناطقي أو الى مستويات أدنى، بحيث يتمكن الموظفون الذين اصبحو قريبين من المزارعين، من التخطيط لأنشطة الإرشاد وتنفيذها بالتعاون مع المزارعين. ويتم اعادة توزيع الأخصائيين التقنيين فى ضوء الحاجات التقنية لكل منطقة. على سبيل المثال، إذا كانت المنطقة المعنية محاذية للبحر أو لنهر، لا بد عندها من توفير خبير في الثروة السمكية، وإذا كانت تربية المواشي هي السائدة في المنطقة، عندها تحتاج هذه الأخيرة الى خبير في المواشي.

تـوجيـه:
توسيع صلاحية الإرشاد التقنية تحقيقاً لتنمية أوسع للموارد البشرية الريفية

يعتبر الإرشاد تعليماً غير رسمياً يستهدف الراشدين الريفيين خارج النظام المدرسي الرسمي، بهدف اكتساب المعارف والمهارات المفيدة. ويركز الإرشاد الزراعي على التعليم غير الرسمي للراشدين الريفيين والمزارعين بغية تحسين معارفهم ومهاراتهم الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحسين حياتهم. غير ان التنمية الريفية والزراعية المستدامة تذهب الى أبعد من التقنيات الزراعية المحسنة لتعزيز الإنتاج، لأنها تعني، الى جانب المحاصيل والمواشي والأسماك، حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على نسب نمو سكاني ملائمة، وأخيراً وليس آخرا تنمية الموارد البشرية الريفية.

باستثناء وزارة الزراعة، ما من وزارة أخرى في معظم البلدان النامية تملك هذا الكم الهائل من الموظفين الميدانيين، أي موظفي الإرشاد. غير أن الصلاحيات التقنية التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون الميدانيون محدودة جداً وتقتصر على نقل التكنولوجيا الزراعية المحسنة الى المزارعين. وبما ان معاهد البحوث لا تنتج التكنولوجيات المحسنة بوتيرة تمكن موظفي الارشاد من تقديم شيء جديد الى المزارعين على أساس يومي أو أسبوعي، فلا تكفي هذه الصلاحيات الضيقة لتشغيل هؤلاء الموظفين الميدانيين طوال الوقت. وصحيح أيضا ان ما من موظف حكومي يحتك بالمزارعين وسكان القرى بقدر موظفي الإرشاد. لذا فإن وجود هذه اليد العاملة الميدانية يمثل فرصة ممتازة للتعليم غير الرسمي الموجه الى سكان الريف، إذ يكسبهم المعارف والمهارات التي تعزز مفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة وممارستها. غير ان ذلك سيتطلب توسيع الصلاحية التقنية لموظفي الإرشاد، وتدريب الموظفين على مفاهيم التنمية الريفية والزراعية المستدامة ومكوناتها التقنية، كما قد يستدعي بعض التغييرات في طريقة عمل مختلف الأقسام التقنية من أجل تنمية المناطق الريفية.

أنشطة رئيسة:

- إعداد فوري لموظفي الإرشاد الموجودين لتقديم التعليم غير الرسمي للمزارعين حول مفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة وممارستها، من خلال توفير التدريب خلال العمل. وهذا يتطلب الأنشطة الآتية:

– إعداد وحدات ومواد للتدريب القصير الأمد حول المواضيع التالية: مفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة، العلاقات المتداخلة بين البيئة والسكان والإنتاج الزراعي، الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، تأثير الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة/الأيدز على المزارعين والممارسات الزراعية وكيفية مواجهتها، كيفية الزراعة في ظل شروط تحرير الأسواق، حل المشاكل واتخاذ القرارات، إدارة المزرعة كمشروع تجاري، ديناميكية مجموعات المزارعين من أجل الضغط، القيادة الريفية من أجل التنمية، اتخاذ القرار التشاركي، مراعاة اعتبارات النوع

الاجتماعي في تخطيط وتقديم الخدمات الإرشادية، تنمية الشباب الريفي من أجل مستقبل صحي، مبادرة المساعدة الذاتية واستخدام الصندوق الدوار في أنشطة التنمية، معلومات أساسية حول تكنولوجيا المعلومات، الأمن الغذائي وكيفية تأمينه على مدار السنة، الأنشطة المولدة للدخل خارج المزرعة خلال فترات الانقطاع بين مواسم الحصاد، التأثير الاجتماعي الاقتصادي لأنشطة الإرشاد من القاعدة، التخطيط لبرامج الإرشاد من القاعدة الى القمة، إعادة تأهيل الزراعة بعد الكوارث، الفقر الريفي والأمن الغذائي.

– إعداد خطة تدريبية لتوفير التدريب خلال الخدمة لموظفي الإرشاد، بالاستناد الى فصول ومواد التدريب المعدة، حول أكبر عدد ممكن من الموضوعات وتنفيذ هذه الخطة.

- توسيع برنامج التعليم في المعاهد الزراعية وكليات الزراعة الجامعية في مجال الإرشاد الزراعي، من خلال مراجعة المناهج التعليمية وكتب ومواد وأساليب التعليم.
- تدريب قصير الأمد للمزارعين والمزارعات من خلال خدمات الإرشاد في موضوعات حل المشاكل، اتخاذ القرار، الإدارة، المحاسبة، ديناميكية المجموعة، القيادة، المشاركة، مفاهيم النوع الاجتماعي، تنمية الشباب الريفي، الإدارة السليمة، المواطنة، المبادرة والمساعدة الذاتية، التغذية، التخطيط للبرامج، المتابعة والتقييم، تكنولوجيا المعلومات، أهمية تعليم الصغار ولا سيما الفتيات، التشبيك مع منظمات القرى الأخرى وجمعيات المزارعين، الخ...
- إقامة روابط تشغيلية بين وزارة الزراعة والوزارات والدوائر المعنية الأخرى المسؤولة عن المكونات التقنية التي لم يسبق لموظفي الإرشاد أن عملوا معها، كالسكان والبيئة والصحة، بهدف تنسيق العمل الميداني بما فيه مصلحة المزارعين.
- التفكير في تغيير تسمية الإرشاد الزراعي ليصبح الإرشاد الزراعي والريفي أو الإرشاد من اجل التنمية الريفية والزراعية.

توجيه:
صياغة سياسة وطنية حول الإرشاد بهدف تأمين الالتزام السياسي والمالي

عمدت قلة قليلة من البلدان حتى الآن، مثل بنجلاديش والنيبال والفيليبين، الى صياغة سياسة إرشاد وطنية. ويعتبر وجود هذه السياسة أمرا بالغ الأهمية لأنها تؤمن الالتزام السياسي الذي يضمن بدوره توفير المخصصات المالية للإرشاد. وقد عانت مهنة الإرشاد لعقود من تدني الأجور والميزانيات التشغيلية، وغياب فرص التطور الوظيفي المحفزة للعاملين فيه، مما انعكس سلباً على أداء المرشدين المحترفين ذوي الخبرة والالتزام. ونلاحظ ان وضع الإرشاد أصبح على درجة من السوء لاسيما حين طبقت اللامركزية والتفويض. وبالتالى اصبح لابد من وجود سياسة ملائمة لحماية الإرشاد من التأثيرات السلبية الفورية المتأتية عن اللامركزية، إذا أردنا له أن يعمل طبيعياً. لقد آن الأوان لتدعيم مكانة الإرشاد ودوره في التنمية الوطنية، عبر اعتماد سياسة إرشاد داخل إطار أوسع من السياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية.

يجب ان تكون صياغة سياسة الإرشاد نتيجة جهد مشترك يجمع كافة المعنيين، ويأخذ بعين الاعتبار الى جانب المسائل التقنية، اعتبارات التطور الوظيفي لتحفيز موظفي الإرشاد ورفع معنوياتهم. ويجب ان يشمل ذلك العلاقات التشغيلية والشراكات بين الإرشاد وسائر المؤسسات الخدمية ذات الصلة، كتلك المعنية بالبحوث والتسويق والبيئة والسلع والمدخلات الزراعية والقروض الريفية والتعليم والتدريب الزراعي وجمعيات المزارعين وتكنولوجيا المعلومات.

أنشطة رئيسة:

- تنظيم اجتماع لأهم الأطراف المعنية بالارشاد، وتوزيع نسخ من السياسة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية على المشاركين، على ان يشارك فى هذا الاجتماع الرجال والنساء على حد سواء، وأن يأتي المشاركين من المركز ومن المحافظات، ومن المؤسسات العامة وغير العامة، وأن يشمل ممثلين عن صغار المزارعين والمزارعين التجاريين. يشتمل جدول أعمال الاجتماع على ما يلي:
  - مناقشة الصياغة التشاركية لسياسة الإرشاد، ضمن سياق السياسة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية.
  - تشكيل لجنة مصغرة لصياغة سياسة الإرشاد ضمن إطار زمني محدد.
- توزيع مسودة السياسة بعد إعدادها على المشاركين في الاجتماع الأول لمراجعتها والتعليق عليها.
- تنظيم اجتماع آخر للأطراف المعنية لمناقشة مسودة السياسة وتقييمها.
- وضع اللمسات الأخيرة على مسودة السياسة من قبل أعضاء لجنة الصياغة، على ضوء المناقشة والتعليقات التي قدمت.

- الموافقة على سياسة الإرشاد عبر الآلية الحكومية اللازمة.
- طبع وثيقة سياسة الإرشاد الموافق عليها.
- توزيع وثيقة سياسة الإرشاد على المؤسسات العامة وغير العامة المعنية بعمل الإرشاد بما فيها المؤسسات الأكاديمية التي يدرس فيها الإرشاد كمادة، وعلى ممثلي المزارعين وسواهم من المعنيين.

تـوجيـه:

إعطاء مهنة الإرشاد المكانة التي تستحقها منذ زمن على غـرار ســائر الاختصاصات الزراعية الأخــرى

طوال أكثر من قرن لعب الإرشاد الزراعي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الزراعية والريفية في بلدان مثل الولايات المتحدة واستراليا واليابان وبلدان أوروبا الغربية. ولسوء الحظ ومع ان معظم منظمات الإرشاد في البلدان النامية تأسست منذ أكثر من نصف قرن، لم تمنح مهنة الإرشاد المكانة التي تستحقها مقارنةً بالمهن الزراعية الأخرى.

مما لا شك فيه أن الإرشاد الزراعي مهنة صعبة ومجهدة جسدياً وفكريا . وبالرغم من ذلك، فموظفي الإرشاد في معظم البلدان النامية حتى اليوم يتقاضون أجورا زهيدة ومنافع قليلة ولا يحظون بفرص قيمة للتطور الوظيفي. أما إذا نظرنا الى أي مشروع كبير يتعلق بالبحوث والإرشاد، كالمشاريع التي يمولها مانحون رئيسيون كالبنك الدولي، نرى ان معظم فرص التدريب خارج البلد يستفيد منها الباحثون وأخصائيون زراعيون آخرون، ولا يبقى الا القليل منها، إن بقي، لموظفي الإرشاد. وبالتالى ليس من المفاجأة ان يرغب عدد قليل جدا من الشبان والشابات في احتراف الإرشاد بعد التخرج من المدرسة الثانوية. وان العناصر الملائمة منهم لن يختاروا أبداً هذه المهنة إلا اذا سويت ظروف العمل فيها بظروف العمل في الاختصاصات الزراعية الأخرى، وأعطيت منظمات الإرشاد الحالية الميزانية التشغيلية المناسبة، وفرص التطور الوظيفي والتقدير ووسائل التنقل التي تعتبر أساسية للعمل الميداني السليم. من دون هذا الإصلاح الذي طال انتظاره، سيبقى الإرشاد الزراعي في البلدان النامية مهنة من الدرجة الثانية بالرغم من أهميته الأكيدة في تحقيق التنمية الريفية والزراعية في البلدان المتقدمة جداً.

ويتجدد الاعتراف حاليا بأهمية الإرشاد في تحقيق استدامة التنمية ومصادر الرزق، مع اتساع جهود مكافحة الجوع والفقر في العالم. اذ يعيش معظم فقراء وجياع العالم في المناطق الريفية. ويمكن ان يشكل موظفو الإرشاد الذين يزورون تكراراً المناطق الريفية، قوة هائلة لمكافحة تهديدات الجوع والفقر والأمراض والظروف الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، ويمكن ان ينجحوا في ذلك إذا زودوا بظروف العمل الملائمة. مع ذلك، لم ينجز حتى الآن الكثير لتحسين ظروف عملهم.

أنشطة رئيسة:

- مراجعة شروط الخدمة للإرشاد الزراعي مقارنة بالوحدات الزراعية الأخرى، واعتماد الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع في حال وجود أي ثغرات واضحة تؤثر على معنويات الموظفين.
- الإشراك الفعلي لموظفي الإرشاد الرئيسيين منذ بداية اي برنامج حكومي مهم للتنمية الريفية والزراعية، كبرامج الأمن الغذائي أو مصادر الرزق المستدامة أو التصحر،أو الحد من الفقر الريفي، الخ....

- تخصيص فرص تدريب محددة داخل البلد وخارجه ومنح دراسية لبرامج أكاديمية تمنح شهادات ورحلات دراسية في اختصاص الإرشاد، وممارسة رقابة دقيقة للتأكد من أن هذه الفرص تعطى حقاً الى موظفي الإرشاد وليس الى اختصاصات أخرى.
- تقدير علني ومتكرر لمنجزات أخصائيي الإرشاد.
- آلية تتبع دقيقة للتأكد من أن المسؤولين الحكوميين غير العاملين في الإرشاد أو السياسيين لا يستخدمون لأغراضهم الشخصية الآليات القليلة المتوفرة لعمل الإرشاد الميداني.
- تعيين مسؤولي إرشاد رفيعي المستوى وذوي خبرة على مستوى السياسات في مواقع القرار المرتبطة بالتنمية الريفية والزراعية، كرؤساء مثلاً للمؤسسات ذات الصلة.

تـوجيـه:

التوفيق بين التعليم ما قبل الخدمة في الإرشاد الزراعي وتحديث النظام الوطني للإرشاد

غني عن التذكير ان نظم التعليم العالي في معظم البلدان النامية تحتاج تحسيناً جذرياً. ويصح ذلك بالدرجة الأولى على البرامج الأكاديمية الخاصة بالإرشاد الزراعي. فالتعليم السابق للخدمة، أي ما قبل الشهادة الجامعية، في الإرشاد الزراعي، ضئيل جداً من ناحية الوقت والمضمون. والمناهج التعليمية بالية، ونادرا ما تستعمل المساعدات السمعية البصرية، ومنهجيات التعليم الملائمة غير معروفة، والأخطر من ذلك ان طلاب الإرشاد يتلقون كما كبيراً من النظريات، دون أي تعرض لعمل الإرشاد الميداني، وللظروف الريفية والمزارع والمزارعين. أما وضع الدراسة العليا فبالكاد مرضٍ. أولاً، ليس هناك الكثير من الطلاب الذين يختارون الإرشاد الزراعي كاختصاص، نظراً لطبيعة عمل الإرشاد القاسية ولظروف العمل وفرص التقدم الوظيفي غير المرضية كلياً. وهناك حاجز نفسي يحول دون تقبل الإرشاد كاختصاص مساوٍ لأي اختصاص زراعي آخر، والاعتراف بدوره الذي لا يقل أهمية عن دور الاختصاصات الأخرى في برامج التنمية. وأن برامج الإرشاد الأكاديمية الرديئة تخرج طلابا لا يملكون الكفاءة التقنية والثقة المهنية لمواجهة المزارعين للمرة الأولى في حياتهم بالنسبة الى البعض منهم. ويزيد من إحراج موظفي الإرشاد الجدد ان المزارعين يعرفون أكثر منهم عن موضوعات يفترض ان يقدموا النصح بشأنها. وصحيح أيضا ان عدداً لا يستهان به من موظفي الإرشاد غير قادرين على العيش في ظروف ريفية، ويُعزى ذلك للإختيار الخاطئ للطلاب للتخصص في الإرشاد الزراعي، و الى الإغفال شبه الكامل للتدريب العملي.

ويشهد العالم اليوم توجهاً نحو إصلاح أنظمة الإرشاد الريفي التقليدية والمتقادمة بمعظمها، على ضوء الاعتراف الجديد بالدور المهم الذي يؤديه الارشاد في الاستجابة الى حاجات التعلم الجديدة لدى مجتمعات المزارعين والناتجة عن تطورات دولية عديدة. غير أن إعادة توجيه موظفي الإرشاد الحاليين وتدريبهم أثناء العمل لن يكون كافياً. وسيبقى إصلاح أنظمة الإرشاد الوطنية وتحديثها حلماً اذا لم تتخذ إجراءات إصلاح التعليم السابق للعمل في مجال الإرشاد. وعلى هذا يكون من المنطقى القول ان اي جهد جاد لإصلاح أنظمة الإرشاد الزراعي الوطنية يجب أن يبدأ بإصلاح تعليم الإرشاد في المؤسسات الأكاديمية الزراعية، التي تخرج حالياً طلاباً غير جاهزين للعمل في وحدات الإرشاد الحديثة.

أنشطة رئيسة:

- إنشاء لجنة لمراجعة التعليم ما قبل الخدمة في مجال الإرشاد الزراعي والريفي، تضم ممثلين عن هيئات التخطيط الوطنية والمناطقية، والمؤسسات الأكاديمية، ومعظم الدوائر الحكومية الرئيسية ذات الصلة، والمؤسسات غير العامة المرتبطة بالتنمية الريفية والزراعية، ومحترفي إرشاد من ذوي الخبرة وطول الباع و صغار المزارعين والمزارعين التجاريين، الخ... وتوزيع أحدث المؤلفات حول

إصلاح الإرشاد وتحديثه، كما حول السياسة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية، والتوصيفات الوظيفية للمراجعة.

- مراجعة نقدية لمناهج التعليم الجامعية والدراسات العليا في مجال الإرشاد الزراعي في المؤسسات الأكاديمية المختصة، تقوم بها لجنة المراجعة لتقييم النوعية الحالية ونطاق البرامج مقارنةً بالسياسة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية، وأهداف التنمية الوطنية، وتصور لكيفية جعل وحدات الإرشاد أكثر فعالية من الناحية العملية لمواجهة تحدي الاستجابة الى حاجات التعلم الجديدة لدى المزارعين والمزارعات، بما يتوافق والتطورات الدولية. وينبغي على الأقل تغطية النواحي التالية والتوصية بتحسين:
  - المناهج التعليمية
  - منهجيات التعليم
  - الكتب المقررة والمواد التعليمية الأخرى
  - أنواع وكميات المساعدات السمعية البصرية لتسهيل التعلم
  - تدريب أساتذة الإرشاد الجامعيين على علم التربية الابتكاري
  - حجم التدريب العملي مقابل التركيز النظري، ولاسيما الفترة التي ينبغي قضاؤها مع المزارعين في المزارع باالمناطق الريفية
  - التدريب في ظروف الحياة الواقعية في الحقول
  - المخصصات المالية للتخصصات الارشادية
  - الربط بين المؤسسات الأكاديمية ودائرة الإرشاد الزراعي والمؤسسات الأخرى المعنية بعمل الإرشاد الميداني
  - فرص داخل البلد وخارجه لمتابعة الدراسة متقدمة في الإرشاد
  - الروابط مع مؤسسات البحوث الزراعية
  - الروابط مع جمعيات المزارعين
  - إدراك أهمية اعتبارات النوع الاجتماعي في العمل الزراعي والإرشاد والاعتراف بها والتشديد عليها
  - مراعاة التوازن بين الجنسين في اختيار الطلاب لاختصاص الإرشاد
  - عدد أساتذة الإرشاد ونوعيتهم وظروف عملهم لضمان تعليم مرضٍ
  - متابعة الخريجين بعد بضع سنوات من الخدمة
- إعداد خطة عمل لترجمة توصيات اللجنة الى أنشطة تمتد على فترة زمنية معينة، وطلب المساعدة التقنية والمالية من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف عند الحاجة.

تـوجيـه:

تعزيز التعددية في الإرشاد عبر إشراك المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني

في الأيام الأولى لإدخال الإرشاد الزراعي الى البلدان النامية، لم يكن هناك من الشركات الخاصة أو المؤسسات المهمة غير العامة من يسعى لتقديم خدمات الإرشاد. لذا بقي الإرشاد حكراً على دوائر الإرشاد الزراعي الحكومية لوقت طويل. أما الآن فقد تغير الوضع، وأصبح يوجد العديد من الفاعلين من القطاع العام وغير العام ومن مؤسسات المجتمع المدني يعملون في الإرشاد والأنشطة المشابهة للإرشاد. ويتطلع هؤلاء الفاعلين الى الانضمام الى أي آلية رسمية او مشروع رسمي يمكنهم من خلاله المساهمة في التنمية، على أساس تطوعي حيناً ومقابل رسم حيناً آخر. واليوم لم يعد موظف الإرشاد الزراعي الميداني الحكومي هو الوحيد الذي يقابل المزارعين لتقديم النصح، بل يوجد أيضا مندوبو المبيعات من مختلف الشركات التجارية التي تتعامل فى المدخلات الزراعية، وهم لا يكتفون ببيع منتجاتهم، بل يقدمون كذلك النصائح حول كيفية استعمالها. كذلك يمكن ان نجد عدة عاملين ميدانيين ينتمون الى منظمات خيرية او غير حكومية، ويعملون في أنشطة إرشادية في المناطق الريفية. وإذا خصخصت خدمات الإرشاد في بلد معين، عندها سيكون المستشارون الأفراد او مندوبو الشركات الاستشارية الخاصة على اتصال بالمزارعين. وبعض الباحثين الذين يقومون بأنشطة بحثية ميدانية، كالتجارب في المزرعة، يشركون أيضا المزارعين في أحاديث تقدم خلالها بعض نصائح الإرشاد. وكذلك الأمر بالنسبة الى أساتذة وطلاب الجامعات الذين يتواصلون مع المزارعين بغية جمع البيانات. من هنا، يتمتع عدد من البلدان بنمط إرشاد تعددي، ولكن غير منظم، ونلاحظ في معظم الأحيان غياب نظام جيد التنظيم يتيح التعاون النشط بين المعنيين في التخطيط لبرامج الإرشاد وتنفيذها.

إن وجود آلية تعددية ذات هيكلية جيدة للإرشاد تتولى التخطيط والتنفيذ لبرامجه ستخفف كثيراً من الضغط على الموظفين الحكوميين وعلى مالية الدولة. بالاضافة الى هذا تمكن للمزارعين الاستفادة من مجموعة من المصادر البشرية للمعلومات ووسائل الإعلام. ولكن لا بد من تحديد واضح لدور الحكومة، الذي يمكن ان يشمل توجيه السياسات والتنسيق ومراقبة الجودة والدعم التقني للمنظمات الخاصة الضعيفة والمنظمات غير الحكومية، وتسوية النزاعات، بهدف صون مصالح المزارعين.

أنشطة رئيسة:

- إعداد لائحة بالمؤسسات والمنظمات العامة وغير العامة (في ما عدا الدائرة الحكومية للإرشاد الزراعي) كالشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات المزارعين ومنظمات المجتمع الريفي، ومعاهد ومراكز البحوث الزراعية، الخ... في كل مقاطعة و/أو منطقة، التي توفر او يهمها ان توفر نصائح الإرشاد الزراعي الى المزارعين. ويقتضي جمع المعلومات التالية بالنسبة الى كل مؤسسة:

  – سنة التأسيس

- الموقع
- الاختصاصات التقنية
- الموظفين من الرجال والنساء من ذوي الاختصاص او الكوادر العامة، مع المؤهلات الأكاديمية والخبرة الميدانية، سواء بعقود مؤقتة او دائمة الخ...
- الدافع وراء القيام بعمل الإرشاد.
- المنشآت المادية كالنقل والمعدات المكتبية ووسائل الاتصال والمساعدات السمعية والبصرية.
- العلاقات التشغيلية مع المؤسسات ذات الصلة.
- النواحي المالية، كالعدد الإجمالي للموظفين وميزانية البرنامج، الإنفاق في العام الماضى، مصادر التمويل واستدامتها (معلومات تبقى سرية).
- أي برامج حالية كبرى او تلك المنجزة في السنوات الأخيرة.
- هل تعمل المنظمة على أساس تطوعي ام مقابل رسوم؟ ان كانت تعمل مقابل رسوم، ينبغي تفصيل هذه الرسوم.
- هل المنظمة مستعدة لتقديم خدمات الإرشاد على أساس تعاقدي؟
- هل تحتاج المنظمة الى أي تدريب متخصص قبل ان تقبل التعاقد لتقديم خدمات إرشاد أساسية؟
- اي تقارير وكتيبات حول المنظمة.
- التغطية الجغرافية للبرنامج.
- نوع الأشخاص الذين تقدم إليهم الخدمة وعددهم.
- نوع العمل الإرشادي الذي يهم المنظمة تقديمه، لصغار المزارعين مثلاً، او للمزارعين التجاريين، او النساء فقط او الشباب الريفي، الخ...
- أي معلومات مهمة أخرى لا تغطيها الأسئلة أعلاه.

- تقييم حاجات الإرشاد والتدريب لدى المزارعين في مختلف المناطق، واتخاذ قرار بشأن قدرة دائرة الإرشاد الزراعي الحالية التابعة للحكومة على تلبية هذه الحاجات. ان لم تكن قادرة على القيام بذلك، عندها يمكن التفكير فى خيار الاسناد الخارجي الى منظمة اخرى، والذي يعتبر في إطاره تمويل الإرشاد وتوفير الإرشاد وظيفتين منفصلتين، فتوقع الحكومة بالتالي مع مؤسسات عامة او غير عامة غير دائرة الإرشاد الحكومية عقوداً لتوفير خدمات إرشاد محددة.
- إعداد وثائق للإسناد او للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتدريب موظفي الإرشاد في المناطق على إسناد عمل الإرشاد الى مؤسسات أخرى، عبر شراكات عامة – خاصة، وعلى متابعة نوعية العمل المنجز.
- مراجعة دورية وتحديث للائحة مقدمى خدمات الإرشاد من القطاعين العام والخاص.
- تدابير تتخذها الحكومة لتأدية دورها بفعالية في نمط الإرشاد التعددي، بغية ضمان مصالح المزارعين، بما في ذلك مسؤوليات تأمين التوجيه في السياسات والتنسيق ومراقبة الجودة وتوفير الدعم التقني للمنظمات الخاصة والأهلية الضعيفة، وتسوية النزاعات.

تـوجيـه:

خصخصة الإرشاد جزئياً أو كلياً، فقط عندما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين الاجتماعيـة والاقتصادية

القطاع الخاص في البلدان المتقدمة متطور جداً، ويضطلع بمسؤولية توفير خدمات أساسية عدة ما زالت الحكومات في البلدان النامية تهتم بتوفيرها. اما في البلدان النامية فالقطاع العام هو المهيمن على العمل الإرشادى، مع ان التوجه نحو الخصخصة أصبح اليوم على قدم وساق في عدة بلدان نامية.

تمت خصخصة الإرشاد الزراعي كلياً في عدد من بلدان أوروبا وأميركا اللاتينية. وتنادي بعض الجهات المانحة وعلماء الاقتصاد بخصخصة الإرشاد في البلدان النامية. وقد بدأت بالفعل بعض البلدان النامية مثل اوغندا بخصخصة خدمات الإرشاد. ومع ذلك فقد طرأت في السنوات الأخيرة تطورات اطلقت اشارات تحذير من الاعتناق الأعمى لخصخصة الإرشاد في البلدان النامية، منها على سبيل المثال تفكيك وحدات الإرشاد العامة في بعض بلدان أميركا اللاتينية وعدم رضا المزارعين في الوقت نفسه عن خدمات الإرشاد البديلة، واستعادة الحكومة لبعض العناصر من الوحدات الاستشارية التى تم خصخصتها بهدف مساعدة المزارعين في بعض البلدان المتقدمة مثل المملكة المتحدة، وعدم التأكد من نجاح الخصخصة في بلدان ينتمي فيها معظم المزارعين الى فئة مزارعي الكفاف. غير ان ذلك لا يعني بالضرورة فشل الخصخصة، بل يشير الى ضرورة إجراء دراسة دقيقة لجدوى خصخصة الإرشاد، آخذين بعين الاعتبار الاختلافات بين الزراعة والمزارعين في البلدان المتقدمة من جهة، والبلدان الأقل تقدماً من جهة أخرى.

ان التحدي يكمن في عدم خصخصة خدمات الإرشاد بكاملها لكل المزارعين، بل خصخصة الإرشاد حيث يكون ذلك مجدياً. في ظل الظروف الراهنة، هناك مئات الملايين من مزارعي الكفاف غير قادرين او غير مستعدين للدفع مقابل النصائح الإرشادية التي لا تبرر نوعيتها في غالب الأحيان الثمن المتوجب دفعه للحصول عليها. فلو كانت النصائح الإرشادية تستحق ثمنها لأنها تزيد دخل المزارعين لرأينا المزارعين التجاريين والتعاونيات وجمعيات المنتجين أكثر استعداداً للدفع. في حال اختيار الخصخصة الجزئية، سيتعين اعتماد القواعد والتنظيمات والإجراءات الملائمة لكلا من مستشاري الإرشاد الخاصين وزبائنهم من المزارعين، لحماية مصالح جميع الأطراف وحقوقهم. بموازاة ذلك، سيكون على الحكومة ان تعتمد إجراءات لمراقبة نوعية النصائح الإرشادية بغية حماية المزارعين من الاستغلال. ويستحسن بالبلدان النامية ان تجرب عدة أساليب جربت في أماكن أخرى من العالم لتخفيف العبء عن الموازنة العامة وتشجيع الأطراف من خارج القطاع العام على تقديم خدمات الإرشاد.

هناك بعض الشروط المسبقة التي لا بد من توفرها لنجاح خصخصة خدمات الإرشاد وتشمل: وجود شركات إرشاد خاصة مؤهلة ومستشاري إرشاد أفراد، وجمعيات مزارعين قوية تتمتع بوضع قانوني بحيث تتمكن بفعالية من طلب خدمات الإرشاد وكذلك تقييم نوعيتها، وتكون مستعدة وقادرة

على الدفع مقابل هذه النصائح، فضلاً عن توفر آلية حكومية ملائمة لمتابعة وضبط جودة خدمات الإرشاد التي سيوفرها القطاع الخاص.

أنشطة رئيسة:

- إجراء مسح لتحديد نوع وعدد المزارعين التجاريين والتعاونيات الكبرى والمشاريع الزراعية، القادرة والمستعدة إما لاستخدام مستشاري إرشاد من القطاع الخاص، وإما لاستخدام خدمات الإرشاد الخاصة مقابل رسم معين. كلما ازداد عدد جمعيات المزارعين المستعدة، كلما أصبح من الأسهل الدفاع عن الخصخصة والعكس صحيح.
- إجراء مسح لمعرفة ما اذا كان هناك عدد كبير نسبياً من مقدمى التوصيات والنصائح الإرشادية الخاصين والمؤهلين والمحتمل دخولهم فى العمل الإرشادى الخاص. ويمكن في هذا الإطار اعتبار أخصائيي الإرشاد المتقاعدين عن العمل مستشارين ارشاديين خاصين.
- إعداد دراسة لتقييم مدى استعداد منظمات المزارعين وقدرتها، في حال وجودها، على الدفع مقابل نصائح الإرشاد. وكلما ازداد عدد جمعيات المزارعين المستعدة للدفع كلما سهل الدفاع عن خيار الخصخصة.
- على افتراض ان نتائج المسوحات والدراسة تظهر ان البلد بحاجة فعلاً لخصخصة جزئية او كلية لخدمات الإرشاد الزراعي، يتم اعداد القواعد والتنظيمات والوثائق المطلوبة، مثل إعداد العقود ونسب الأتعاب وأساليب الدفع، والتفاوض وتسوية النزاعات وبالتالى يمكن عمل كتيب يحوي قائمة بكل مقدمى خدمات الإرشاد الخاصين في المنطقة، مع ذكر مؤهلاتهم وخبراتهم، وموضوعات التخصص التقنية وكيفية الاتصال بهم، ودور الحكومة في المتابعة وضبط الجودة وإدارة النزاعات، الخ...
- بناء قدرات المزارعين الأفراد وجمعياتهم في موضوعات مثل طلب خدمات الإرشاد، مسك الدفاتر، تقييم نوعية النصائح الإرشادية، الخ...
- إبقاء الحكومة على جهاز ارشادي عام ملائم لتوفير نصائح الإرشاد المجانية الى المزارعين غير القادرين او غير المستعدين لدفع كلفة نصائح الإرشاد، وكذلك الذين يقيمون في المناطق النائية.

تـوجيـه:

تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتسهيل عمل موظفي الإرشاد

تستفيد المنظمات اليوم من تطور مختلف التكنولوجيات، ويمكن لمنظمات الإرشاد ان تستفيد أيضا من التقدم المسجل في تكنولوجيا المعلومات. فمكاتب الإرشاد الموجودة في أماكن تتوفر فيها الكهرباء يمكن ان تستخدم الإنترنت والبريد الالكتروني ومختلف التجهيزات السمعية لأ البصرية المتطورة في عملها اليومي. غير ان الفائدة ستكون محدودة ميدانياً لأن معظم المناطق الريفية في البلدان النامية لا تملك لا الكهرباء ولا الخدمات الهاتفية المنتظمة، باستثناء الهواتف المحمولة (الجوالة).

ينادي البعض باستبدال موظفي الإرشاد بمراكز تكنولوجيا المعلومات في القرى. هذا المنهج القائم على التكنولوجيا والمعدات ليس سليماً، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ان تستخدم لتطوير الأدوات الضرورية التي يحتاجها موظفو الإرشاد. وقد شهدنا حالات في بعض البلدان أساء فيها بعض المزارعين تفسير التوصيات التقنية عندما بثت عبر الراديو، وأثر ذلك سلباً على المحاصيل. وينطبق ذلك بشكل خاص على الجرعات الموصى بها من المبيدات الكيميائية للحشرات والآفات وقد بينت البحوث لاحقاً ان البرامج الإرشادية الإذاعية الموجهة الى المزارعين والتي حظيت بمساندة موظفي الإرشاد شخصياً، من خلال مجموعات المستمعين الى الإذاعة مثلاً، كانت مفيدة جداً بالنسبة الى المزارعين.

أنشطة رئيسة:

يصعب التوصية بأي تطبيق محدد من تكنولوجيا المعلومات في أي بلد نظراً للظروف المتباينة بين بلد وآخر. غير أننا نورد فيما يلي مقترحات عامة يمكن تكييفها وفقاً للظروف. القاعدة البديهية هي أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يجب أن يبدأ في المواقع التي تتواجد فيها البنية التحتية والشروط المسبقة الضرورية. أما المناطق الأخرى فسيكون عليها ان تنتظر.

- إعداد دراسة يجريها فريق مؤلف من أخصائيين، احدهما في تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية والآخر في الإرشاد والتدريب، بهدف:
  - تحديد أنشطة معينة في العمل الإرشادي يمكن فيها تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل واقعي.
  - تحديد المواقع المرتبطة بعمل الإرشاد في البلد التي تملك البنية التحتية الضرورية لتركيب أدوات التكنولوجيا الالكترونية واستخدامها.
  - إعداد خطة لتطوير المعدات الضرورية وتركيبها.
  - إعداد خطة لتدريب الموظفين الذين سيستخدمون هذه الأدوات.
  - إعداد تقديرات لكلفة العمل بكامله.

- يمكن إنشاء روابط الكترونية تفاعلية بين مؤسسات الإرشاد والمؤسسات الأخرى المعنية. من ضمن الأمثلة «فيركون» (VERCON) أو الشبكة الافتراضية للاتصال بين الإرشاد والبحوث، وهي أداة طورتها منظمة الفاو لتسهيل العلاقات التشغيلية بين البحوث والإرشاد، وهي علاقات غير مرضية في معظم البلدان النامية بسبب المسافة الجغرافية ورداءة وسائل الاتصال التقليدية من ضمن عوامل أخرى.
- يمكن بناء قواعد بيانات حول الإرشاد، تشمل معلومات حول أسعار مختلف السلع في السنوات القليلة الأخيرة، وتوقعات للمستقبل القريب، وسجلات عن المناخ للسنوات القليلة الأخيرة والظروف المناخية الاستثنائية المتوقعة في المستقبل القريب، والتكنولوجيات الزراعية الأكيدة النفع، وعناوين الخبراء الأخصائيين ومشتري المنتجات الزراعية وبريدهم الالكتروني وأرقام هواتفهم، والطلب على الحبوب والخضار، الخ... يمكن لموظفي الإرشاد استعمال قاعدة البيانات هذه في عملهم.
- مجموعة من مواد الإرشاد والتدريب الجذابة التي يمكن إعدادها بمساعدة الكمبيوتر واستخدام التقنيات الخلاقة.
- يمكن إنشاء مراكز إرشاد عن بعد في المناطق التي لا يغطيها عادة موظفو الإرشاد نظراً لبعدها الجغرافي وعدم توفر الموظفين الملائمين، على أن تتوفر المتابعة البشرية الدورية.

تـوجيـه:

تطوير منهجيات ومواد إرشاد مبتكرة خاصة بكل موقع، تشاركية، تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وغير مكلفـة، بـدل الاكتفـاء بتطبيق المنهجيات التي يروج لها على أنها مناسبة للتطبيق العالمي

بشكل عام اعتمدت معظم البلدان النامية ولسنوات منهجيات الإرشاد التي تفرض من القمة إلى القاعدة. ونظام "التدريب والزيارة" (T & V) للإرشاد الذي ادخله البنك الدولي في السبعينات وطغى على العمل الإرشادي في عدد كبير من البلدان لأكثر من عقدين، كان أيضاً نموذج إرشاد من القمة نحو القاعدة، وقد تعرض لاحقاً للانتقاد لأسباب مختلفة. ومن ضمن المنهجيات الرئيسية التي تحظى بشعبية نذكر أيضا مدارس المزارعين الحقلية (FFS) التي اعتمدت بداية في إطار المشاريع التي تدعمها الفاو حول الإدارة المتكاملة للحشرات (IPM) في الفيليبين واندونيسيا، وأصبحت أفضل ممارسة لهذه الغاية. وفُضلت مدارس المزارعين الحقلية على نظام التدريب والزيارة نظراً لتركيزها على مشاركة المتعلم. في الأساس لم يطور أي من المنهجين محلياً، وبالرغم من بعض المحاسن التي تميزهما، نجد فيهما مواطن قصور مشتركة لاسيما انهما مكلفتان جـداً خصوصـاً اذا أردنا تعميمـهما، من هنا التساؤل بشأن استدامتهما.

لسوء الحظ وفي ما عدا بعض الجهود المحدودة والمقدرة جدا الداعية الى اختبار أساليب إرشاد جديدة في إطار بعض المشاريع، كتلك التي تمولها بعض الجهات المانحة الأوروبية الغربية، لم نشهد الا القليل من محاولات تطوير اي منهجيات خاصة بحالات محددة، إذ يبدو أن البلدان النامية لم تذهب الى ابعد من أسلوبي الإرشاد الرئيسيين المذكورين أعلاه. وحالياً لم يعد نظام التدريب والزيارة محبذاً، وتخلت عنه معظم الدول او عدلته الى حد انه لم يعد يشبه بكثير النموذج الأساسي. أما أسلوب مدارس المزارعين الحقلية، فما يزال يتوسع في بعض البلدان برعاية بعض الجهات المانحة، بالرغم من انتقاده على أكثر من صعيد. وبالرغم من ان مدارس المزارعين الحقلية منهجية جيدة لتثقيف المزارعين في موضوعات تقنية كالإدارة المتكاملة للحشرات، نخشى ان يؤدي ضغط المانحين القوي لتطبيقها عالمياً كمنهجية إرشاد تصلح لكافة الموضوعات التقنية والمناطق الجغرافية، كما ضغطوا في الماضي لتطبيق نظام التدريب والزيارة، الى ان ينتهي بها المطاف الى حيث انتهى نموذج التدريب والزيارة. هناك بالفعل حاجة ملحة لتطوير منهجيات إرشاد خاصة بكل موقع.

ان العمل من اجل تطبيق عالمي لأي منهجية إرشاد دون سواها غير منطقي وغير سليم من الناحية التقنية. لقد تبين من الملاحظة الميدانية وخبرة سنوات طويلة في بلدان عدة ان ما من منهجية إرشاد واحدة، مهما كانت ناجحة في بعض الحالات، يمكن ان تلائم كل الظروف، بغض النظر عن إلحاح المانحين لاعتمادها. فلكل حالة الفاعلين فيها وخصائصهم، وأنماطها الزراعية وموقعها الجغرافي ومناخها وكثافتها السكانية ونوع مقدمي خدمات الإرشاد وتنوعهم، والبيئة السياسية والمؤسسات والبنية التحتية والتقاليد المحلية، وربما عوامل أخرى إضافية يجب ان تؤخذ في الحسبان عند إعداد منهجية إرشاد ملائمة، من هنا فإن بلداً مثل النيبال، فيه السهول والجبال العالية والأراضي المروية

اصطناعيا وتلك التي ترويها مياه الأمطار، قد يعتمد عدة منهجيات إرشاد لتغطية كل من هذه الظروف الفريدة. في الواقع، ان نظام التدريب والزيارة الذي طبق في النيبال في إطار المشاريع التي مولها البنك الدولي، نجح جداً في السهول المروية التي استفادت من تقنيات زراعة الأرز والقمح المحسنة ومن البنية التحتية الجيدة التي سمحت لموظفي الإرشاد بالتنقل بين مكان وآخر. ولكن هذه المنهجية نفسها كانت أقل نجاحا في المناطق الغربية التي ترويها الأمطار، حيث كانت التكنولوجيا المتوفرة غير مؤاتية على الإطلاق، وكادت ان تفشل في المناطق الجبلية التي تكون فيها حركة المزارعين وموظفي الإرشاد محدودة للغاية بسبب التضاريس والظروف المناخية القاسية. كذلك تختلف أساليب الإرشاد أكانت تستهدف مزارعين يمارسون نشاطاتهم في الجزر او في ظروف صحراوية. ويجب ان يؤخذ نوع المزارعين أيضا بعين الاعتبار عند تصميم منهجية الإرشاد المناسبة، أي إن كان المزارعون من مزارعي الكفاف او المزارعين التجاريين، رجالاً ام نساءً، متعافين جسدياً او معاقين، ربما بسبب فيروس نقص المناعة / الايدز او أي سبب آخر.

أنشطة رئيسة:

- تشكيل فريق صغير من موظفي الإرشاد ذوي الخبرة على المستوى الميداني، للاضطلاع بالمهام التالية لتطوير منهجيات إرشاد مبتكرة وخاصة بكل حالة:

– من خلال المشاورات النشطة والطويلة مع المزارعين والمزارعات، يتم تحديد مختلف الأساليب التعليمية التقليدية والمعاصرة، المجانية او منخفضة الكلفة وغير الرسمية في مختلف الموضوعات والمهارات التقنية وغير التقنية، السائدة في المناطق الريفية في مختلف أنحاء البلد، بما فيها تلك التي تطورت مع القرون وتم تناقلها من جيل الى آخر، التي كانت تناسب الرجال والنساء الأميين ولم تستخدم معيار نظام التعليم الرسمي، مع التركيز على الأساليب التي تخضع المتعلمين قدر الإمكان الى تجارب عملية من الحياة الواقعية.

– عدم إغفال العوامل الظرفية التي تميز كل موقع (الناس وخصائصهم، الأنماط الزراعية، الموقع الجغرافي، المناخ، الكثافة السكانية، نوع مقدمى خدمات الإرشاد وتنوعهم، البيئة السياسية، المؤسسات، البنية التحتية، الثقافة المحلية والعادات) وتطبيق مبادئ مشاركة المستهدفين ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتركيز على المستهدفين في أساليب التعليم غير الرسمي الرئيسية المحددة.

– إعادة صياغة مختلف أساليب التعليم غير الرسمي والقائمة على المبادئ، فى شكل منهجيات إرشاد حسنة التصميم، وإعداد المواد السمعية البصرية ذات الصلة التي يمكن ان تعزز عملية التعلم.

– الاختبار الميداني على مدى عدة اشهر لكل منهجية إرشاد ولمواد التدريب السمعية – البصرية، مع إشراك المزارعين والمزارعات من مختلف الفئات الزراعية المستهدفة في مختلف المواقع،

على ان يلي ذلك تقييم لمدى تطبيق هؤلاء المزارعين المعارف والمهارات الجديدة التي اكتسبوها في الحياة العملية.

- إعطاء كل منهجية إرشاد اسماً محلياً مبتكراً وملائماً.
- تحديد أنماط بسيطة ومستندة الى الثقافة لتنظيم مختلف فئات المزارعين ضمن مجموعات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتتواجد في مواقع محددة مختلفة بهدف التعلم من خلال تطبيق منهجيات الإرشاد الخاصة بالموقع والأكثر قابلية للتطبيق.
- إعداد كتيب إرشادي حول مختلف منهجيات الإرشاد المبتكرة والخاصة بالموقع، يشمل المواد السمعية – البصرية، يتوجه الى كل فئات المزارعين، ليستعمله موظفو الإرشاد في مختلف المواقع.
- إعداد خطة تدريب ووضع جدول زمني لتدريب موظفي الإرشاد على استخدام منهجيات الإرشاد في ظروف الحياة العملية، وتكييف المنهجيات مع الأوضا ع الخاصة السائدة.

تـوجيـه:

تعريف موظفي الإرشاد على ابرز التطورات الدولية المرتبطة بالأمن الغذائي والتي قد تؤثر في نهاية المطاف على مصادر الرزق في الريف

لم تشعر معظم البلدان النامية الى الآن بالحاجة الى تثقيف مزارعيها بشأن الموضوعات المرتبطة بالعولمة وتحرير الأسواق والهندسة الجينية والتكنولوجيا الحيوية التي ستؤثر عاجلاً أم آجلاً على مجتمعاتهم. ويُعزى ذلك الى الاعتقاد السائد بأن هذه التطورات التي تحصل على المستوى الدولي ليس لها علاقة مباشرة بالمزارعين، وهي في كل الأحوال من التعقيد بحيث لن يتمكنوا من فهمها. هذه المقولة قد تصح في الوقت الراهن، ولكن المسألة مسألة وقت قبل ان تبدأ هذه التطورات بالتأثير على مصادر الرزق بالريف.

الصين مثلاً انضمت مؤخراً الى منظمة التجارة العالمية، وسيكون عليها بالتالي ان تعيد النظر جذرياً في سياستها وإجراءاتها الوطنية الحالية للإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتخزين والتسويق والتصدير ومراقبة الجودة. لذا يتعين تزويد نظام الإرشاد الوطني في الصين بالمعارف والمهارات الضرورية للقيام بدوره في تثقيف المزارعين حول الآثار والتوقعات المحتملة المتأتية عن انضمام البلد الى منظمة التجارة العالمية.

سيواجه المزارعون كذلك مشكلة الدعم الزراعي في إطار تحرير الأسواق، وقد بدأ ذلك يحصل بالفعل. فصغار المزارعين في مالي، الذين يزرعون القطن منذ سنوات، يعانون اليوم من مشكلة حقيقية لأنهم أصبحو غير قادرين على المنافسة مع أسعار القطن المستورد والمخفضة جداً الذي ينتجه مزارعو بلدان أخرى بكلفة ضئيلة للغاية نظراً للدعومات الزراعية الكبيرة التي تمنحها حكوماتهم لهم.

في البلدان الأقل تقدماً، لم تتلق حتى الآن الناحية البيئية من التكنولوجيات الزراعية الاهتمام الكافي من الباحثين وموظفي الإرشاد على السواء. وتبقى صلاحيات معظم موظفي الإرشاد الزراعي الوطنيين ضيقة جداً، وتقتصر على نقل التكنولوجيا الزراعية. فطالما ان إحدى التكنولوجيات الجديدة تزيد الانتاجية، سيعمل موظفو الإرشاد على الترويج لها بحماسة، دون التفكير فى تأثيرها على البيئة. يعزى معظم ما حققته الثورة الخضراء خلال الستينيات، بالاضافة الى دعم الإرشاد الجيد، إلى تطوير وزراعة أصناف عالية الانتاج من المحاصيل، وأساليب الري الملائمة واستخدام كميات كبيرة من الأسمدة ومبيدات الحشرات. إلا ان هذا الاسلوب يتعرض حالياً للانتقاد بسبب اضراره بالبيئة والموارد الطبيعية – ولهذا السبب حظيت مناهج مثل الإدارة المتكاملة للآفات بالانتباه والاستحسان.

كذلك يتعين تركيز الانتباه على النمو السكاني السريع، اذ أنه يلغي كل المنافع المتأتية عن زيادة الإنتاج الزراعي. على سبيل المثال، بين ١٩٧٠ و ١٩٩٥، وبالرغم من ان معدلات الإنجاب انخفضت في معظم أنحاء العالم، ازداد عدد سكان آسيا بنسبة ٦٠٪، أي بزيادة تفوق المليار شخص. وبالرغم من وجود علاقة وثيقة جداً بين السكان والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، فنادرا ما أعطت وحدات الإرشاد أهمية لتثقيف المزارعين بشأن هذه الناحية المهمة جداً.

وثمة موضوع قد يبدو سابقاً لأوانه الآن، ولكن قريباً سيبدأ المزارعون بطرح أسئلة على موظفي الارشاد حول التكنولوجيا الحيوية والهندسة الجينية. لذا على وحدات الإرشاد أن تباشر إعداد مواد تدريبية بسيطة وبرامج لبناء القدرات في هذه الميادين.

أنشطة رئيسة:

- كإجراء قصير الأمد، يجب وضع برامج تدريب واعداد قصيرة في مجالات تحرير الأسواق، والروابط بين المزرعة والسوق، ونوعية الإنتاج وأسواق المنتجات القابلة للتصدير، ونوع الدعم الإرشادي القوي الذي ينبغي تأمينه للمنتجين، إضافة الى الاستدامة البيئية، وإدارة الموارد البشرية والمحاصيل والخضر المعدلة جينياً، والزراعة العضوية، على ان تستخدم هذه البرامج لتدريب موظفي الإرشاد على كافة المستويات.
- تطوير منهجيات إرشاد واستخدامها، على غرار منهجية الإرشاد الزراعي والسكاني والبيئي (APEX) التي طورتها الفاو والتي تدمج رسائل تعليمية متعلقة بالسكان والبيئة في برامج الإرشاد الزراعي قيد التطبيق، بعد توفير التدريب اللازم للأطراف المعنيين بها وقد طبقت هذه المنهجية فى مصر.
- إجراء طويل الأمد، تحديث مختلف نواحي التعليم ما قبل الخدمة، وإتباع الخطوات المفصلة في التوجيه الذى سبق ذكره ويحمل عنوان "توافق التعليم ما قبل الخدمة في الإرشاد الزراعي وتحديث النظام الوطني الإرشاد".

تـوجيـه:

تشجيـــع وحـدات الإرشاد على تمكين المزارعيـــن مـن خـلال تنظيمهـم ضمن جمعيات قانونية تشكل قوة ضغط مهمة لمصلحتهم ومصلحة الإرشاد

أن التوجه نحو تحويل النشاط الزراعي الى مشروع زراعي او مشروع تجاري أصبح ظاهرا في جميع انحاء العالم. وباتت تطرح علامات استفهام حول الجدوى الاقتصادية لزراعة الكفاف. في العديد من البلدان النامية، تركت الأنشطة الزراعية الى كبار السن لأن الأجيال الجديدة لا ترى مستقبلا كبيرا لها في هذه المهنة. وهناك تطورات دولية أخرى، كتلك المذكورة سابقاً في هذه الورقة، تلمح الى انه لا يمكن للمزارعين أن يعيشوا فقط على دخلهم من الأنشطة المزرعية، بل عليهم أن ينوعوا مصادر دخولهم.

مما لا شك فيه أن المزارعين الذين يعملون بشكل منفرد بدل العمل جماعياً لن يتمكنوا أبدا من إدارة مزارعهم الصغيرة كمشاريع زراعية او تجارية، ولن يتمكنوا من تشكيل قوة ضغط مهمة للدفا ع عن مصالحهم. من هنا تبرز أهمية ان يتجمعوا في مرحلة أولى ضمن مجموعات صغيرة غير رسمية، ومن ثم تدريجياً في مجموعات ذات مصالح خاصة وبعدها في مجموعات اكبر، تسجل لدى الحكومة كهيئات قانونية.

فمجموعة ضغط قوية يؤلفها المزارعون لن تعمل فقط من اجل حقوق المزارعين، بل ستطالب كذلك الحكومة بخدمات إرشاد زراعي فعالة، لاسيما في البلدان التي طبقت فيها اللامركزية او التفويض، مما يستدعي ميزانية اكبر وعدداً اكبر من الموظفين في وحدات الإرشاد. كما تسهل تجمعات المزارعين أيضا تطبيق مناهج الإرشاد التشاركية. بإيجاز، كل هذه المنافع ستسرع من عملية التنمية الزراعية والريفية.

أنشطة رئيسة:

- تنظيم دورات تدريب مستمر لموظفي الإرشاد حول كيفية تنظيم مجموعات من المزارعين والمزارعات ذات مصالح خاصة.
- توجيه خدمات الإرشاد لتنظيم المزارعين ضمن مجموعات وجمعيات وتسجيل هذه الجمعيات لدى الحكومة لتحصل على صفة قانونية.
- توفير التدريب لجمعيات المزارعين، بحيث تمتلك المعارف والمهارات الضرورية لممارسة نفوذها في طلب خدمات خاصة (كالنصائح الإرشادية من المؤسسات العامة والخاصة وتقييم نوعيتها عند تقديمها، والقروض، المدخلات الزراعية وشؤون التسويق، الخ...)، وكذلك المعارف والمهارات الخاصة لتحويل المزارع الى مشاريع زراعية وتجارية.

توجيه:

تشجيع تخطيط برامج الإرشاد من القاعدة من قبل المزارعين بحيث يكون الارشاد نابعا من الطلب، إضافة الى تطبيق منهجية قائمة على العرض ومن القمة، بغية تعزيز الممارسات المتعلقة بالسلع العامة المشتركة، كالمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة

يجب تشجيع المزارعين والمزارعات على تشكيل مجموعات وإعداد خطط لخدمات الإرشاد تستند الى الطلب، بمساعدة موظفي الإرشاد. ويمكن ان توفر هذه الخدمات الارشادية من قبل القطاع العام كلياً او القطاع الخاص كلياً او مزيج من المؤسسات العامة والخاصة. ولكن اسلوب الخدمة الموجه حصريا نحو الطلب لن يكون مجديا اذا استخدم للترويج للممارسات المتعلقة بالسلع العامة المشتركة مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث ان هذه الخدمات لا تحظى بالاولوية من جانب المزارعين .

وكما انهم ليسوا عموما على معرفة بالممارسات المتعلقة بالسلع العامة المشتركة كالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، أو نادرا ما يعيرونها الكثير من الأهمية. لذا يتعين ان يكون منهج الحكومة إزاء هذه السلع العامة والمشتركة نابعا من القمة ومبنيا على العرض بما يخدم التنمية المستدامة.

احد الأمثلة على السلعة العامة المشتركة يتمثل بمرعى مشترك يستعمله العديد من سكان الريف لرعي مواشيهم، من دون التنبه الى ضرورة صيانته وإعادة زرعه للمحافظة على خصوبته. يؤدي الرعي الجائر والمفرط الى نضوب موارد الرعي، وتنتقل المواشي ببساطة الى أراض خصبة أخرى. من هنا ضرورة أن تفكر الحكومة في اعتماد بعض القوانين التي تضمن الاستخدام السليم لمناطق الرعي المشتركة هذه، وإعادة زراعتها، مع إشراك مستخدميها إشراكا كاملاً، على ان تكون صيانتها جزءاً أساسيا من أي برنامج إرشادى في المنطقة.

أنشطة رئيسة:

- تدريب موظفي الإرشاد على القيام بدور الميسر في مساعدة مجموعات المزارعين على إعداد الخطط لبرنامج الإرشاد القائم على طلب الخدمات، مع تقديم الدعم حول المسائل التقنية المعقدة من قبل اختصاصيي المواد.
- تدريب قادة المجتمعات الريفية على التخطيط القاعدي بهدف إعداد خطط إرشاد حول الطلب على الخدمات، بتسهيل من موظفي الإرشاد.
- إدماج خطط طلب الخدمات التي تضعها المجموعات المتعددة في خطط القرية، ودمج خطط عدة قرى في حزمة من خطط طلب الخدمات.
- دمج حزمة خطط طلب الخدمات في الخطط التنموية المناطقية التي تضعها الحكومة، مع التأكد

أيضا من دمج إجراءات تطبيق توجيهات الحكومة بشأن استخدام السلع العامة المشتركة في برنامج الإرشاد المناطقي.

- توفير الخدمات إما من قبل الدوائر التابعة للحكومة و/أو المؤسسات غير العامة في ظل عقود إسناد خارجي تستند الى خطط طلب الخدمات.
- متابعة انتظام توقيت تقديم الخدمات ونوعيتها، وتقييم التأثير بشكل مشترك بين مجموعات المزارعين وموظفي الإرشاد، بمساعدة اختصاصيي المواد.

تـوجيـه:

إذا كان لوظيفة الإرشاد أن تؤدى بعدد قليل نسبياً من موظفي الإرشاد، يجب اعتماد الاستراتيجيات الملائمة للحصول على أعلى ناتج

أدت برامج التكييف الهيكلي في بلدان نامية عدة الى تقليص حاد للموارد البشرية في دوائر الإرشاد العامة. وتعرضت بعض دوائر الإرشاد العامة للانتقاد لأنها تتمتع بموارد بشرية هائلة ومازالت مع ذلك غير فعالة. لا يمكن اعتماد صيغة واحدة لاحتساب العدد المثالي لموظفي الإرشاد، اذ ان هذا العدد يختلف من مكان الى آخر استنادا الى عوامل عدة كالموقع الجغرافي، وكثافة السكان العاملين في الأنشطة الزراعية، والبنية التحتية، ووسائل النقل المتوفرة، وتوفر الوسائط الالكترونية وسواها. وقد أصبح اليوم المفهوم القديم القائل بأن يتولى كل موظف إرشاد عدداً محدداً من الأسر العاملة في الأنشطة الزراعية مفهوماً بالياً ينبغي تغييره، إذ تتيح اليوم ثورة تكنولوجيا المعلومات فرصاً جديدة أمام منظمات الإرشاد تمكنها من التواصل مع المزارعين والمؤسسات الأخرى.

أنشطة رئيسة:

يساعد كل من الأساليب التالية او مزيج منها على تخطي مشكلة النقص في الموظفين في تقديم خدمات الإرشاد. وقد شرحت بعض هذه الأساليب في مكان آخر في هذه الوثيقة.

- إذا لم يكن التمويل عائقاً كبيراً، يمكن اعتماد خيار "الاسناد الخارجي"، أي إسناد العمل الارشادى الى مؤسسات أخرى غير عامة.
- استخدام أدوات ووسائط تكنولوجيا المعلومات، مع الدعم البشري الملائم والقادر على إستخدامها.
- مراجعة وتعديل التوصيف الوظيفي لمختلف فئات الموظفين، ودمج الوظائف التي تتميز بالازدواجية او التي تتشابه توصيفاتها الى حد كبير.
- إتباع الآلية "التعددية" وتوزيع مسؤوليات تقديم خدمات الإرشاد بين القطاع العام والقطاع غير العام والفاعلين في المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية، مع الحرص على مراقبة نوعية هذه الخدمة بشكل سليم.
- النظر في إمكانية استخدام موظفين لفترات قصيرة على أساس عقود قصيرة الأمد او عقد عمل جزئي، بدل الاكتفاء بالتوظيف في وظائف دائمة فقط.
- تحديد المزارعين التقدميين والذين يمكن الاعتماد عليهم كمسهلين في أنشطة الإرشاد، إلى جانب موظفي الإرشاد.
- نقل معظم موظفي الإرشاد من مستوى المحافظة الى مستوى القرى، مع تقليص عدد الموظفين على المستوى المركزي، اذا لم يكن البلد قد اعتمد التفويض، و مستوى المحافظة اذا كان التفويض قيد التطبيق، مع تحديد المستوى الأعلى بأمانة عامة صغيرة لا أكثر.
- التعامل مع تمويل الإرشاد وتقديم الإرشاد كوظيفتين منفصلتين.
- إتباع إسلوب إرشاد المجموعة لتقليص الاتصال بالمزارعين الأفراد قدر الإمكان.

تـوجيـه:
تأمين علاقات تشغيلية فعالة بين الإرشاد والبحوث وسواهما من المؤسسات المعنية الرئيسية

يعتبر الإرشاد خدمة صُممت لمصلحة المزارعين، وكانت تهدف تقليدياً الى نقل التكنولوجيا الزراعية المحسنة، وتم توسيعها الآن لصالح التنمية الزراعية والريفية المستدامة. والعلاقة التشغيلية الأكثر أهمية التي تم التشديد عليها منذ إدخال الإرشاد رسمياً الى البلدان النامية هي العلاقة بين الإرشاد والبحوث. وتكمن أهمية هذه العلاقة في كون معاهد البحوث الزراعية المصدر الرئيسي للتكنولوجيا بالنسبة لمنظمات الإرشاد. ومع ذلك إتسمت هذه العلاقة بالضعف الشديد ولهذا كانت موضوع اهتمام أكاديمي وتطبيقي للأخصائيين المعنيين لسنوات عديدة.

في السنوات الخمس او العشرة الأخيرة، تم اختبار آليات عدة بهدف تعزيز التنسيق بين البحوث والإرشاد. فيما يلي بعض هذه المناهج:

قضت إحدى الإستراتيجيات التي اتبعتها بعض البلدان بوضع البحوث والارشاد ضمن ادارة واحدة. كانت النوايا حسنة، لكن لسوء الحظ أيا كانت الدولة النامية التي اعتمدت هذا المنهج، طغى البحث على الإرشاد واضعفه. وكانت البحوث في معظم الحالات تحوز حصة الأسد من الميزانية. حتى في المشاريع الكبرى التي تمولها الجهات المانحة، كانت البحوث تستحوذ على نسبة عالية جداً من المنح الى الخارج، مع ان تصميم المشروع كان يركز على التوزيع العادل بين الإرشاد والبحوث.

في بعض البلدان الأخرى، قامت استراتيجية أخرى تهدف الى تقريب البحوث والإرشاد بإنشاء وحدات إرشاد صغيرة في معاهد البحوث. غير ان عمل هذه الوحدات اقتصرعلى إعداد وتوزيع النشرات حول البحوث التي تقوم بها تلك المعاهد بالذات، أي انه كان أشبه بالدعاية، ومصدر فخر الباحثين أنفسهم. في بعض الحالات الاستثنائية، كانت هذه الوحدات تبذل جهوداً بحثية. وأحيانا، كان أخصائي الإرشاد الوحيد الذي يدير الوحدة يجد نفسه معزولاً عن زملائه الأخصائيين، مع انعدام فرص التطور الوظيفي والترقية له في وسط كل الباحثين. وقد باءت هذه الاستراتيجية بالفشل.

ثم ظهرت استراتيجية أخرى في إطار المشاريع التي يمولها البنك الدولي والتي تلت نموذج التدريب والزيارة للإرشاد، وتمثلت فى نمط الاجتماعات الإلزامية بين الباحثين وموظفي الإرشاد مباشرة قبل بدء مواسم الحصاد الرئيسية. وكان الهدف من هذه الاجتماعات مناقشة المشاكل الميدانية المتوقعة، وتحديد الرسائل الرئيسية التي على موظفي الإرشاد إيصالها الى مزارعي الاتصال، ومواضيع أخرى مرتبطة بالموسم الزراعي القادم. وقد أثبت هذا المنهج فعاليته في توفير ارضية مفيدة للمختصين من البحوث والارشاد ليناقشوا مخاوف ومشاكل المزارعين. ولكن على غرار نموذج التدريب والزيارة، لم تكن هذه الاجتماعات على رغم فائدتها قابلة للاستدامة وكانت تنتهي بانتهاء كل مشروع.

في السنوات الأخيرة، طورت اندونيسيا آلية تنسيق واعدة جداً بين البحوث والإرشاد، في إطار مشروع إدارة البحوث التطبيقية الثاني الذي موله البنك الدولي. في ظل هذا المشروع، تأسست عدة

معاهد تقييم التكنولوجيا الزراعية في عدة مقاطعات. وضم موظفوها أخصائيي بحث وإرشاد تم استقطابهم بعد تفكيك عشرات محطات البحث ومراكز المعلومات الإرشادية الصغيرة. وقد حصل كل الموظفين على التوصيف الوظيفي نفسه، وبموجب قرار وزاري، على منافع العمل نفسها. يرأس هذه المعاهد إما باحثون رفيعو المستوى او أخصائيو إرشاد رفيعو المستوى. وتعمل هذه المعاهد على إجراء اختبارات ميدانية على ٥٠ هكتار من الأراضي بالتعاون مع المزارعين، لاختبار التقنيات التي ترسلها إليها معاهد البحوث المركزية. وإذا تبين أن التقنيات المختبرة واعدة، يتم اختبارها مجدداً على مساحة ٥٠٠ هكتار لدى المزارعين على أساس تحمل نصف التكلفة مع المزارعين، مع إشراك مسؤولي الإرشاد في المنطقة. وإذا كان أداء هذه التقنيات جيداً أيضا في هذه المرحلة الثانية، تبدأ وحدة الإرشاد بنشرها. هذه المعاهد لا تتعاون فقط مع معاهد البحوث العامة، ولكن أيضا مع مراكز البحوث الجامعية ومع الشركات الخاصة على شكل "منح البحوث التنافسية". حتى الآن، يعتبر هذا النموذج أفضل أمل ليعمل البحث والإرشاد يداً بيد مع إشراك كامل للمزارعين ووحدات الإرشاد والمعنيين الآخرين.

مؤخراً بدأت جهود التقريب بين البحوث والإرشاد تستفيد من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقام الروابط الافتراضية بين المؤسسات المعنية.

أنشطة رئيسة:

- عدم تكرار الممارسة القديمة التي تضع الإرشاد والبحوث ضمن ادارة واحدة، إذ يقضي ذلك على الإرشاد. وينصح بدلا من عن ذلك بوضع البحوث والإرشاد ضمن إدارتين منفصلتين، وإتباع الإجراءات الآتية للتنسيق بين الادارتين:

– تشكيل لجنة مشتركة تضم مسؤولين كبار من البحوث والإرشاد على المستوى المركزي او مستوى المحافظة، وفقاً لما اذا كانت اللامركزية قد طبقت على هذه الوحدات ام لا، لغرض المشورة حول السياسات وتعزيز التنسيق على المستويات كافة.

– تعيين باحثين بصفة أخصائيي مواد على مستوى المقاطعة، لتأمين الدعم الفني لموظفي الإرشاد. إذا لم تكن البحوث لامركزية، تكون هذه التعيينات لفترة ثلاث سنوات تقريباً، يعمل خلالها الباحثون (أخصائيو المواد) تحت إشراف مسؤول الإرشاد في المقاطعة. يمضي كل باحث ٣٠٪ من وقته بالعمل لمؤسسته البحثية الأم، و٧٠٪ من الوقت بدعم أنشطة الإرشاد الميدانية. ان العلاقة بين هؤلاء الباحثين ومؤسساتهم الأم مهمة جدا، اذ تساعدهم على المحافظة على ارتباطهم التقني، وتسمح كذلك باحتساب الأقدمية، فلا تضيع فرص الترقية كل في مؤسسته. لدى عودتهم الى مؤسستهم الأم، يعتبر هؤلاء الباحثون خبراء نظراً لخبرتهم الميدانية المباشرة التي تسمح بتبادل الأفكار المهنية مع زملائهم. ومن خلال العمل على أساس المناوبة، يستبدل هؤلاء الباحثون بباحثين آخرين. وبما أن معظم الباحثين لا يحبذون إلحاقهم بالمستوى المناطقي،

يستحسن التفكير في إمكانية دفع حوافز ميدانية للباحثين لتحفيزهم للانتقال الى العمل الميدانى كأخصائيي مواد.

- إطلاق عملية ميدانية لوضع جدول الأعمال البحثي عبر التشاور بين الباحثين وموظفي الإرشاد والمزارعين، بهدف جعل هذا الجدول موجهاً نحو المشاكل الميدانية.
- الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وإقامة علاقات تفاعلية افتراضية بين معاهد البحوث ومعاهد الإرشاد.
- الحرص على عدم الانحياز في تخصيص الموارد المالية التشغيلية ووضع شروط الخدمة ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي فضلاً عن توفير فرص التقدم الوظيفي لكلا الاختصاصين من الباحثين والإرشاديين.

خامساً: الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه (NFERR)

السيـاق العـام

هناك بعض الحقائق المتعلقة بمجال الإرشاد الزراعي والتي لا تحتاج إلى المزيد من الدراسات الاستقصائية. أولا، معظم أنظمة الإرشاد العامة في البلدان النامية أثبتت أنها مكلفة وأقل فعالية مما كان متوقعاً لدى إطلاقها، لأسباب عدة لا تخفى على احد. ثانيا، تعرض الإرشاد في السنوات العشر الأخيرة الى إجراءات إصلاح صارمة وغير مختبرة كان الأحرى تسميتها في حالات عدة "اختبارات". وأدت الحلول البديلة المتسرعة في أمثلة مختلفة الى الضرر أكثر مما الى النفع. وفي بعض مناطق العالم مثل أميركا اللاتينية، هناك إدراك متنامٍ ومرير ان العديد من هذه الاختبارات فشل بالفعل، ومع تفكيك وحدات الإرشاد العامة منذ فترة، وجد المزارعون أنفسهم يفتقرون الى من يلبي حاجاتهم من المعرفة والمعلومات والمهارات والمتطلبات المؤسسية. والغريب ان نرى ان بعض هذه الاختبارات ما زالت مستمرة في بعض البلدان، وهناك ضغط مفهوم الاسباب من الجهات المانحة على الحكومات لاعتماد إجراءات لإصلاح الإرشاد. غير ان هذا الضغط على الحكومات بدون وجود بديل حيوي أدى لسوء الحظ الى تراجع أهمية خدمات الإرشاد. ولكن ما لبث الإرشاد أن عاد الى الواجهة على ضوء التطورات الدولية الجديدة، ومعظم حكومات البلدان النامية راغبة في إصلاح أنظمتها الإرشادية، وتسعى لإنجاز هذا الإصلاح في اقرب وقت ممكن.

وتجدر الإشارة الى ان موارد كبيرة خصصت لمقتضيات الإصلاح، وكانت إحدى النتائج الايجابية استنباط دروس متعددة ومفيدة. فقد كان على بلدان كثيرة اعتمدت بعض إجراءات الإصلاح الجذرية منذ سنوات، أن تواجه عدة حالات فشل بسبب عدم كفاية الاختبار الميداني والتحقق من إجراءات الإصلاح. تعلمت هذه البلدان من خلال التطبيق على مدى سنوات عدة. ولا بد من دراسة جدية للأمثلة المتنوعة المستقاة من تجارب البلدان "التي سبقت" تقوم بها البلدان التي باشرت للتو ببعض هذه الإصلاحات وتود تجنب الوقوع في الأخطاء نفسها.

كان لا بد بالتالي من إطار معياري كهذا لمراجعة أنظمة الإرشاد الوطنية وتقييم تطبيق مبادئ الإصلاح ومداخلاته، وتحديد كيف يمكن تطبيق هذه المبادئ والتدخلات واقعياً على كل النواحي ذات الصلة في أي نظام إرشادي. تعتبر بعض هذه النواحي شروطاً مسبقة لبعض الإجراءات الإصلاحية، يتعين توفيرها قبل تطبيق الإصلاح بشكل مجدٍ. الفرضية المنطقية الرئيسية الكامنة وراء إطار العمل المعياري هي ان مبادئ الإصلاح ومداخلاته تبقى ثابتة، بينما تختلف الأوضاع ضمن البلد الواحد وبين بلد وآخر، فيأتي تطبيق مبادئ الإصلاح ومداخلاته متفاوتاً في الحدة والشكل والإجراءات بين موقع وآخر.

المبررات والغرض من الإطار المعياري NFERR

طور هذا الإطار بهدف رئيسى واحد هو مراجعة أنظمة الإرشاد الريفي والزراعي الحالية في البلدان النامية، بهدف إصلاحها على أساس المبادئ والمداخلات والدروس المعيارية الكثيرة المستنبطة من الخبرات والملاحظات حول الإرشاد في العالم. فقد أثمر تطبيق كل او بعض هذه المبادئ والمداخلات على مختلف جوانب نظام الإرشاد، ضمن السياق الخاص بكل بلد، نتائج واعدة. و هذه المبادئ والمداخلات المعيارية تعد عامة على كل المناطق، ولكن تطبيقها يجب ان يكون وفقاً "للسياق الظرفي" والذى يتطلب مراعاة الظروف السائدة السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والزراعية والجغرافية والتكنولوجية والمرتبطة بالبنية التحتية. تعتبر هذه الاعتبارات أساسية لتطبيق واقعي للمبادئ والمداخلات، ولكن بدون الإفراط في التنازلات والتسويات.

وإطار العمل المعياري لمراجعة أنظمة الإرشاد وإصلاحها، الذي طوره المؤلف واستخدمه في عام ٢٠٠٥ لإجراء دراسات حول الإرشاد شملت عدة بلدان في أميركا الوسطى وبوركينا فاسو، يساعد في مراجعة دقيقة لأنظمة الإرشاد الريفية والزراعية القائمة، تحقيقاً للغايات التالية:

- تحديد مدى تطبيق هذا المبادئ والمداخلات في مختلف جوانب نظام الإرشاد لغرض الإصلاح.
- تحديد الثغرات الجزئية او الكلية في تطبيق المبادئ والمداخلات.
- بالاستناد الى مراجعة وتحليل السياق الظرفي، التوصية بخيارات واقعية وعملية وقابلة للنجاح وغير مكلفة لتطبيق كل او معظم هذه المبادئ والمداخلات في مختلف جوانب الإرشاد.

يعتبر الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه بطبيعته إطاراً تفاؤلياً متوجهاً نحو المستقبل ونحو الأنشطة. وبناءًا عليه لا يستعمل هذا الإطار لإجراء دراسات معمقة حول نظم الإرشاد التقليدية وبعض التجارب الفاشلة في الإرشاد، بغية تحديد مواطن ضعفها وأسباب فشلها. فالمؤلفات كثيرة حول هذا الموضوع، ويجب ألا تستخدم المصادر القيمة للوصول الى الاستنتاجات المتوقعة والمعروفة نفسها مراراً وتكراراً، بل لدعم الجهود الإيجابية القائمة. بالاضافة لهذا، بدأت عدة بلدان بمحاولة تطبيق العديد من المبادئ والمداخلات على انظمة او وحدات الإرشاد لديها، ويهدف هذا الإطار المعياري لتشجيع هذه الجهود ودعمها.

غير انه من الأهمية بمكان ألا يعتبر الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه منتجاً نهائياً. فمع استمرار عملية إصلاح الإرشاد واستنباط الدروس، سيثرى هذا الإطار من خلال التحديثات الدورية، مما يؤدي بدوره الى إفادة مستخدميه إفادة قصوى. انه أداة دائمة التطور والتحديث.

مبادئ الإرشاد الأساسية

- الإرشاد وظيفة يمكن ان يؤديها أي شخص او مؤسسة عامة او خاصة شرط توفر الكفاءة التقنية في موضوع الإرشاد. ويمكن اعتبار مقولة ان نجم الإرشاد قد أفل لأن معظم نظم الإرشاد العامة لم تعمل بفعالية مقولة قصيرة النظر في أحسن الحالات.

- الإرشاد تعليم مستمر للكبار من الرجال والنساء الذين قد حظوا أم لم يحظوا بتعليم رسمي، ولكنهم يتمتعون بسنوات من الخبرة العملية في اتخاذ القرار في حياتهم اليومية. والمزارعون عبر العالم يعرفون فوراً حين يرون شيئاً فيه مصلحتهم.
- إن أي نصيحة او تكنولوجيا يوصي بها موظفو الإرشاد المزارعين تملك فرصاً ضئيلة لتبنيها على نطاق واسع اذا كانت مكونات اعتماد التكنولوجيا او شروطها المسبقة غير متوفرة في الوقت المناسب، او إذا فاقت كلفتها قدرة المزارعين، او اذا كانت التكنولوجيا معقدة جداً او مجازفة ولا تصلح للاختبار ضمن موارد المزارعين المحدودة. ولكن بسبب عدم اعتماد التكنولوجيات من هذا النوع او اعتمادها المحدود، يوصف المزارعون الفقراء بأنهم مقاومون للتغيير.
- لا يكون الإرشاد منتجاً بفعالية اذا عمل لوحده، بمعزل عن الروابط القائمة ضمن سلسلة المزرعة الى السوق (بكل العاملين فيها) ومؤسساتها.
- يهدف الإرشاد بشكل عام في البلدان النامية الى الاستجابة الى حاجات كل فئات المزارعين من جهة المعارف والمهارات والروابط بين المزرعة والسوق، بهدف مساعدتهم في إدارة مزارعهم بفعالية، ولكي يصبحوا مواطنين صالحين ويحسنوا نوعية حياتهم.
- يأخذ الإرشاد هياكل تنظيمية مختلفة، ويتطلب خبرة بشرية واستراتيجيات ومداخل ومنهجيات يحددها السياق الظرفي الذي يختلف من موقع الى موقع. ومن هنا يمكن القول بعدم صحة الاعتماد على هيكل تنظيمي واحد او خبرة بشرية او استراتيجية او مدخل او منهجية واحدة أثبتت نجاحها في مواقع أخرى، إذ إن النتيجة ستكون عكسية.

مبادئ ومداخلات إصلاح الإرشاد وتطبيقها

مبادئ ومداخلات إصلاح الإرشاد	جوانب أنظمة الإرشاد التي يمكن أن يطبق عليها مبدأ او تدخل محدد
المشاركة	التخطيط لبرامج الإرشاد على مستوى القاعدة؛ صياغة سياسة الإرشاد الوطنية؛ تحسين هيكلية الإرشاد التنظيمية لمزيد من الفعالية، تنظيم المزارعين من اجل تمكينهم ومدخل الإرشاد الجماعي؛ منهجيات لتدريب موظفي الإرشاد والمزارعين؛ تطوير مواد إرشاد وتدريب تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي والسن والثقافة والدين؛ مراقبة انشطة الإرشاد وتقييمها؛ تقييم تأثير مداخلات الإرشاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ استخدام أساليب الاتصال المحلية والأدوات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والوسائط؛ إعداد الباحثين للخطط البحثية؛ تطوير مداخل ومنهجيات إرشاد مبتكرة ملائمة لحالة معينة؛ إقامة روابط بين المزرعة والسوق.
مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي	كل النواحي المذكورة أعلاه تحت مبدأ «المشاركة».

التركيز على الجمهور الإرشادي	تحديد فئات المزارعين التي يقتضي الاستجابة الى حاجات الإرشاد لديها عبر استراتيجيات إرشاد ومنهجيات ومواد مصممة خصيصاً لها (مثلاً: مزارعو الكفاف، المزارعون التجاريون، المزارعون في المناطق المصابة بفيروس نقص المناعة/الايدز، مزارعو الجبال، مزارعو الصحراء، مزارعو الجزر الصغيرة، المزارعون المعاقون جسدياً، النساء المزارعات، المزارعون بدوام جزئي، الشباب الريفي، مجموعة المزارعين أصحاب المصالح الخاصة، فقراء الريف الذين لا يملكون أرض، الخ..؛ التخطيط لبرامج الإرشاد على مستوى القاعدة.
الاستناد الى الطلب	التخطيط لبرامج الإرشاد على مستوى القاعدة؛ اتفاقات مناصفةالتكلفة بين المزارعين والإرشاد؛ تنظيم مجموعات ذات مصالح خاصة في القرى؛ تعزيز قدرات المزارعين على طلب الخدمات؛ إقامة روابط بين المزرعة والسوق؛ تقييم تقديم خدمات الإرشاد؛ مساءلة مقدمى خدمات الإرشاد؛ مراقبة نوعية خدمات الإرشاد؛ تقييم تأثير مداخلات الإرشاد؛ دور الحكومة في تغطية الموضوعات التقنية التي تهم المصلحة العامة كحماية البيئة والموارد الطبيعية.
التعددية	التخطيط لبرامج الإرشاد على مستوى القاعدة؛ إجراء مسح لمقدمى خدمات الإرشاد الكفوئين وذوي الخبرة والمستعدين من القطاعين العام والخاص بما فيهم جمعيات المزارعين والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية؛ الفصل بين وظيفتي تمويل الإرشاد وتقديم خدمات الإرشاد؛ دور الحكومة النشط في التنسيق بين مختلف مقدمى خدمات الإرشاد ومراقبة نوعية خدمات الإرشاد وتعزيز قدرات مقدمى الخدمات من غير القطاع العام وتقييم تأثير الخدمات المقدمة؛ صياغة سياسة إرشاد وطنية تعددية؛ الدمج بين عدد من أساليب التواصل بين الارشاد والمزارعين؛ تطوير عدة منهجيات إرشاد بحسب الأوضاع والأهداف.
الخصخصة	تنظيم مجموعات المزارعين لتشكيل مجموعات ضغط قوية؛ التخطيط لبرنامج إرشاد على مستوى القاعدة؛ التحقق من فئة وعدد المزارعين المستعدين والقادرين على دفع مقابل لخدمات الإرشاد؛ التأكد من وجود تجمع يضم مقدمى الإرشاد من القطاع الخاص المتمتعين بالخبرة والكفاءة وعدد كاف من الموظفين، والذين يسعون الى خدمة المزارعين وليس فقط الى جني الأرباح؛ دور الحكومة في الفصل بين تمويل الإرشاد وتقديم خدمات الإرشاد وحماية مصالح المزارعين وضبط نوعية خدمات الإرشاد وتعزيز قدرات مقدمى الخدمات من غير القطاع العام والعمل على توفير مشورة إرشادية مجانية للمزارعين الذين لا يملكون الموارد وتغطية الإرشاد لموضوعات المصلحة العامة كحماية البيئة والموارد الطبيعية والتنسيق بين مختلف مقدمى خدمات الإرشاد؛ تعزيز قدرات المزارعين على طلب الخدمات والمهارات التفاوضية وإعداد العقود ومراقبة تقديم الخدمات ومسك الدفاتر والخيارات القانونية في حال التضرر من نصائح إرشادية خاصة؛ إقامة روابط بين المزرعة والسوق.
اللامركزية	تنظيم مجموعات المزارعين؛ تأمين شروط اللامركزية من اجل انتقال سهل (بما في ذلك توجيه موظفي الإرشاد وأخصائيي المواد) في فلسفة اللامركزية والإجراءات الانتقالية وتحديد الدور الجديد لموظفي الارشاد واخصائيي المواد

	مقارنة بالمسؤولين المنتخبين في الحكومة المحلية، وبناء قدرات موظفي الإرشاد في التخطيط على مستوى القاعدة الذي تقوم به مجموعات المزارعين، والتدريب ما قبل الخدمة للمسؤولين المحليين المنتخبين على أهمية إحداث تغيير سلوكي إيجابي في صفوف المزارعين من خلال الاستثمار في الإرشاد)؛ دور الحكومة الوطنية في تزويد الوحدات اللامركزية بالتوجيه فى إطار السياسة العامة وفي اتخاذ إجراءات لتجنب التسييس المحتمل للإرشاد وتهميشه في ظل اللامركزية، من خلال ممارسات مثل توظيف أشخاص لا صلة لهم بالزراعة لشغل مناصب الإرشاد، وعدم الاهتمام بالتطور الوظيفي لدى موظفي الإرشاد، وتحويل ميزانية الإرشاد الى أنشطة غير إرشادية.
منهجيات الإرشاد المبتكرة المحددة بالموقع وبالأهداف	تطوير منهجيات إرشاد مبتكرة (غير مستوردة او منسوخة) واختبارها ميدانياً، بالاستناد الى السياق الظرفي، على ان تكون تشاركية وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتركز على المستهدفين بدرجة كبيرة، غير مكلفة مع إمكانية تكرارها بكلفة متدنية وتحديثها، مرنة بدرجة كبيرة لاستيعاب التغيرات في بيئة الإرشاد، بسيطة التطبيق، تركز على أساليب التعلم السهلة الاستعمال والمبتكرة القائمة على التعلم من خلال الممارسة، والتي يمكن التحقق من نتائجها واستدامتها، وتدعمها المعينات السمعية –البصرية والرحلات الدراسية والاختبارات التجريبية.
تحفيز الموظفين من اجل أداء فعال	صياغة سياسة إرشاد وطنية؛ توفير مرتب ومركز ومنافع وفرص تطور وظيفي داخل البلد وخارجه لموظفي الإرشاد على قدم المساواة مع سائر المهنيين العاملين في الاختصاصات الزراعية الاخرى؛ ميزانية تشغيلية كافية؛ تسهيلات مادية للعمل الميداني، كوسائل الانتقال والمعدات والوصول الى البيانات، لاسيما منها المتعلقة بالتسويق والمهمة لنصح المزارعين.
صلاحيات تقنية أوسع للارشاد تتماشى والتطورات الدولية	صياغة سياسة وطنية للإرشاد؛ الانتقال من الإرشاد الزراعي الى الإرشاد الريفي والزراعي؛ مراجعة التعليم قبل الخدمة في الإرشاد؛ تدريب الموظفين الحاليين خلال العمل في مجالات التنمية الريفية والزراعية المستدامة، وإعادة تأهيل السكان الضالعين بالأنشطة الزراعية بعد الكوارث، الحد من غياب الأمن الغذائي والفقر الريفي، التطرق الى حاجات الإرشاد الخاصة لدى السكان العاملين في الأنشطة الزراعية في المناطق المصابة بفيروس نقص المناعة/الأيدز، التنمية الزراعية والريفية المستدامة، تنمية الموارد البشرية في إطار اتخاذ القرار والقيادة وحل المشاكل وتاثيرات العولمة وتحرير الأسواق على المزارعين.
تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات واستخدامها	تقييم أساليب الاتصال التقليدية المحلية، والوسائط القابلة للتطبيق ضمن السياق الظرفي ودمجها مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة؛ تطوير أدوات المعلومات واختبارها ميدانياً لدعم أنشطة الإرشاد؛ تقييم جدوى البنية التحتية لتركيب أدوات المعلومات؛ تعزيز قدرات موظفي الإرشاد في تكنولوجيا المعلومات؛ تشكيل مجموعة صغيرة من المزارعين المتعلمين الذين تدربوا على تشغيل معدات تكنولوجيا المعلومات وصيانتها؛ دعم أدوات المعلومات بموارد بشرية بهدف الاستفادة القصوى منها من دون استبدال موظفي الإرشاد؛ الربط بمواقع

	الانترنت الموجودة والمتعلقة بمصالح المزارعين والتي توفر مثلاً معلومات عن أسعار مختلف السلع.
المتابعة والتقييم وقياس التأثير	صياغة سياسة إرشاد وطنية؛ التخطيط لبرنامج الإرشاد على مستوى القاعدة؛ تنظيم المزارعين؛ إقامة روابط بين المزرعة والسوق؛ تعزيز قدرات المزارعين في المتابعة وفي قياس الأثر الاجتماعي لألاقتصادي لمداخلات الإرشاد؛ تطوير الأدوات الضرورية ليستخدمها موظفو الإرشاد والمزارعون.
الروابط المؤسسية	صياغة سياسة إرشاد وطنية؛ التخطيط لبرنامج الإرشاد على مستوى القاعدة؛ تنظيم المزارعين؛ إقامة روابط بين المزرعة والسوق؛ قاعدة تعاون واجتماعات دورية بين كل الأطراف المعنية بمن فيهم المزارعين واخصائيي المواد والإرشاد والبحوث الزراعية وشركات المدخلات الزراعية والتسويق والمشاريع الزراعية والصناعية الزراعية والتخزين ومعاهد رصد المناخ والنقل.
مسائل أخرى حسبما يتم تحديده خلال عملية إصلاح الإرشاد المستمرة والدروس التي تستنبط	تحدد بحسب ما هو ملائم

كيفية استعمال الإطار المعياري NFERR

١- دراسة نظام وطني للإرشاد الزراعي والريفي او نظام استشاري عن كثب لتحديد مختلف النواحي المرتبطة بالسياسات والمسائل التنظيمية والاستراتيجية والتشغيلية.

٢- إجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين والمزارعين والأخصائيين في الدوائر العامة والمؤسسات غير العامة بما فيها المنظمات غير الحكومية، والموظفين المحترفين في مشاريع وبرامج التنمية الريفية والزراعية التي يمولها المانحون، ومراجعة المؤلفات وتسجيل الملاحظات الميدانية، بهدف تحديد إصلاحات الإرشاد الحالية او المحتملة.

٣- دراسة الإصلاحات المحددة وتحديد ما مدى تطبيق مبادئ ومداخلات إصلاحية خاصة على مختلف النواحي المتعلقة بالسياسة التنظيمية والاستراتيجية والتشغيلية المحددة في الخطوة رقم (١)

٤- تدوين الثغرات الكلية او الجزئية في التطبيق، والبحث عن أسبابها وعما إذا كانت الحكومة مستعدة لمعالجة هذه الثغرات.

٥- مع اخذ السياق الظرفي بنظر الاعتبار، تقديم توصيات واقعية وعملية وغير مكلفة وقابلة للتطبيق لمعالجة الثغرات، يمكن أن تطبق على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٦- ضرورة اعتماد مداخل خلاقة اذ ان لكل حالة خصوصيتها وتقتضي عادة حلول إرشاد فريدة.

الشروط المعيارية لإجراء الدراسات

يمكن استعمال الشروط المعيارية الآتية لإجراء دراسات حول تقييم حالة إصلاح الإرشاد. وقد يتعين إدخال بعض التعديلات عليها على ضوء الظروف القائمة في البلد موضوع الدراسة. ويمكن إجراء الدراسة من قبل مؤسسة او شخص استشاري.

- باستخدام الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه (NFERR)، الاضطلاع بالمهام التالية:
- تقييم الحاجات الحالية من المعارف والمهارات والروابط المؤسسية لدى الفئات الآتية من المزارعين:
  - صغار المزارعين والمزارعات/مزارعو ومزارعات الكفاف
  - المزارعون والمزارعات التجاريون
  - منظمات المزارعين ذوي المصالح الخاصة، كتعاونيات المزارعين وجمعيات ومجالس المحاصيل.
- تقييم ما اذا كان نظام المشورة الإرشادية الحالي، سواء كان عاماً أم خاصاً أم مختلطاً، ملائماً لتلبية حاجات مختلف فئات المزارعين من حيث المعارف والمهارات والروابط المؤسسية. وصف أسباب ملائمة نظام الإرشاد او عدم ملاءمته.
- مراجعة نظام الإرشاد لمعرفة الى أي مدى طبق كل من مبادئ ومداخلات إصلاح الإرشاد (المذكورة في العمود الأول من الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه) على جوانب محددة من الإرشاد (ذكرت في العمود الثاني من الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه)، مقابل كل مبدأ او تدخل. وتجوز إضافة أي ناحية خاصة في الإرشاد حددت خلال إجراء الدراسة في بلد معين ولكنها غير واردة في العمود الثاني من الإطار المعياري.
- تقييم موقف الحكومة من إصلاح نظام الإرشاد الوطني الحالي. ولكن، بغض النظر عن موقف الحكومة الداعم او غير الداعم، المضي في دراسة نظام الإرشاد القائم لتقييم ما إذا كان النظام يتبع صراحةً او ضمنياً أي مبدأ او تدخل إصلاحي، حتى وإن لم يسمّ إصلاحا. ويمكن تقييم مدى ملاءمة التطبيق كما يلي:

مشاكل الإرشاد خلال المراحل الأولى من تطبيق اللامركزية

ظهرت عدة مسائل ومشاكل تنظيمية وتقنية ومالية ومواقفية عند تطبيق اللامركزية على وحدات الإرشاد. فميزانية مكاتب الإرشاد في المحافظة أرسلت الى صندوق التنمية في المحافظة، وفي لجنة التنمية في المحافظة، عين مسؤول الحكومة المحلية رئيساً للجنة. غير ان هذه اللجنة غير جاهزة لدورها الإشرافي، فضلاً عن وجود ازدواجية بين دور مسؤول التنمية المحلية والمدير الإقليمي للزراعة. بعد تطبيق التكامل الكامل في وحدة الإرشاد، ثمة إمكانية في ان يتغير دور التقنيين الزراعيين المتوسطي المستوى، من عمل الإرشاد التقليدي الى أنشطة أكثر توجها الى السوق وأكثر تأثراً بالسياسات، ويبدو ان الأخصائيين غير مستعدين في الوقت الراهن.

فاو ٢٠٠٣، نيبال، دراسة حول المسائل والمشاكل المتأتية عن تطبيق اللامركزية على وحدات الإرشاد الزراعي، تقرير غير منشور عن دراسة أجراها م. ك. قمر و ك. ن. بياكوريال، روما.

استراتيجية إرشاد لتثقيف المزارعين في مواضيع مرتبطة بالسكان والبيئة في سياق الممارسات الزراعية APEX

الأنشطة التحضيرية:

- تحديد المجموعات المتلقية لرسائل آبكس
- تنظيم المجموعة المستهدفة لأهداف المشاركة
- تشكيل فرق ميدانية تابعة لآبكس
- الإعداد التقني للفرق الميدانية التابعة لآبكس
- إعداد المناهج التدريبية
- تجهيز تقنيات ومواد تدريب خلاقة ومبتكرة
- وضع استراتيجية تدريب ذات تأثير تضاعفي ومجدية من حيث الكلفة
- مواد للإرشاد والتعليم والتواصل

أنشطة ميدانية:

- الإدماج الاستراتيجي للرسالة
- التواصل مع المجموعة
- زيارات الأسر الريفية
- مباريات المعلومات في إطار آبكس
- المسرح الريفي ومباريات التمثيل في إطار آبكس
- استهداف متخذي القرار
- حملات آبكس المكثفة
- التجارب والنصائح التعليمية اللاحقة للتوعية
- تقييم التأثير

فاو ٢٠٠٤ – آبكس: استراتيجية إرشاد لتثقيف المزارعين في مواضيع السكان والبيئة ضمن إطار الممارسات الزراعية (نشرة)، م.ك. قمر، روما

– لتسهيل تقييم تطبيق مبادئ ومداخلات الإصلاح، يقسم كل جانب من الإرشاد الى عدة مكونات فرعية. مثلاً، بعض المكونات الفرعية من التخطيط لبرنامج الإرشاد على مستوى القاعدة تتمثل فى تحديد حاجات مجموعات المزارعين وتحديد الأولويات ضمن هذه الحاجات وتقييم الموارد المتوفرة وإعداد خطة إرشاد على مستوى القاعدة بالاستناد الى الاولويات، الخ... ومن ثم دراسة كل مكون فرعي لمعرفة ما اذا كان مبدأ معين قد طبق أم لا، والى أي درجة.

– منذ متى بدأ تطبيق مبدأ الإصلاح او التدخل الإصلاحي على جوانب محددة من الإرشاد؟

– هل يأتي التطبيق بأي منافع؟ إن كانت الإجابة نعم، اذكر المنافع وصفها في نقاط محددة.

– اذا نتـج عن التطبيـق أي تأثيرات سلبية، اذكرها وصفها فى نقاط محددة، مع ذكر الأسباب الرئيسية السياسية، المادية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية، المسؤولة عن ذلك.

– اذا لم يكن تطبيق بعض مبادئ الاصلاح و مداخلاته واضحاً بل مبهماً، اشرح السبب، مع التنبه لكشف أي توجه سائد.

- على ضـوء المراجعة عن كثب، تحديد الثغرات الأساسية في تطبيق مبادئ الإصلاح ومداخلاته، كجوانب الارشاد المختلفة التي غاب عنها الإصلاح كلياً او جزئياً.
- تقديم توصيات واقعية وقابلة للتطبيق على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بهدف سد الثغرات المشخصة، مع الأخذ فى الاعتبار السياسة الحكومية القائمة بشأن التنمية الريفية والزراعية وحاجات المزارعين والمنظمات من المعارف والمهارات والروابط المؤسسية، ومختلف الظروف السائدة في البلد.
- إعداد تقرير عن الدراسة، يشمل مقدمة (وصف موجز عن البلد او البلدان موضوع الدراسة، هدف الدراسة، المنهجية، شروط اعداد الدراسة، الخ...) وحاجات مختلف فئات المزارعين من المعارف والمهارات والروابط المؤسسية، وملاءمة تطبيق مبادئ ومداخلات الاصلاح المتعددة ضمن الإطار المعياري لمراجعة الإرشاد وإصلاحه، والثغرات الرئيسية، وتوصيات عملية حول كيفية معالجة ثغرات الإصلاح، والمرفقات الضرورية.

المدة المقترحة

شهران يشملان إعداد التقرير.

المراجـع

بعض المؤلفات الحديثة عن الارشاد

Alex, G., W. Zijp, D. Bylerlee *et al.* 2002. Rural Extension and Advisory Services: New Directions. Rural Development Strategy Backgroup Paper No. 9. Washington, DC., Agriculture and Rural Development Department, World Bank, August.

Anderson, J.R., and G. Feder. 2003. Rural Extension Services. World Bank Policy Research Working Paper 2976. Washington, D.C., February.

Anyonge, T.M., C. Holding, K.K. Kareko and J.W. Kimani. 2001. Scaling up participatory agroforestry extension in Kenya: from pilot projects to extension policy; *Development in Practice*, 11:4, 449–459.

Dinar, A., and G. Keynan. 2001. Economics of Paid Extension: Lessons from Experience in Nicaragua. American Journal of Agricultural Economics 83:769–776.

Dorman, E., K. Amezah and J. Hesse. 2003. Contracting out Extension in Ghana: The First Steps. 25th International Conference of Agricultural Economists, Durban, South Africa, August 19.

FAO/World Bank. 2000. *Agricultural knowledge and information systems for rural development (AKIS/RD): Strategic vision and guiding principles.* Rome.

FAO. 2002. *Methodological Guide for Designing and Implementing a Multimedia Communication Strategy.* Communication for Development manual 2. Rome.

FAO. 2005. *Agricultural extension and training needs of farmers in the small island countries: a case study from Samoa*, by M.K. Qamar and S.S. Lameta. Rome.

FAO. 2003. *Addressing extension and training needs of farmers with physical disabilities: A case study of the Islamic Republic of Iran*, by M.K. Qamar and I. Shahbazi. Rome.

FAO. 2003. *A new extension vision for food security: Challenge to change*, by W.M. Rivera and M.K. Qamar. Rome.

FAO.2003.*Extension through women's community development groups: a case study of female extension assistants in Azad Jammu & Kashmir*, by K. Qamar and K. Ijaz. Rome.

FAO.2003.*Nepal: A study on issues and problems arising from decentralization of agricultural extension services*, unpublished report of a study conducted by M.K. Qamar and K.N. Pyakuryal. Rome.

Farrington, I.C., A.D. Kidd and M. Beckman. 2002. Extension, poverty and vulnerability: The scope for policy reforms (Final report of a study for the Neuchatel Initiative)*;* Working paper No. 155. London, UK: Overseas Development Institute; March.

Gallagher, K.D. 2000. *Community study programmes for integrated production and pest management: Farmer Field Schools.* Human Resources in Agricultural and Rural Development. Rome: FAO.

Gemo, H., C.K. Eicher and S. Teclemariam. 2005. *Mozambique's experience in building a national extension system*. East Lansing: Michigan State University Press.

Jones, G. and C. Garforth. 1997. The History, Development, and Future of Agricultural Extension; In: B. Swanson, R. Bentz and A. Sofranko (eds.), *Improving Agricultural Extension: A Reference Manual.* FAO. Rome.

Marsh, S.P. and D.J. Pannell. 2002. Agricultural extension policy in Australia: the good, the bad, and the misguided. Australian Journal of Agricultural and Resource Economics 44: 605–727.

Mubangizi, N., M.N. Mangheni and C.J. Garforth. 2004. Information sources and constraints under national agricultural advisory services programme, of service providers in Uganda. Uganda Journal of Agricultural Sciences 9: 257–264.

Neuchatel Initiative Group. 1999. *Common Framework on Agricultural Extension.* Paris: Ministère des Affaires étrangeres, Bureau des politiques agricoles et de la securité alimentaire.

Neuchatel Initiative Group. 2002. *A Common Framework for Financing Agricultural and Rural Extension.* Neuchatel Initiative. Uppsala, Sweden.

Ojha, G.P. and S.R. Morin. 2001. Partnership in agricultural extension: Lessons from Chitwan (Nepal). Agricultural Research and Extension Network. Network Paper No. 114, July 2001. Overseas Development Institute. London.

Peeters, A. (ed.). 2000. *Methods and Tools of Extension for Mountain Farms.* FAO.

Qamar, M.K. 2000. *Agricultural extension at the turn of the millennium: trends and challenges,* Human Resources in Agricultural and Rural Development. Rome: FAO, pp. 158–170.

Qamar, M.K. 2001. The HIV/AIDS epidemic: An unusual challenge to agricultural extension services in sub-Saharan Africa. The Journal of Agricultural Education and Extension, Vol. 8, No. 1; 1–11.

Qamar, M.K. 2002. Global trends in agricultural extension: Challenges facing Asia and the Pacific Region. Keynote paper presented at the FAO Regional Expert Consultation on Agricultural Extension, Research-Extension-farmer Interface and Technology Transfer, held in Bangkok, 16–19 July.

Qamar, M.K. 2003. Agricultural extension in Asia and the Pacific: Time to revisit and reform. Resource paper presented at the International Seminar on Enhancement of Extension Systems in Agriculture, organized by the Asian Productivity Organization, Tokyo, at Faisalabad, Pakistan; 15-20 December.

Qamar, M.K. 2003. *Facing the challenge of an HIV/AIDS epidemic: agricultural extension services in sub-Saharan Africa*. Rome: FAO.

Quizon, J., Feder, G. and R. Murgai. 2000. A note on the sustainability of the Farmer Field School approach to agricultural extension. Washington, DC: The World Bank.

Rivera, W.M. and W. Zijp. 2001. *Contracting for Agricultural Extension: Case Studies and Emerging Practices.* London: CABI International.

Rivera, W.M, M.K. Qamar and L.V. Crowder. 2001. *Agricultural and Rural Extension Worldwide: Options for Institutional Reform in the Developing Countries.* Rome, FAO.

Rivera, W.M. 2001. The Invisible Frontier: the Current Limits of Decentralizaiton and Privatization n the Developing Countries. InF. Brewer (ed.), *Agricultural Extension: An International Perspective (2001);* Erudition Press.

Rivera, W.M. and G. Alex (eds.). 2002. *Extension Reform for Rural Development: Case Studies of International Initiatives.* The World Bank, Rural Development Family, SASKI. October 15.

Rivera, W.M. and G. Alex. 2003. Pluralism, Emergent Priorities and the Central Role of Government in Extension Reform; in: *Extension and Rural Development: International Case Studies and Emerging Trends.* World Bank. Washington, DC.

Rivera, W.M. and M.K. Qamar. 2003. *Agricultural Extension, Rural Development and Food Security Challenge.* Rome: FAO.

Rivera, W.M., M.K. Qamar, and H.K. Mwandemere. 2005. *Enhancing Coordination among AKIS/RD Actors: An analytical and comparative review of country studies on agricultural knowledge and information systems for rural development (AKIS/RD).* Rome: FAO.

Sanchez, P., *et. al.* 2004. *Halving Hunger: It can be done.* Report of the Millennium Task Force on Hunger. www.unmillenniumproject.org/who/task02.htm.

Swanson, B.E., A.J. Sofranko, and M.M. Samy. 2004. *Impact of Trade Liberalization on Agriculture: Illinois' Value-Added Experience and Possible Implications for Extension in Mexico.* Urbana-Champaign, IL: University of Illinois.

Tripp, R., M. Wijeratne and V. Hiroshini. *What should we expect from farmer field school? A Sri Lanka case study*. World Development, Volume 33, Issue 10, October 2005, pp 1705-1720.

Van den Ban, A.W. 2000. Different Ways of Financing Agricultural Extension. ODI AgREN Network Paper 106b. London.

World Bank. 2002. *Summary report of the World Bank/USAID/Neuchatel International Workshop on "Extension and Rural Development" held at IFPRI.* Washington, DC.

World Bank/USAID. 2002. *Extension and Rural Development: a Convergence of Views on Institutional Approaches?* International Workshop, Nov. 12–14. The World Bank. Washington, DC.

TC/D/A0219A/1/11.07/500